**الجمهورية العربيّة السّوريّة**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة حماة**

**كلّية الاقتصاد (قسم التمويل والمصارف)**

# تغيّر هيكلّ الودائع وأثره في ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة

(دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق الماليّة)

# " The Change in The Deposit Structure and its Impact on The Profitability of Private Commercial Banks in Syria "

(An Applied Study on the Damascus Stock Exchange)

**بحث علمي مقدم للحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف**

إعداد

**لمياء عبد الرحيم جواد البني**

إشراف

**الدكتور عثمان نقار**

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد

كلّية الاقتصاد – جامعة حماة

**الأستاذ الدكتور كنجو عبود كنجو**

أستاذ في قسم إدارة الأعمال

كلّية الاقتصاد – جامعة حماة

**١٤٤٥-١٤٤٦هـ**

---

**٢٠٢٤-٢٠٢٥م**

# قـــرار لجنـــــة الحكـــــم والمناقشـــــة

استناداً إلى قرار مجلس الشؤون العلمية بجامعة حماة رقم /61/ المتخذ بالجلسة رقم / 4 / للعام الدراسي 2024/2025 المنعقدة بتاريخ 3/جمادى الأولى/ 1446 هـ الموافق 2024/11/5 القاضي بتشكيل لجنة الحكم والمناقشة لرسالة الماجستير التي قدمتها الطالبة طياء البني في قسم التمويل والمصارف اختصاص التمويل والمصارف بعنوان:

تبغير هيكل البودائع وأثره في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية. (دراسة تطبيقية على جمعية مشتق للأوراق المالية)

وبعد عرض الرسالة وسردها ومناقشتها اجتمعت لجنة الحكم والمناقشة بتاريخ 2025/1/19 م وبعد المداولة قررت اللجنة ترشيح طالبة الدراسات العليا طياء البني لنيل درجة الماجستير في اختصاص التمويل والمصارف

وبتقدير عام لدرجة الماجستير: جيد جداً بمعدل: 83.86 ثلاث وثمانون درجة وست وثمانون بالمئة من الدرجة.

وتوصي اللجنة بصرف تكاليف طباعة الأطروحة على نفقة الجامعة نظراً للجيد الذي بذله الطالب والتكاليف التي تكبدها اضافة إلى تناوله موضوعاً حساساً من الناحية الاقتصادية.

| اعضاء اللجنة | التوقيع |
| --- | --- |
| الدكتور كنجو كنجو<br>أستاذ في كلية الاقتصاد - جامعة حماة | ..... |
| الدكتور محمد جمال طحلاق<br>أستاذ في كلية الاقتصاد - جامعة حماة | ..... |
| الدكتورة أسماء بحلف<br>أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد - جامعة حماة | ..... |

SYRIAN ARAB REPUBLIC
HAMA- UNIVERSITY
Faculty of Economics

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

**السيد الدكتور عميد كلية الاقتصاد في جامعة حماة**

بعد الاطلاع على النسخة المعدلة من رسالة الماجستير المقدمة من قبل الطالبة لمياء عبد الرحيم جواد البني المرشحة لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف من قسم التمويل والمصارف وهي بعنوان :

# تغيّر هيكلّ الودائع وأثره في ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة

(دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق الماليّة)

# " The Change in The Deposit Structure and its Impact on The Profitability of Private Commercial Banks in Syria "

(An Applied Study on the Damascus Stock Exchange)

نفيدكم بأن الرسالة بشكلها الحالي قد استوفت التعديلات التي أشارت إليها لجنة الحكم والمناقشة التي عقدت بتاريخ 2025/1/19 وتعتبر الرسالة جاهزة للطباعة بشكل نهائي.

| رئيس القسم | عضو لجنة الحكم | عضو لجنة الحكم | المشرف العلمي (رئيس لجنة الحكم) |
|---|---|---|---|
| أ.د. هراج مفلح | أ.د محمد جمال طقطق | د.أسمهان خلف | أ.د كنجو كنجو |

SYRIAN ARAB REPUBLIC
HAMA- UNIVERSITY
Faculty of Economics

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

# تصريح

أصرح بأن هذه الدراسة التي بين أيديكم والموسومة بعنوان:

## تغيّر هيكلّ الودائع وأثره في ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة

(دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق الماليّة)

## " The Change in The Deposit Structure and its Impact on The Profitability of Private Commercial Banks in Syria "

(An Applied Study on the Damascus Stock Exchange)

هي نتيجة بحث علمي قمت به لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف، وأن هذا البحث لم يسبق أن قدم لأي شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على أي شهادة، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

الطالبة

لمياء عبد الرحيم جواد البني

SYRIAN ARAB REPUBLIC
HAMA- UNIVERSITY
Faculty of Economics

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

# شـــــهادة

نشهد بأن العمل المقدم بهذه الرسالة وهو بعنوان:

## تغيّر هيكلّ الودائع وأثره في ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة

(دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)

## " The Change in The Deposit Structure and its Impact on The Profitability of Private Commercial Banks in Syria "

(An Applied Study on the Damascus Stock Exchange)

هو نتيجة بحث علمي قامت به الطالبة لمياء عبد الرحيم جواد البني لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف بإشراف:

| | |
|---|---|
| **الدكتور عثمان نقار** | **الأستاذ الدكتور كنجو كنجو** |
| **أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد** | **أستاذ في قسم إدارة الأعمال** |
| **كلية الاقتصاد – جامعة حماة** | **كلية الاقتصاد – جامعة حماة** |

وأن أي رجوع إلى بحث آخر في هذا موضوع موثق في النص.

المشرف المشارك
الدكتور عثمان نقار

المشرف الرئيس
الأستاذ الدكتور كنجو كنجو

إلى عمادة كلية الاقتصاد بجامعة حماة

جامعة حماة
الديوان
كلية الاقتصاد
٩٠٧
٢٠٢٥/١٠/٢٠

## تصريح

مقدّمه: **الآنسة وفاء حسام سالمه**، إجازة في الآداب – قسم اللغة العربيّة– جامعة حماة

تحية طيبة، أما بعد:

لقد قمت وعلى مسؤوليّتي الشخصية بالتدقيق اللغوي والنحوي لكامل محتوى هذا البحث المقدم لنيل درجة الماجستير في قسم التمويل والمصارف، الموسوم بعنوان:

**تغيّر هيكلّ الودائع وأثره في ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة**

(دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق الماليّة)

الذي تقدّمت به طالبة الدراسات العليا **لمياء عبد الرّحيم جوّاد البني**.

**يرجى التفضل بالاطلاع، وتقبلوا فائق التقدير والاحترام**

**2025/8/31**

**وفاء حسام سالمه**

بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ

" وَقُلْ رَّبِّ زِدْنِي عِلْمَاً "

# شكر وتقدير

الحمد لله حمداً طيّباً كثيراً مُباركاً فيه والشكر له سبحانه أن وفقني لإتمام هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى أستاذي المشرف **الأستاذ الدكتور** " **كنجو كنجو**" لما قدمه لي من توجيه وإرشاد ليصل هذا البحث إلى الإنجاز الذي نراه.

كما أتوجه بجزيل الشكر والاحترام إلى من شارك أيضاً بالإشراف على هذه الرسالة **الدكتور** "**عثمان نقار**" الذي لم يتوانى أبداً في تقديم المساعدة لي.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة والحكم المحترمين على تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة، ولما بذلوه من وقت وجهد في قراءتها وتقييمها وتقديم الملاحظات القيّمة.

**الأستاذ الدكتور** "**محمد جمال طقطق**" **والدكتورة** "**أسمهان خلف**"

وأخيراً أتقدم بالشكر لكل من ساهم ولو بكلمة طيّبة في إنجاز هذا العمل، فجزاهم الله عني كل خير.

الباحثة

لمياء عبد الرحيم جواد البني

# إهداء

إلى من أراد لي أن أكون في أعلى المراتب، إلى من علّمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة..

**" أبي العزيز "**

إلى من هي في الحياة حياة، إلى من علّمتني العطاء دون انتظار، وكان دعائها سر نجاحي، إلى قمري الذي يضيء حياتي، إليكِ ينحني الحرف حبَّاً وامتناناً..

**" أُمي الغالية"**

إلى شقيقة روحي وحبيبة قلبي (فريحتي)، إلى من كانت بجانبي دائماً وبكل حُب دعمتني، إلى من شاركتني الأيّام بحلوها ومرّها، إلى من كانت ضحكَتُها تداوي..

**أختي" فرح "**

إلى من شدّ الله بهم عَضُدي، إلى سندي في الحياة ..

**إخوتي " علي، عبيدة "**

إلى من رزقني الله حُبَّهُ، إلى أجمل عطايَا الرّحمن، إلى من شاركني دمعتي وابتسامتي ودعمني بكل خطوة وكان لي خَيرَ مُعين، إلى رَفيق دربي وشَريك عُمري ..

**" حَسن "**

إلى من أستظل بظلها كما لو أنّها أخت من أب وأم، إلى الصديقة الثابتة في قلبي، إلى من تتمنى لي الخير وتجعلني أُؤمن أنّني أستحق الأفضل ..

**رفيقةَ عمري " شهد "**

إلى التي تَحلو الأيّام بِرفقَتِها، إلى من شَاركتني دربي، إلى صَديقة المواقف والسنين ..

**رفيقةَ دربي " مرسال "**

إلى التي ترى الجَمالَ في كل تفصيل وتوثقه بِعَدستها بِحُب، إلى الغالية على قلبي ..

**صديقتي " مي "**

إلى أقاربي ..وإلى أصدقائي جميعاً ..إلى من كانوا عوناً لي في هذا الطريق ..إلى الذين عبروا أيّامي وتركوا فيها أثراً لا يُنسى ..

## الملخص

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر تغيّر هيكلّ الودائع في ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة (دراسةً تطبيقيّةً على المصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة)، وذلك خلال الفترة الممتدّة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٢, واعتُمد المنهج الوصفيّ، بالإضافة إلى الحصول على البيانات من التّقارير السّنويّة، والنسب الماليّة المنشورة في سوق دمشق للأوراق الماليّة, حيث اشتملت عيّنة البحث على (٦) مصارف أُختيرَتْ عشوائياً من المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة, واستُخدِم نموذج الانحدار التّجميعيّ لتمثيل العلاقة بين المتغيّرات المستقلّة؛ (الودائع الجارية, ودائع التّوفير , الودائع الآجلة)، والمتغيّر التّابع؛ (معدّل العائد على حقوق الملكيّة), واستُخدِمَ نموذج التّأثيرات العشوائيّة لتمثيل العلاقة بين المتغيّرات المستقلّة؛ (الودائع الجارية, ودائع التّوفير , الودائع الآجلة) والمتغيّر التّابع؛ (معدّل العائد على الأصول), ولاختبار فرضيّات البحث أُستُخدِم البرنامج الإحصائيّ Eviews، حيث توصّل التّحليل الإحصائيّ واختبار الفرضيّات إلى وجود أثرٍ إيجابيٍّ لنسبة الودائع الجارية في كلّ من معدّل العائد على حقوق الملكيّة، ومعدّل العائد على الأصول في المصارف – عيّنة البحث– وتوصّلت الدّراسة إلى وجود أثرٍ سلبيٍّ لودائع التّوفير في معدّل العائد على حقوق الملكيّة, وإلى عدم وجود أيّ أثرٍ لها في معدّل العائد على الأصول, بالإضافة إلى وجود أثرٍ سلبيٍّ لنسبة الودائع الآجلة في كلّ من معدّل العائد على حقوق الملكيّة ومعدّل العائد على الأصول.



**الكلّمات المفتاحيّة:** الودائع الجارية, ودائع التّوفير , الودائع الآجلة, معدّل العائد على حقوق الملكيّة, معدّل العائد على الأصول.

| المحتويات | رقم الصفحة |
|---|---|
| الإطار العام للبحث | ١ |
| المقدّمة | ١ |
| مشكلّة البحث | ١ |
| أهمّيّة البحث | ٢ |
| أهداف البحث | ٢ |
| فرضيّات البحث | ٢ |
| حدود البحث | ٣ |
| منهج البحث | ٣ |
| مجتمع البحث وعيّنته | ٣ |
| متغيّرات البحث | ٤ |
| الدراسات السّابقة | ٤ |
| مساهمة البحث | ٨ |
| الفصل الأوّل: الودائع المصرفيّة | ٩ |
| مقدّمة | ١٠ |
| المبحث الأوّل: مفهوم الودائع المصرفيّة | ١٠ |
| تعريف الودائع المصرفيّة | ١٠ |
| أهمّيّة الودائع المصرفيّة | ١١ |
| خصائص الودائع المصرفيّة | ١٢ |
| إستراتيجيات جذب الودائع المصرفيّة | ١٢ |
| المبحث الثّاني: هيكلّية الودائع المصرفيّة | ١٦ |
| تصنيف الودائع حسب آجالها | ١٦ |
| تصنيف الودائع حسب حركتها | ١٩ |
| تصنيف الودائع حسب مصدرها | ١٩ |
| تصنيف الودائع حسب منشأها | ٢٠ |
| تصنيف الودائع حسب النّشاط الاقتصاديّ للمودعين | ٢٠ |
| تصنيف الودائع حسب حريّة المصرف في التصرف بالوديعة | ٢١ |
| المبحث الثّالث: العوامل المؤثّرة في الودائع المصرفيّة | ٢١ |
| العوامل المؤثّرة في جذب الودائع المصرفيّة | ٢١ |
| العوامل المؤثّرة في حجم الودائع المصرفيّة وعدم استقرارها | ٢٣ |
| | |

| | |
|---|---|
| الفصل الثّاني: الرّبحيّة المصرفيّة | ٢٥ |
| مقدّمة | ٢٦ |
| المبحث الأوّل: ربحيّة المصارف التّجاريّة | ٢٦ |
| مفهوم الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة | ٢٦ |
| أهمّيّة الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة | ٢٨ |
| خصائص الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة | ٢٨ |
| تعظيم الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة | ٢٨ |
| وسائل تعظيم الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة | ٢٩ |
| وظائف الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة | ٣٦٠ |
| المبحث الثّاني: العوامل المؤثّرة في الرّبحيّة المصرفيّة | ٣٠ |
| العوامل الداخليّة | ٣٠ |
| العوامل الخارجيّة | ٣٣ |
| المبحث الثّالث: مؤشّرات قياس الرّبحيّة لدى المصارف التّجاريّة | ٣٥ |
| نسبة القوّة الإيراديّة | ٣٥ |
| معدّل العائد على حقوق الملكيّة | ٣٥ |
| معدّل العائد على الأصول | ٣٦ |
| معدّل العائد على الودائع | ٣٦ |
| معدّل العائد على الأموال المتاحة | ٣٧ |
| معدّل العائد على رأس المال المستخدم | ٣٧ |
| العائد على السّهم | ٣٧ |
| الفصل الثّالث: تغيّر هيكلّ الودائع والربحيّة في المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة | ٣٨ |
| مقدّمة | ٣٩ |
| المبحث الأوّل: تطوّر القطاع المصرفيّ الخاص في سوريّة | ٣٩ |
| لمحة عن تطوّر القطاع المصرفيّ الخاص في سوريّة | ٣٩ |
| لمحة عامّة عن المصارف التّجاريّة الخاصّة عيّنة الدّراسة | ٤١ |
| المبحث الثّاني: هيكل ودائع العملاء في المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة | ٤٤ |
| هيكلّ ودائع العملاء في مصرف بيمو | ٤٤ |
| هيكلّ ودائع العملاء في المصرف الدّوليّ | ٤٦ |
| هيكلّ ودائع العملاء في سوريّة والمهجر | ٤٨ |
| هيكلّ ودائع العملاء في الائتمان الأهلي | ٥٠ |

| | |
|---|---|
| هيكلّ ودائع العملاء في مصرف فرنسبنك | ٥٢ |
| هيكلّ ودائع العملاء في بنك قطر – سوريّة | ٥٤ |
| المبحث الثّالث: ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة | ٥٧ |
| معدّل العائد على حقوق الملكيّة للمصارف التّجاريّة الخاصّة عيّنة البحث | ٥٧ |
| معدّل العائد على الأصول للمصارف التّجاريّة الخاصّة عيّنة البحث | ٥٩ |
| الفصل الرّابع: الدّراسة الإحصائيّة | ٦١ |
| مقدّمة | ٦٢ |
| المبحث الأوّل: مفهوم البيانات الزّمنيّة المقطعيّة panel Data | ٦٢ |
| تعريف البيانات الزّمنيّة المقطعيّة | ٦٢ |
| أهمّيّة البيانات الزّمنيّة المقطعيّة | ٦٢ |
| المبحث الثّاني: اختبار فرضيّات البحث للمصارف عيّنة البحث مجتمعة | ٦٧ |
| نموذج الانحدار التجميعيّ للمصارف عيّنة البحث مجتمعة | ٦٩ |
| نموذج التّأثيرات العشوائية للمصارف عيّنة البحث مجتمعة | ٧٢ |
| النّتائج | ٧٩ |
| المقترحات | ٧٧ |
| المراجع | ٧٨ |

| قائمة الجداول | | |
|---|---|---|
| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
| ٣-١ | حجم ودائع العملاء لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي | ٤٤ |
| ٣-٢ | هيكلّ ودائع العملاء لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي | ٤٥ |
| ٣-٣ | حجم ودائع العملاء لدى المصرف الدّوليّ للتجارة والتمويل | ٤٦ |
| ٣-٤ | هيكلّ ودائع العملاء لدى المصرف الدّوليّ للتجارة والتمويل | ٤٧ |
| ٣-٥ | حجم ودائع العملاء لدى مصرف سوريّة والمهجر | ٤٨ |
| ٣-٦ | هيكلّ ودائع العملاء لدى مصرف سوريّة والمهجر | ٤٩ |
| ٣-٧ | حجم ودائع العملاء لدى مصرف الائتمان الأهلي | ٥٠ |
| ٣-٨ | هيكلّ ودائع العملاء لدى مصرف الائتمان الأهلي | ٥١ |
| ٣-٩ | حجم ودائع العملاء لدى مصرف فرنسبنك | ٥٢ |
| ٣-١٠ | هيكلّ ودائع العملاء لدى مصرف فرنسبنك | ٥٣ |
| ٣-١١ | حجم ودائع العملاء لدى بنك قطر الوطني– سوريّة | ٥٤ |
| ٣-١٢ | هيكلّ ودائع العملاء لدى بنك قطر الوطني– سوريّة | ٥٥ |
| ٣-١٣ | تطوّر معدّل العائد على حقوق الملكيّة للمصارف عيّنة البحث | ٥٧ |
| ٣-١٤ | تطوّر معدّل العائد على الأصول للمصارف عيّنة البحث | ٥٩ |
| ٤-١ | اختبار هوسمان للمصارف عيّنة البحث | ٦٦ |
| ٤-٢ | الارتباط بين المتغيّرات المستقلّة | ٦٩ |
| ٤-٣ | نموذج الانحدار التّجميعيّ للمصارف عيّنة البحث مجتمعة | ٧٠ |
| ٤-٤ | الانحدار التّجميعيّ للودائع الجارية ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة | ٧١ |
| ٤-٥ | نموذج التّأثيرات العشوائيّة للمصارف عيّنة البحث مجتمعة | ٧٣ |
| ٤-٦ | نموذج التّأثيرات العشوائيّة للودائع الآجلة ومعدّل العائد على الأصول | ٧٥ |

| قائمة الأشكال | | |
|---|---|---|
| ١ | هيكلّ ودائع مصرف بيمو السعودي الفرنسي | ٤٦ |
| ٢ | هيكلّ ودائع المصرف الدّوليّ للتجارة والتمويل | ٤٨ |
| ٣ | هيكلّ ودائع مصرف سوريّة والمهجر | ٥٠ |
| ٤ | هيكلّ ودائع مصرف الائتمان الأهلي | ٥٢ |
| ٥ | هيكلّ ودائع مصرف فرنسبنك | ٥٤ |
| ٦ | هيكلّ ودائع مصرف قطر الوطني– سوريّة | ٥٦ |
| ٧ | معدّل العائد على حقوق الملكيّة | ٥٨ |
| ٨ | معدّل العائد على الأصول | ٦٠ |

**١- المقدّمة:**

يعدّ القطاع المصرفيّ السّوريّ من أهمّ الرّكائز الدّاعمة للاقتصاد الوطنيّ؛ حيث يتمثّل الدّور الرّئيس لهذا القطّاع في توفير القنوات المصرفيّة لتعبئة المدّخرات، وتمويل مختلف الفعاليّات الاقتصاديّة بما يسهم في دفع عجلة النّموّ الاقتصاديّ؛ لذا فإن تطوّر هذا القطاع يتوقف إلى حدٍّ كبيرٍ على حجم الودائع المصرفيّة التي يستقطبها وعلى تنميتها؛ بوصفها المصدر الرّئيس لموارد المصارف التي تستخدمها في تنمية الاقتصاد القومي, إلا أنّ الأوضاع الاقتصاديّة التي شهدتها سوريّة، وما نجم عنها من تدميرٍ لمختلف القطاعات الاقتصاديّة, إضافةً إلى العقوبات الاقتصاديّة, كلّ ذلك أدى إلى ظهور تحديّاتٍ عدّة أمام المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة، مما انعكس على جميع أنشطتها، ومن ضمنها الودائع المصرفيّة, الأمر الذي أثّر سلباً في الاقتصاد السّوريّ بصورةٍ عامّة, وفي عمل القطاع المصرفيّ على نحوٍ خاصّ.

يتمثّل دور المصارف التّجاريّة في توفير الخدمات الماليّة للأفراد والشركات من خلال فتح الحسابات وتقديم القروض وتمويل المشاريع, كما تؤدي دور الوسيط بين المدّخرين والمستثمرين من خلال جمع الودائع من العملاء وتوجيهها نحو الإقراض أو الاستثمار, بالإضافة لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال توفير السيولة للمؤسسات والأفراد, وتحقّق المصارف من خلال هذه العمليّات أرباحاً لحسابها الخاص؛ فهي تسعى دائماً إلى جذب العملاء، وتحقيق مستوى رضا أعلى للعملاء الحاليّين؛ وذلك من أجل استقطاب المزيد من العملاء الجدد، مما سينعكس إيجاباً على الوضع التّنافسيّ للمصرف وعلى حصته السّوقيّة أيضاً، ومن ثّمَّ تحقيق مستوى ربحيّة أعلى؛ فمن أولويات المصارف التّجاريّة تحقيق الرّبح وتعظيمه من خلال جذب المدّخرات الوطنية على شكلّ ودائع مصرفية وتجميعها، ومن ثمّ إعادة ضخّها في الاقتصاد؛ فالسّياسة التي يتبعها المصرف التّجاريّ في هذا الشأن تتوقّف إلى حدٍ كبيرٍ على هيكلّ الودائع وآجالها.

**٢- مشكلّة البحث:**

في ظل الأوضاع الاقتصاديّة السائدة في سوريّة، وانعكاساتها السلبية على القطاع المصرفيّ، بالإضافة إلى العقوبات التي فرضت على بعض المؤسّسات المصرفيّة, زادت التّحدّيات التي تواجهها المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة، ورغم اعتمادها بشكلٍ رئيس على الودائع كمصدرٍ تمويلي إلاّ أنّ تنوع هيكل الودائع من حيث النوع والأجل قد يؤدي إلى تباين في مستويات الربحية.

وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلّة البحث من خلال الإجابة عن السّؤال الرّئيس الآتي:

**ما أثر تغيّر هيكلّ الودائع في ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة؟**

**ومن خلال التّساؤل السّابق تتفرّع لدينا الأسئلة الآتية:**

١- ما أثر تغيّر نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة؟

٢- ما أثر تغيّر نسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة؟

٣- ما أثر تغيّر نسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة؟

٤- ما أثر تغيّر نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول؟
٥- ما أثر تغيّر نسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول؟
٦- ما أثر تغيّر نسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول؟

**٣- أهمّيّة البحث:**

تتجلى أهمّيّة هذا البحث من خلال الفائدة العلميّة والعمليّة التي يمكن أن يقدّمها.

**الأهمّيّة العلميّة:**

تبرز الأهمّيّة العلميّة لهذا البحث من خلال تناوله العلاقة بين هيكل الودائع المصرفيّة وربحيّة المصارف التّجاريّة, وهي علاقة تمثّل أحد المحاور الأساسيّة في القطاع المصرفيّ. فعلى الرغم من تعدد الدّراسات إلاّ أنّ تباين نتائجها يخلق الحاجة إلى دراسات أخرى تُركز على تأثير أنواع الودائع (الجارية, التوفير, الآجلة) على مؤشرات الربحيّة ( كالعائد على حقوق الملكيّة, والعائد على الأصول) في ظل التغيّرات الاقتصاديّة والمصرفيّة.

**الأهمّيّة العمليّة:**

تتمثّل الأهميّة العمليّة لهذا البحث من خلال تحديد الأوزان النّسبيّة لكلّ نوعٍ من أنواع الودائع المصرفيّة (الجارية, التوفير, الآجلة)، وبيانِ أثرها في كلٍّ من معدّل العائد على حقوق الملكيّة ومعدّل العائد على الأصول؛ إذ تسهم في توضيح أثر هذه الأنواع من الودائع في مؤشرات الربحيّة, ممّا يتيح للمصارف توجيه جهودها التسويقيّة والإداريّة نحو الأنواع الأكثر تأثيراً.

**٤- أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى:

**تحديد أثر تغيّر هيكلّ الودائع في ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.**

ويتفرّع عن هذا الهدف الرّئيس الأهداف الفرعيّة الآتية:

١- تحديد أثر تغيّر نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة؟
٢- تحديد أثر تغيّر نسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة؟
٣- تحديد أثر تغيّر نسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة؟
٤- تحديد أثر تغيّر نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول؟
٥- تحديد أثر تغيّر نسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول؟
٦- تحديد أثر تغيّر نسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول؟

**٥- فرضيّات البحث:**

بهدف الإجابة عن تساؤلات البحث، وفي سبيل تحقيق أهدافه وُضِعَت الفرضيّة الرّئيسة الآتية:

**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر هيكلّ الودائع في ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.**

ويتفرّع عن هذه الفرضيّة الرّئيسة الفرضيّات الفرعيّة الآتية:

١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة.

٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة.

٣- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة.

٤- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول.

٥- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول.

٦- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول.

**٦- حدود البحث:**

**الحدود المكانيّة:** اقتصر البحث على بعض المصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

**الحدود الزّمانيّة:** اقتصر البحث على الفترة الزمنية ما بين (٢٠١٠-٢٠٢٢م)؛ نظراً لطبيعة الأوضاع التي مرت بها سوريّة.

**٧- منهج البحث:**

لدراسة مشكلّة البحث، والإجابة عن الأسئلة المطروحة، ولإثبات الفرضيّات أو نفيها، اتُّبِعَ المنهج الوصفي؛ وذلك من خلال الاطلاع على الأبحاث والمراجع المختلفة ذات الصّلة بموضوع البحث، والاعتماد على القوائم الماليّة المنشورة للمصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة, ومن ثم تطبيق هذه البيانات والمعلومات على البرنامج الإحصائيّ Eviews ؛ لاختبار فرضيّاتها وتفسير النّتائج المتولّدة عنها؛ للوصول إلى المقترحات المناسبة.

**٨- مجتمع البحث وعيّنته:**

يتمثّل مجتمع البحث بالمصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، والبالغ عددها ١١ مصرفاً, وقد أُخِذَت عيّنة عشوائيّةٌ منها، وهي ٦ مصارف: (مصرف بيمو السعودي الفرنسي, المصرف

الدّوليّ للتجارة والتمويل, مصرف سوريّة والمهجر, مصرف فرنسبنك, مصرف الائتمان الأهلي, مصرف قطر الوطني–سورية), نظراً لتوفّر كافّة البيانات المطلوبة للبحث خلال الفترة الممتدّة ما بين (٢٠١٠–٢٠٢٢م).

**٩– متغيّرات البحث:**

**المتغيّرات المستقلّة:**

نسبة الودائع الجارية CD: ويعبّر عنها بحجم الودائع الجارية إلى إجمالي حجم الودائع.

نسبة ودائع التّوفير SD : ويعبّر عنها بحجم ودائع التّوفير إلى إجمالي حجم الودائع.

نسبة الودائع الآجلة TD: ويعبّر عنها بحجم الودائع الآجلة إلى إجمالي حجم الودائع.

**المتغيّرات التّابعة:**

العائد على حقوق الملكيّة ROE: ويعبّر عنه بصافي الرّبح بعد الضَّريبة إلى حقوق الملكيّة.

العائد على الأصول ROA: ويعبّر عنه بصافي الرّبح بعد الضَّريبة إلى إجمالي الأصول.

**١٠– الدّراسات السّابقة:**

**أولاً: الدّراسات العربيّة**

**١– دراسة أحمد حسن العلي وآخرون بعنوان: (أثر هيكلّ الودائع المصرفيّة في عائد محفظة القروض– دراسة تطبيقيّة على المصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة):** دراسة منشورة, مجلّة جامعة حماة, المجلّد الثّاني, العدد الحادي عشر, ٢٠١٩م:

هدفت الدّراسة إلى تحديد أثر هيكلّ الودائع المصرفيّة في عائد محفظة القروض للمصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، وقياس أثر درجة استقرار أرصدة الودائع المصرفيّة؛ ( الجارية, الآجلة, التّوفير) في معدّل عائد محفظة القروض, وتحديد أهمّ الودائع التي تسهم في تحقيق العائد الأفضل للمحفظة، وبما يمكّن المصارف من إدارة السّيولة والرّبحيّة إدارةً جيّدةً، ومواجهة سحوبات المودعين المفاجئة. ولتحقيق هدف هذه الدّراسة صُمِّمَ نموذجٌ رياضيٌّ مكوَّنٌ من: عائد محفظة القروض بوصفه متغيّراً تابعاً، والوزن النّسبيّ لكلّ نوعٍ من الودائع بوصفها متغيّراتٍ مستقلّةً، وحجم المصرف بوصفه متغيّراً ضابطاً. وأظهرت نتائج الدّراسة بالاستناد إلى تحليل مصفوفة البيانات المقطعيّة الزّمنيّة للمصارف التّجاريّة الخاصّة، وباستخدام برنامج التّحليل الإحصائيّ Eviews10: عدم وجود أثرٍ معنويٍّ لهيكلّ الودائع؛ ( الجارية, التّوفير, الآجلة) في عائد محفظة القروض, ووجود أثرٍ معنويٍّ سلبيٍّ لحجم المصرف في عائد محفظة القروض, وأنّ المصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة تعاني من: ارتفاع كبير في الودائع، وارتفاع في نسبة السّيولة المصرفيّة؛ ومن ثمّ ارتفاع تكلّفة الفوائد على الودائع، وانخفاض حصيلة الفوائد على القروض المصرفيّة، وفقدانها جزءاً كبيراً من الأرباح.

**٢– دراسة عمر إبراهيم البنوي بعنوان: (أثر إجمالي ودائع العملاء على ربحيّة البنوك التّجاريّة الأردنيّة):** رسالة ماجستير, جامعة عمّان العربيّة, كلّية الأعمال, ٢٠١٨م:

هدفت هذه الدّراسة إلى تحديد أثر إجمالي الودائع على ربحيّة البنوك التّجاريّة الأردنية وقياسه, وتكوَّن مجتمع الدّراسة من جميع البنوك التّجاريّة الأردنيَة العاملة في الأردن، والمدرجة في بورصة عمّان للأوراق الماليّة، والتي يبلغ عددها (١٣), وقد استُثنِيَت البنوك الإسلاميّة, وأُجريت الدّراسة للفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦م), وقد استُخْدِمَت كُلٌّ مِن ودائع العملاء (الأفراد)، وودائع الشّركات والمؤسّسات كمتغيّرٍ مستقلٍّ, وقياس أثرهما في كُلٍّ من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكيّة كمقاييس للرّبحيّة. وجُمِعَت البيانات المتعلّقة بالمتغيّرات المستقلّة والتّابعة، وحُلِّلَتْ تحليلاً إحصائيّاً باستخدام برامج التّحليل الإحصائيّ الخاصّة بذلك، واختُبِرَت الفرضيّات. وتوصّلت إلى نتائج عدّة، أهمّها: إنّ عنصر إجمالي الودائع له أثرٌ إيجابيٌّ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ في ربحيّة البنوك التّجاريّة (العائد على الأصول), وإنّ عنصر إجمالي الودائع ليس له أثرٌ في ربحيّة البنوك التّجاريّة (العائد على حقوق الملكيّة), بالإضافة إلى وجود أثرٍ سلبيٍّ ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ لودائع العملاء (الأفراد) في كلٍّ من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكيّة, ووجودِ أثرٍ إيجابيٍّ لودائع الشّركات والمؤسّسات في كلٍّ من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكيّة.

**٣- دراسة سماح توفيق عتمة بعنوان: (أثر ودائع النّقد الأجنبيّ على ربحيّة البنوك التّجاريّة الأردنيّة):** رسالة ماجستير, جامعة عمّان العربيّة, كليّة الأعمال, ٢٠١٨م:

هدفت الدّراسة لبيان أثر ودائع النّقد الأجنبيّ في ربحيّة البنوك التّجاريّة الأردنيّة المدرجة في بورصة عمّان للفترة ما بين (٢٠٠٩-٢٠١٦م), وتضمّنت (٦) متغيّرات مستقلّة لقياس أثر ودائع النّقد الأجنبيّ، هي: (تسهيلات البنك, حجم البنك, نسبة ودائع النّقد الأجنبيّ, هامش صافي الفائدة, معدّل التّضخّم, معدّل النّاتج المحليّ الإجمالي)، ومتغيّرَين تابعَين لقياس ربحيّة البنوك هما: (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكيّة), وتوصّلت إلى نتائج عدّة، أهمّها: وجود أثرٍ معنويٍّ إيجابيٍّ لكلٍّ من: (تسهيلات البنك, حجم البنك, هامش صافي الفائدة, معدّل النّاتج المحلّي الإجماليّ) في ربحيّة البنوك, وعدم وجود أثرٍ معنويٍّ للتّضخّم في ربحيّة البنوك, بالإضافة إلى وجود أثرٍ سلبيٍّ لنسبة ودائع النّقد الأجنبيّ في ربحيّة البنوك.

**٤- دراسة ضياء أحمد السّاعاتي بعنوان: (أثر الودائع والتّسهيلات الائتمانيّة على الأداء الماليّ للبنوك في بورصة فلسطين):** رسالة ماجستير, الجامعة الإسلاميّة بغزّة, كليّة التّجارة, ٢٠١٨م:

هدفت الدّراسة إلى تَعَرُّفِ أَثَرِ الودائع والتّسهيلات الائتمانيّة في الأداء الماليّ للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؛ وذلك من خلال بيان أثر المتغيّرات المستقلّة؛ (الودائع المصرفيّة, ودائع العملاء, التّسهيلات الائتمانيّة, نسبة التّسهيلات الائتمانيةّ إلى الودائع) في المتغيّر التّابع، والذي قِيْسَ من خلال مجموعةٍ من المؤشّرات، هي: (العائد على حقوق الملكيّة, العائد على الأصول, العائد على السّهم, القيمة السّوقيّة للسّهم إلى القيمة الدّفتريّة للسّهم, القيمة الدّفتريّة للسّهم). وطُبِّقَت هذه الدّراسة على جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (٦) بنوك, ومن ثم حُلِّلَت البيانات الماليّة لهذه البنوك والتي جُمِعَتْ من التّقارير الماليّة السّنويّة؛ من خلال موقع بورصة فلسطين للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٦م)، باستخدام برنامج Eviews، واعتمدَتْ

الدّراسة المنهج الوصفيّ, واستَخْدَمَت البيانات الطّوليّة Panel Data في التّحليل الإحصائيّ، وتطبيقَ نموذج الانحدار المتعدّد لتحليل البيانات واختبار الفرضيّات. وتوصّلت الدّراسة إلى مجموعةٍ من النّتائج، أهمّها: وجود أثرٍ سلبيٍّ ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ لحجم التّسهيلات الائتمانيّة المباشرة في القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدّفتريّة للسّهم, ووجود أثرٍ إيجابيٍّ ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ لكلٍّ من الودائع المصرفيّة وودائع العملاء في القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدّفتريّة للسّهم, وتوصّلت إلى وجود أثرٍ سلبيٍّ ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ لنسبة التّسهيلات الائتمانيّة إلى الودائع في كلٍّ من العائد على السّهم والعائد على حقوق الملكيّة, وأوضحت بأنّ المتغيّرَين التّابعَيْن؛ ( العائد على الأصول, القيمة الدّفتريّة) لا يتأثران بأيٍّ من المتغيّرات المستقلّة التي تناولتها هذه الدّراسة.

**٥- دراسة معتز عصمت السيّد سيّد أحمد بعنوان: (أثر الودائع المصرفيّة على النّشاط الاقتصاديّ في السّودان- دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السّوداني٢٠٠٥-٢٠١٥):** رسالة ماجستير, جامعة النّيلين- كليّة الدّراسات العليا, ٢٠١٧م:

هدفت الدّراسة إلى معرفة الدّور الذي يقوم به صغار المنتجين في دفع عجلة التّنمية الاقتصاديّة في السّودان؛ وذلك من خلال الاستفادة من التّمويل الممنوح لهم من القطاع المصرفيّ, وهل كان له الأثر الموجب في الاقتصاد؟ واتُّبِعَ فيها المنهج التّاريخيّ ومن ثمّ المنهج الوصفيّ لتحليل البيانات التي حصل الباحث عليها من بنك فيصل الإسلامي السّوداني, ومن خلال التّحليل وصلت الدّراسة إلى نتائج عِدّة منها: أن ضعف الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمّيّة الادّخار سأهمّ في قلّة الودائع, فضلاً عن أنّه لا يوجد أثرٌ كبيرٌ للمصارف في القضاء على دائرة الفقر والبطالة, واتّضح أنّ هناك أثراً مباشراً للودائع المصرفيّة في زيادة التّمويل لدى المصارف مما سأهمّ في زيادة التّنمية الاقتصاديّة في السّودان.

**٦- دراسة علي حسين نوري اللامي بعنوان: (أثر الودائع في صافي دخل المصارف- بحث تطبيقيّ في مصرف الشّرق الأوسط العراقيّ للاستثمار):** دراسة منشورة, مجلة كليّة بغداد للعلوم الاقتصاديّة الجامعة, العدد٤٨, ٢٠١٦م:

هدفت الدّراسة لقياس العلاقة بين الودائع (الجارية، والتّوفير، والثّابتة) وبين صافي دخل المصرف؛ وذلك ببناء نموذجٍ للتّنبُّؤ بصافي دخل المصرف، وإعطاء إطارٍ مفاهيميٍّ لمتغيّرات البحث, واتّبعت المنهج الكميّ القياسيّ؛ لإثبات فرضيّات البحث من خلال البرنامج الإحصائيّ Spss، وتوصّلت لنتائج عدّة، أهمّها: استطاع مصرف الشّرق الأوسط العراقيّ للاستثمار استغلالَ زمنيّة الودائع الثّابتة، وودائع التّوفير؛ لتحقيق درجةِ مسأهمّةٍ عاليةٍ في صافي دخل المصرف، في حين أن الودائع الجارية ليس لها أيّ مسأهمّةٍ في تحقيق صافي الدّخل, وأنّ معادلة خطّ الانحدار المتعدّد للودائع الثّابتة وودائع التّوفير في صافي دخل مصرف الشّرق الأوسط العراقي للاستثمار- يمكن الاعتماد عليها بوصفها نموذجاً للتّنبُّؤ؛ إذ بلغت درجة موثوقيّته للتّنبُّؤ ٦٢٪.

**ثانياً: الدّراسات الأجنبية**

**١- دراسة (Kevin, Muluk ؛Stephen, Ngware , 2024) بعنوان:**

**(Efeect of Deposits Portfolio on The Financial Performace of Commercial Banks in Kenya),** Internationl Journal of Management and Commerce Innovations, Vol 11,Issue 2, pp(385-396).

**تأثير محفظة الودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر محفظة الودائع في النتائج النهائية للمصارف التّجاريّة الكينية, واستخدمت أساليب البحث الوصفيّة والارتباطيّة, وشمَلت عينة الدراسة المصارف التّجاريّة البالغ عددها ٤٣ والتي حصلت على تراخيص رسميّة من المصرف المركزي الكينيّ بحلول نهاية ٢٠١٨, وقد حَصلت على بيانات الدراسة من عدّة مصادر بما فيها المكتب الوطني للإحصاء والمصرف الدولي والمصرف المركزي الكينيّ, وقوائم الحسابات الماليّة المنشورة لجميع المصارف التّجاريّة البالغ عددها ٤٣ في كينيا, وبعد تحليل هذه البيانات باستخدام السلاسل الزمنية المقطعيّة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٨ توصّلت لعدّة نتائج أهمها: تأَثُر الأداء المالي بشكل إيجابي بتنويع الودائع.

**٢-دراسة ( Abbas, Aljanabi, 2020 ) بعنوان: ( The Impact of the Bank Deposit Structure on the Profitability of the Middle East Commercial Bank of Iraq)**

**أثر هيكلّ الودائع المصرفيّة في ربحيّة مصرف الشّرق الأوسط التّجاريّ العراقيّ:**

هدفت هذه الدّراسة إلى تعرُّفِ هيكلّ الودائع المصرفيّة وربحيّة مصرف الشّرق الأوسط التّجاريّ العراقيّ, وإلى تقدير علاقة الارتباط وتحليلها، وتقدير التأثير بين هيكل الودائع المصرفيّة وبين ربحيّة مصرف الشّرق الأوسط التّجاريّ العراقيّ المتمثّلة بمعدّل العائد على الأصول ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة. واستخدمت المنهج الوصفيّ والكميّ مستعينةً ببعض الأساليب الإحصائيّة, وتوصّلت إلى نتائج عدّة، أهمّها: أنّ ارتباط الودائع المصرفيّة وتأثيرها معنويٌّ، وله دلالةٌ إحصائيّةٌ في معدّل العائد على حقوق الملكيّة ومعدّل العائد على الأصول, وأنّ أكثر الودائع ارتباطاً وتأثيراً هي ودائع التّوفير، تليها الودائع الثّابتة في ربحيّة البنك, وتوصّلت إلى ضرورة قيام إدارة البنك بالتّركيز على هيكلّ الودائع وتحسينه؛ من خلال إدخال أساليب جديدة، وتوظيفها، واستثمارها، واستخدام أدواتٍ استثماريّةٍ متنوّعةٍ كالأسهم والسّندات والعقارات, بالإضافة إلى توسيع نطاق فروع المصرف داخل العراق وخارجه بما يتناسب مع المعايير الدّوليّة في تقديم الخدمات المصرفيّة.

**٣- دراسة (Omar, llamoya, 2018) بعنوان: ( Effects Of Bank Deposit Costs On Financial Performance Of Commercial Banks in Mombasa County )**

**آثار تكاليف الإيداعات المصرفيّة على الأداء الماليّ للمصارف التّجاريّة في مقاطعة مومباسا في كينيا:**

تهدف إلى دراسة آثار تكلّفة الودائع في الأداء الماليّ للمصارف التّجاريّة في مقاطعة مومباسا من خلال الاعتماد على عيّنةٍ عشوائيّةٍ مكوّنةٍ من ٤٠ مصرفاً تجاريّاً, وجُمِعَت البيانات من خلال توزيع استبياناتٍ على مدراء العمليّات، ومدراء العلاقات العامّة، ومدراء الفروع في المصارف الأربعين (عيّنة البحث), واستخدمت الدّراسة برنامج مجموعة الحزم الإحصائيّة Spss في تحليل البيانات، وخلصت إلى نتيجةٍ متوقّعةٍ، وهي: أن الفائدة العالية على الودائع تُسهم في جذب الودائع، وأنّ الفوائد المدفوعة على الودائع تقلّل من ربح المصارف التّجاريّة، وهذا يؤثّر في الأداء الماليّ للمصارف التّجاريّة.

**٤-دراسة ( Dancan, Okun, 2012 ) بعنوان: ( The Effect of Level of Deposits on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya),** Master of Business Administration, University of Nairobi.

**تأثير مستوى الودائع على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة في كينيا:**

تهدف هذه الدّراسة إلى معرفة إذا كان هناك علاقة بين ودائع العملاء وربحيّة البنوك في كينيا, وشمل مجتمع الدّراسة (٤٤) بنكاً تجاريّاً, واستخدمت البيانات الثّانوية على مدى (٨) سنوات من عام ٢٠٠٤م وحتى ٢٠١١م، من إدارة الرّقابة المصرفيّة في البنك المركزيّ, وقد أُجْرِيَت الانحدارات باستخدام البرنامج الإحصائيّ Spss17، وتوصّلت لنتائج عدّة، أهمّها: وجود علاقةٍ إيجابيّةٍ ومهمَّةٍ بين نسبة الودائع والعائد على حقوق الملكيّة, بالإضافة إلى وجود علاقةٍ إيجابيّةٍ ومهمّةٍ بين نسبة الودائع والعائد على الأصول.

**١١- مساهمة البحث:**

يكمن الاختلاف الرئيسي بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في الجوانب الآتية:

- **من حيث مجتمع وعيّنة الدراسة:**

وهي المصارف التّجاريّة الخاصّة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة (مصرف بيمو السعودي الفرنسي, المصرف الدّوليّ للتجارة والتمويل, مصرف سوريّة والمهجر, مصرف فرنسبنك, مصرف الائتمان الأهلي, مصرف قطر الوطني–سورية) باستثناء الدراسة العربية الأولى فهي تتشابه معها من حيث المجتمع ولكن تختلف من حيث العيّنة.

- **من حيثّ فترة الدّراسة:**

تختلف عن الدراسات السابقة بالفترة الزمنية حيثُ تمتد هذه الدراسة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٢.

- **من حيث مضمون الدراسة:**

تختلف بمتغيّرات البحث فقد تناولت معظم الدراسات أثر الودائع بشكلٍ مجمل وبالتالي تكمن مساهمة البحث الحالي في التركيز على تغيّر هيكل الودائع متضمناً (الودائع الجارية, ودائع التّوفير, الودائع الآجلة) كل نوع كل حدا وأثره في ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصة في سوريّة.

# الفصل الأوّل
# الودائع المصرفيّة

# الفصل الأوّل
# الودائع المصرفيّة

**مقدّمة:**

تعدّ الودائع من الموارد الخارجيّة غير الذاتيّة في المصارف التّجاريّة؛ حيث تمثّل مصدراً من أهمّ مصادر التّمويل فيها، والتي تمدّها بالأموال اللّازمة للقيام بأعمالها المصرفيّة واستثماراتها المختلفة, وتمثّل نسبةً كبيرةً من إجمالي مواردها؛ لذلك تحرص على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفيّ والادّخاريّ لدى فئات المجتمع, وتبسيط إجراءات التّعامل من حيث؛ عمليّات السّحب والإيداع، والتّوسع في فتح مزيدٍ من الوحدات المصرفيّة.

لذلكَ تمَّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: في المبحث الأوّل تمَّ تعريف الودائع، وأهمّيتها، وخصائصها، إضافةً إلى إستراتيجيّات جذبها, وفي المبحث الثّاني هيكليّة الودائع، وما تتضمّنه من أنواع مختلفةٍ, أمَّا المبحث الثّالث فتضمّنَ أهمّ العوامل المؤثّرة في الودائع المصرفيّة.

## المبحث الأوّل
## مفهوم الودائع المصرفيّة

**١-١-١تعريف الودائع المصرفيّة:**

**تعرف الوديعة لغةً بأنّها:**

"إيداع شيءٍ لدى شخص آخر لمدّة معيّنةٍ، على أن يتعهّد هذا الشخص بردّ الشّيء نفسه عند الطّلب".[١]

**أما اصطلاحاً:** "فهي الشّيء الذي يودع عند شخصٍ لأجل الحفظ".[٢]

**وفي المجال المصرفيّ تعرف الوديعة بأنّها:**

"عقدٌ يدفع – بمقتضاه– المودعُ مبلغاً من النّقد بوسيلةٍ من وسائل الدّفع، ويلتزم –بمقتضاه– المصرف بردّ هذا المبلغ للمودع عند الطّلب أو حين حلول آجله, كما يلتزم المصرف بدفع فوائد أو أرباح للمودع وحسب شروط العقد المتّفق بينهم".[٣]

**وتعرّف أيضاً أنّها:** "تمثّل كلّ ما يقوم به الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفةٍ مؤقّتةٍ قصيرةٍ أو طويلةٍ على سبيل الحفظ أو التّوظيف".[٤]

**ويمكن النّظر إلى الودائع أنّها:** "اتّفاقٌ بين البنك والمودع، بموجبه يقوم العميل بإيداع مبلغٍ من النّقود لدى البنك، ويلتزم البنك بردّ هذا المبلغ عند الطّلب أو لأجل معيّنٍ مع دفع فوائد على الوديعة, وتحاط الوديعة بالسّريّة التّامّة؛ لأنّها تدلّ على المركز الماليّ للعميل".[٥]

---

[١] سمحان, حسين, ٢٠٠٠م, **العمليّات المصرفيّة الإسلاميّة: المفهوم والمحاسبة**, الطّبعة الأولى, مطابع الشّمس, عمان, الأردن, ص١٤.

[٢] الحسيني, همام عبد الوهّاب, ٢٠١٠م, **أثر الودائع في تنشيط عمليّة الاستثمار المصرفيّ**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة كربلاء, العراق, ص١٩.

[٣] الشمري, صادق راشد, ٢٠١٤م, **إدارة العمليّات المصرفيّة: مداخل وتطبيقات**, دار اليازوري العلمية للنّشر والتّوزيع, عمان, الأردن, ص٤٣٢.

[٤] لطرش, الطاهر, ٢٠١٠م, **تقنيات البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, الطّبعة السابعة, الجزائر, ص٢٥.

[٥] الجنابي, هيل عجمي, ٢٠١٥م, **إدارة البنوك التّجاريّة والأعمال المصرفيّة**, دار وائل للطباعة والنشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, الأردن, ص٨١.

وهذا يعني أن هناك أموالاً تودع لدى المصارف، لكنّها لا تعدّ ودائع، وهي:[1]

١. الأموال المودعة بالعملة المحليّة لقاء فتح الاعتمادات المستنديّة.

٢. الأموال المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفيّة.

٣. الأموال المودعة بالعملات الأجنبيّة لدى المصارف المحليّة .

٤. الأموال التي أودعها أحد فروع مصرفٍ معيّنٍ لدى فرع آخر من نفس المصرف.

ومن التّعريفات السّابقة يمكن التّوصل إلى أنّ الودائع: هي المبالغ التي تودع لدى المصرف من قبل المودعين بأيّ عملةٍ كانت, وتكون واجبة التّأدية عند الطّلب أو بعد إنذارٍ أو في تاريخ استحقاقٍ معيّنٍ؛ وذلك مقابل حصولهم على عائدٍ يسمّى فائدةً, حيث تختلف هذه الفائدة تبعاً للفترة الزّمنيّة المحدّدة.

**١-١-٢أهمّيّة الودائع المصرفيّة:**

تتجلّى أهمّيّة الودائع بالنّسبة إلى المصارف التّجاريّة في الآتي:

- تعدّ من أقدم الخدمات المصرفيّة التي تقدّمها المصارف التّجاريّة؛ إذْ يمكن سحبها من قبل المودع في أيّ وقتٍ, ويمكن للمودع أن يستخدم بعضها في إتمام معاملاته أو التزاماته الماليّة.
- تعدّ من مصادر التّمويل الرّخيصة بالمقارنة مع رأس المال والاحتياطيّات؛ إذْ يعتمد عليها المصرف في تدعيم طاقته الاستثماريّة.
- تعدّ وسيلةً للحدّ من الضّغوط التّضخّميّة؛ حيث تمثّل الودائع حجب جزءٍ من الدّخل الممكن التّصرف به في شراء السّلع والخدمات، مما يؤدّي إلى تقييد الاستهلاك، والتّخفيف من الضّغوط التّضخّميّة. [2]
- مصدرٌ من مصادر الإقراض؛ حيث تعدّ مصدراً أساسيّاً لمنح القروض في المصارف التّجاريّة؛ إذ إنّ المصرف يقبل الودائع من الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومة، ومن ثمّ يقوم بمنحها على شكل قروض.[3]
- تستطيع المصارف تحقيق أرباحٍ باستخدام الودائع (أموال الغير)؛ وذلك بالنظر إلى ميزانيّة أيّ مصرفٍ يلاحظ أنّ نسبةَ رأس المال قليلةٌ بالنّسبة إلى المطاليب, ومن ثمّ فإنّ الودائع تشكّل القسم الأكبر للمصرف لمنح القروض أو استثمارها في أيّ مجال؛ لذا فهي تمثّل المصدر النهائيّ لأرباح المصرف ونموّه.[4]

إنّ الودائع المصرفيّة هي قوام حياة المصارف التّجاريّة؛ إذ تشكّل المصدر الرّئيس لأموالها؛ فقد تصل إلى ما يقارب ٦٩٪ من مجموع مطلوبات المصارف التّجاريّة, أو قد تصل إلى أكثر من ٩٠٪ من إجمالي خصومه, وتعدّ أكثر مصادر الأموال خصوبةً وأقلها تكلّفةً.[5]

---

[1] أبو حمد, رضا صاحب؛ قدوري, فائق مشعل, ٢٠٠٥م, **إدارة المصارف**, دار ابن الأثير للطباعة والنشر, الطّبعة الأولى, جامعة الموصل, العراق, ص١٧٩.

[2] علي, غذوان علي؛ العلي, أحمد حسن؛ ناصر, سالم كاسر, ٢٠١٩م, **أثر هيكلّ الودائع المصرفيّة في عائد محفظة القروض "دراسة تطبيقية على المصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة"**, مجلة جامعة حماة, العدد الحادي عشر, المجلّد الثّاني, ص٩.

[3] Namazi, Mohammad; Mahdi, Salehi, 2010, **The Role of Inflation in Financial Repression Evidence from Iran**, World Applied Sciences Journal 11(6), p

[4] ندور, إلياس, ٢٠١٧م, **العوامل المؤثّرة على حجم الودائع في المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف الخاصّة في سوريّة"**, رسالة ماجستير, جامعة دمشق, كليّة الاقتصاد, قسم المصارف والتأمين, سوريّة, ص٢٥.

[5] سعيد, عبد السلام لفته, ٢٠٠٦م, **تحليل الودائع المصرفيّة-نموذج مقترح-**, مجلة كليّة بغداد للعلوم الاقتصاديّة, جامعة بغداد, العدد الحادي عشر, ص٢.

**١-١-٣خصائص الودائع المصرفيّة:**

**١-١-٣-١حجم الوديعة:**

إنّ حجم الوديعة ومدة بقائها بالنّسبة إلى المصرف ضروريّان؛ لأنه في ضوء الحجم ومدة البقاء يقرّر المصرف إلى أيّ مدى يستطيع أن يوظّف هذه الوديعة من دون أن يُطَالَبَ بها.

**١-١-٣-٢درجة سيولتها ممثّلةً بمدّة بقائها في المصرف:**

المقصود بسيولة الوديعة: هي وديعة تحت الطّلب أو الأجل أو خاضعةٌ لإشعار؛ أي مدّة بقاء الوديعة في المصرف وسهولةِ سحبها منه.

**١-١-٣-٣ تكاليف الوديعة:**

إنّ المصارف لا تحصل على الودائع المرغوب فيها مجاناً؛ فهي تتحمّل تكاليف معيّنة, وتتلخص هذه التّكاليف في المصاريف الإداريّة مثل: حفظ الأموال في أماكن أمينةٍ, تكاليف حراسة الأموال, بالإضافة إلى الفوائد التي يدفعها المصرف للمودع.[١]

**١-١-٤إستراتيجيّات جذب الودائع المصرفيّة:**

يمكن التّمييز بين إستراتيجيّتَيْن أساسيَّتَيْن لجذب الودائع هما:

**١-١-٤-١إستراتيجيّة المنافسة السّعريّة:**

تعتمد هذه السّياسة على رفع معدّلات الفائدة؛ بهدف جذب المزيد من الودائع، إلا أنّ البنوك لا تلجأ لهذه الإستراتيجيّة؛ لأنّها تؤدّي إلى رفع سعر الفائدة، وهو أمرٌ غير مرغوبٍ للبنوك التّجاريّة؛ لأنّه يزيد من تكلفة الحصول على الودائع. وتسود – في الوقت الحاليّ– درجةٌ عالية من التّنسيق والتّكامل بين البنوك في مجال تحديد سعر الفائدة على الودائع إلى حدٍّ لا يستطيع البنك بمفرده رفع سعر الفائدة لجذب ودائع العملاء؛ لأنّ البنوك تعمل في سوق نقديّة توصف بأنها غير تنافسيّة إلى حدٍّ كبيرٍ, فضلاً عن أنّ جزءاً من الوديعة الجارية ليس عليه فائدة، وتمنع بعض التّشريعات البنكيّة وضع سعر فائدةٍ على الودائع الجارية,[٢] ومن أهمّ أسباب عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يلي:

**الحدّ من زيادة المنافسة بين المصارف:**

إنّ دفع الفوائد على الودائع الجارية قد يؤدّي إلى حالةٍ تنافسيّةٍ بين المصارف؛ فترتفع بذلك معدّلات الفائدة عليها أملاً في الحصول على حصّةٍ مناسبةٍ منها, وهذا يؤدّي إلى زيادة تكلفة إدارة تلك الودائع, ما قد يدفع المصارف إلى استثمار جزءٍ من أموالها في مجالاتٍ أكثرَ مخاطرةً، وسعياً وراء تحقيق عائد يكفي لتمويل تلك التّكاليف.[3]

---

[١] أ. د. رمضان, زياد سليم؛ د. جودة, محفوظ أحمد, ٢٠٠٠م, **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**, دار وائل للطباعة والنشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, الأردن, ص٦٧-٦٨.

[٢] الجنابي, هيل عجمي, ٢٠١٥م, **مرجع سبق ذكره,** ص٨٩-٩٠.

[3] شفيق, أحمد عبد المنعم محمد, ٢٠٠٨م, **مدخل في إدارة البنوك,** جامعة بنها, كليّة التجارة, مصر, ص٧٨.

**الحدّ من ارتفاع الفوائد على القروض:**

إنّ عدم دفع فوائد على الودائع الجارية سيقلّل من ارتفاع الفوائد على القروض الممنوحة؛ وذلك لانخفاض كلفة الأموال المتاحة للبنوك، في حين أنّه عند دفع الفوائد على الودائع الجارية ستكون هذه الكلفة عاليةً؛ ومن ثمّ تسعى البنوك إلى زيادة الفوائد على قروضها الممنوحة للعملاء؛ لتحقيق عوائد مجزية والتي تكون مخاطرتها الائتمانيّة عالية, فضلاً عن أنّها ستؤثّر في معدّلات التّنمية الاقتصاديّة.[1]

**الحدّ من ارتفاع تكلّفة الأموال:**

تتكبّد البنوك بعض التّكاليف نتيجةً لإدارتها الحسابَ الجاريَ للعميل، منها: تكاليف تحصيل المستحقّات، ومصروفات سداد المطلوبات, إلى جانب مصروفات إمساك الحساب؛ لذا فإنّ السّماح بدفع فوائدَ على الودائع الجارية يؤدّي إلى ارتفاع تكاليف إدارتها, الأمر الذي يضطرّ معه البنك إلى البحث عن فرصٍ استثماريّةٍ يتولّد منها معدّلاتٌ عاليةٌ للعائد, وهي فرصٌ ذات مخاطر عاليةٍ قد تهدّد في النّهاية مستقبل البنك, وعليه فإنّ عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلّفة الأموال.

**الحدّ من هجرة الأموال من المدن الصّغيرة إلى المدن الكبيرة:**

تتمتّع المصارف التي تمارس عملها في المدن الكبرى ذات الأنشطة المتنوّعة بفرصٍ أكبرَ للإقراض والاستثمار, مقارنةً بالتي تمارس عملها في المدن الصّغيرة, وبناءً عليه إذا سُمِحَ –من قبل المصارف التّجاريّة– بدفع فوائد على الودائع الجارية فسيؤدّي ذلك إلى أنّ المصارف العاملة في المدن الكبرى تكون أكثر قدرةً واستعدّاداً لتدفع فوائد عالية على تلك الودائع, مقارنةً بالمصارف الأخرى العاملة في المدن الصغيرة, ممّا يؤثّر في النّهاية على التّنمية الاقتصاديّة فيها، ويجعل من الصّعب على المستثمرين في تلك المدن الحصول على القروض لتمويل استثماراتهم.[٢]

**١-١-٤-٢إستراتيجيّة المنافسة غير السّعريّة:**

تتمثّل هذه الإستراتيجيّة بتقديم خدماتٍ جيّدةٍ وبأسعارٍ تنافسيّةٍ؛ أي إنّها لا تقوم على دفع فوائد على الودائع, وإنّما تستند إلى مستوى جودة الخدمات المصرفيّة المقدّمة للزّبون؛[٣] فالتّباين الموجود بين المصارف في مستوى جودة الخدمات المقدّمة للزّبون، ونوعها، وتكاليف تقديمها، يزيد من احتمالات نجاح هذه الإستراتيجيّة؛ لذلك على إدارة المصارف العمل –على نحوٍ دائمٍ– على دراسة الاحتياجات والتّطلعات الحقيقيّة للعملاء وفهمها على نحوٍ لا يتناسب مع السّوق الحاليّة فحسب, بل مع السّوق المحتملة المستقبليّة.[4]

---

[1] الحسيني, فلاح حسن؛ الدوري, مؤيد عبد الرحمن, ٢٠٠٨م, **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)**, دار وائل للطباعة والنشر والتّوزيع, الطّبعة الثّالثة, عمان, الأردن, ص١١٧.

[٢] أبو سمرة, رانية خليل حسان, ٢٠٠٧م, **تطوير سياسة الودائع المصرفيّة في ظل نظرية إدارة الخصوم "دراسة تطبيقية على المصارف التّجاريّة العاملة في فلسطين"**, رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلاميّة, كليّة التجارة, قسم المحاسبة والتمويل, غزة, فلسطين, ص١١٧-١١٨.

[٣] شفيق, أحمد عبد المنعم محمد, ٢٠٠٨م, **مرجع سبق ذكره**, ص٨٠.

[4] Vinicent, Machona; Nyasha, Kaseke, 2013, **Deposit-attracting Strategies in The Financial Sectors**, University Zimbabwe, Zimbabwe, vol 9, p 37.

**ومن أهمّ الخدمات المصرفيّة التي يمكن أن يعتمد عليها المصرف في جذب المزيد من الودائع:**

١. تحصيل مستحقّات المودعين:

يعدّ نشاط تحصيل مستحقّات المودعين من الأهداف المهمّة التي يسعى الجهاز المصرفيّ إلى تطويرها؛ لأنّها تعمل على تقليل تداول النّقود بين الأفراد؛ فالمصرف يستطيع تحصيل هذه المستحقّات من دون الحاجة إلى استخدام النّقود عن طريق إجراء المقاصة بينه وبين المصارف الأخرى التي عليها التزامات تجاه زبون المصرف المعني.

ونظراً لتباين المصارف في سرعة تحصيل الصّكوك، وفي مقدار ما يتحمله الزبائن من تكاليف تحصيل الصكوك، ووسائل السداد الأخرى؛ فإنّ المصرف الذي يتميّز بسرعة عمليّات تحصيل المستحقّات للزّبائن، وتقليل التّكاليف التي يتحمّلونها، يكون ذا قدرةٍ أكبر من غيره على جذب الودائع.

٢. سداد المدفوعات نيابةً عن الزّبون:

تقدّم المصارف خدماتٍ مصرفيّةً تتمثّل في سداد قيمة الصّكوك التي حرّرها المودع لمصلحة الغير, وفي سداد بعض المطلوبات المستحقّة عليه –عندما يتقدّم بها الدّائنون– من دون الحاجة لتحرير الصّكوك كقائمة الهاتف وأقساط الإيجار, وإنّ قيام المصرف بهذه المهمّة يجعل الزّبون مطمئناً إلى أنّ المصرف سيقوم بسداد ما عليه من مستحقّاتٍ في مواعيدها، ما يوفّر عليه الكثير من الوقت والجهد الذي كان عليه أن يبذله إذا ما لجأ إلى طريقٍ آخرَ للسّداد, فضلاً عن تلافي ما قد يتعرّض له الزّبون من غرامات تأخير إذا لم يتنبّه لسداد الالتزامات في مواعيدها المحدّدة؛ ومن ثمّ فإنّ المصارف التي تتمتّع بقدرةٍ أسرعَ على القيام بذلك تستطيع جذب الودائع إليها أكثر من غيرها.[1]

٣. سرعة أداء الخدمة:

لا بدّ للمصارف من مواكبة التّطوّرات والتّغيّرات الحاصلة في البيئة المحيطة؛ لذلك بدأت المصارف باستخدام أحدث الأساليب والوسائل التّقنيّة في عملها، مثل: استخدام الحاسبات الإلكترونية، والإنترنت، وأنظمة التّحويل، وبطاقات الائتمان وغيرها, ولهذه الوسائل دورٌ كبيرٌ في تحسين مستوى الخدمة، والاقتصاد في الوقت والتكلّفة اللّذَين تنطوي عليهما عمليّات التّحصيل والصرف والإيداع.

وإنّ سرعة أداء الخدمة للزّبون لا تتوقّف فقط على التّكنولوجيا الحديثة التي يستخدمها المصرف، ولكن تبرز أهمّيّة العنصر البشريّ في ذلك؛ فقد أثبتت الدّراسات الميدانيّة أنّ الكفاءة في أداء الخدمات المصرفيّة المختلفة تتوقّف أساساً على العاملين، والتي تعتمد بدورها على حسن اختيارهم، وتدريبهم، وإثارة دوافعهم نحو الأداء الجيّد.[2]وعليه فإنّ المصارف كلّما تمكّنت من استخدام الأساليب التكنولوجيّة الحديثة، وكلّما زادت من كفاءة أداء عامليها, استطاعت أن تجذب أكبر عدد من الزّبائن ومن ثمّ أكبر عدد من الودائع.

---

[1] ندور, إلياس, ٢٠١٧م, **مرجع سبق ذكره**, ص٣٥-٣٦.

[2] الحسيني, همام عبد الوهّاب, ٢٠١٠م, **مرجع سبق ذكره**, ص٤٨-٤٩.

٤. التّيسير على العملاء:

من الخدمات التي يمكن للبنك تقديمها تيسيراً على العملاء اختيارُه موقعاً ملائماً, وتوسيع دائرةِ انتشاره بإنشاء فروعٍ جديدةٍ في مواقع ملائمة.

٥. فتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضّمان:

يعرف فتح الاعتماد بأنه اتّفاقٌ بين البنك والعميل، يعطي الطّرف الأخير الحقّ في الاقتراض في حدود مبلغٍ معيّنٍ يحدّده الاتّفاق، وعادةً ما يحدّد الاّتفاق الفترةَ التي يمكن للعميل أن يتمتّع خلالها بهذا الحقّ, ومن الخدمات الأخرى التي يقدمها البنك للعملاء: إصدار خطابات الضّمان، وهي: تعهّدٌ كتابيٌّ من البنك بقبول دفع مبلغٍ معيّنٍ – نيابةً عن العميل– إلى طرفٍ آخرَ خلال الفترة المحدّدة صراحةً في خطابات الضّمان؛ وذلك في حالة عدم قيام العميل بالوفاء بتلك الالتزامات مباشرةً في تاريخ الاستحقاق, ويتقاضى البنك عمولةً من العميل نظيرَ إصدار خطابات الضّمان.

٦. استحداث أنواع جديدة من الودائع:

تسعى البنوك باستمرارٍ إلى خلق ودائع جديدةٍ يرضى عنها المودعين الحاليين، وذلك في ظلّ التّشريعات المصرفيّة السّائدة في البلد, ومن هذه الودائع: (شهادات الإيداع) التي يمكن تداولها، والتي تمثّل أحد أشكال الودائع لأجلٍ أو لأمدٍ. وتتمثّل إستراتيجيّة المنافسة في: أنّه كلّما نجح البنك في إدخال ودائع جديدة، كان ذلك مؤشّراً على حيويّته في الإيداع مما يؤدّي إلى استقطاب المودعين.

٧. التّوسع في تقديم خدماتٍ غير مصرفيّةٍ:

تتمثّل في تقديم الاستشارات في مجال الاستثمارات، وإدارة الأموال العائدة إلى المودع, والسّعي لإدارة محفظته الاستثمارية، وأنشطته، وإدارة أعماله؛ وذلك لقاء نسبة من الأرباح يُتّفَقُ عليها.[1]

٨. تقديم خدمات تفضيليّة للعملاء:

قد تعطي البنوك الأفضليّة لزبائنها في خدمات عدّة؛ كإعطائهم الأسبقيّة في الإقراض, أو إقراضهم بمعدّلات منخفضة, بالإضافة إلى ذلك قد تقوم بتقديم خدمات دعائيّة لمودعيها سواء بالإعلان عن بضائعهم أو خدماتهم أم بالدّعاية لها, وتقديم الهدايا الرّمزيّة بالمواسم والأعياد؛ رغبةً منها في جذب الودائع.[٢]

٩. إدارة محفظة الأوراق الماليّة للمستثمرين:

المحفظة هي: مجموع ما يمتلكه المستثمر من أصولٍ ماليّةٍ (أسهم, سندات), وإنّ إدارة محفظة الأوراق الماليّة للمستثمرين تعني: قيام المصرف بعمليّات بيع أسهم وسندات يمتلكها المستثمر أو شراء ما يحتاجه منها، ويعمل المصرف على تحصيل الفوائد والأرباح المتولّدة عن تلك الاستثمارات.

وعند قيام المصرف بعمليّات البيع والشراء لا بدَّ من وجود تعليمات واضحة من قبل المستثمر؛ حيث يحدّد

---

[1] نوي, طه حسين؛ حديدي آدم؛ لاخضر, غربي, ٢٠١٦م, **دور إدارة الودائع في التّوفيق بين هدفي السّيولة والرّبحيّة لدى البنوك التّجاريّة الجزائريّة-دراسة استطلاعية لعيّنة من إطارات البنوك العمومية الجزائرية-**, مجلة البديل الاقتصاديّ, المجلّد الثّالث, العدد الخامس, ص١٣٧-١٣٨.

[٢] أبو سمرة, رانية خليل حسان, ٢٠٠٧م, **مرجع سبق ذكره**, ص١٢٦-١٢٧.

المستثمر الحدّ الأعلى للشّراء، والحدّ الأدنى للبيع، وعلى أساس ذلك يقوم المصرف بعمله, وعادةً ما يتقاضى المصرف عمولةً على تلك العمليّات بنسبٍ تقلّ عن العمولة التي كان ينبغي على المستثمر دفعها لو لجأ إلى السّماسرة لتنفيذها. وتبرز قدرة المصرف ومهارته من خلال كفاءته في إدارة محفظة الأوراق الماليّة؛[1] ولذلك تعدّ إدارة محفظة الأوراق الماليّة عاملاً مهمّاً في جذب الودائع المصرفيّة.

## المبحث الثّاني
## هيكلّية الودائع المصرفيّة

تسعى المصارف التّجاريّة إلى تقديم مختلف أنواع الودائع المصرفيّة بما يتناسب مع جميع عملائها الحاليّين؛ لجذب العديد من المودعين, مما يتطلّب القيام بمراقبة هيكليّة الودائع لديها باستمرار؛ لأنّ أيّ تغيّر في تركيبها يؤدّي إلى تغيّر في التّكلفة، ومن ثمّ تغيّر في الرّبحيّة.

فضلاً عن أن معرفة هيكليّة الودائع المصرفيّة تمكّننا من تحديد التزامات المصرف، وحقوق المودعين, ونسب السّيولة لديه, وتفيد في توجيه توظيف الأموال نحو الاستثمارات بما يتناسب مع عمليّات سحب المودعين؛ ولذا يمكن تقسيم هيكلّية الودائع وفقاً لتصنيفاتٍ عدّة لكلٍّ منها هدفٌ معيّنٌ, أهمّها:

- تصنيف الودائع المصرفيّة حسب آجالها.
- تصنيف الودائع المصرفيّة حسب حركتها.
- تصنيف الودائع المصرفيّة حسب مصدرها.
- تصنيف الودائع المصرفيّة حسب منشأها.
- تصنيف الودائع المصرفيّة حسب النّشاط الاقتصاديّ للمودعين.
- تصنيف الودائع المصرفيّة حسب حريّة المصرف في التّصرف بالوديعة.

**١-٢-١ تصنيف الودائع المصرفيّة حسب آجالها:** وتقسم إلى:

**١-٢-١-١ الودائع تحت الطّلب (الودائع الجارية):**

تعدّ من أقدم الخدمات التي تقدمها المصارف ومؤسسات الإيداع الأخرى, وتركّز على القيام بواجبات الدّفع نيابةً عن العملاء,[2]وتعدّ من الودائع الأكثر شيوعاً والأقل تكلّفةً بالنّسبة إلى المصارف التّجاريّة؛ فقد يطلب أحد الزّبائن فتح حسابٍ جارٍ لدى مصرفٍ معيّنٍ مع الاحتفاظ بحقّ الإيداع فيه والسّحب منه في أيّ وقتٍ من دون قيدٍ أو شرطٍ.[3]

إذاً هي اتفاقٌ بين العميل والبنك، يُودع –بموجبه– العميل مبلغاً من النّقود لدى البنك، على أن يكون له

---

[1] الحسيني, همام عبد الوهّاب, ٢٠١٠م, **مرجع سبق ذكره**, ص٤٩.

[2] Rose, Peter, 2006, **Bank Management & Finacial Services**, North America, p391.

[3] باسيلي, مكرم عبد المسيح, ٢٠٠٨م, **المعاملات المصرفيّة: المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم الماليّة: رؤية استراتيجية**, المكتبة العصرية, القاهرة, ص٣٦.

الحقّ في سحبه من دون اشتراط فترةٍ زمنيّةٍ على البنك أو تقديم إخطارٍ مسبقٍ للبنك بالسّحب منه.[١]
وتؤلّف واسطةٌ لتنفيذ المعاملات الجارية؛ لأنّها تستعمل وسيلةً للدّفع في أداء المدفوعات، وتستعمل الشّيكات لغرض تحويل ملكيّة هذه الودائع من مالك لآخر, ولا تدفع فائدةً صريحةً على هذه الودائع, غير أنّ المودع يمكن أن يتحمّل جزءاً من تكلفة خدمات الإيداع؛ كأن يطالب بشراء دفتر شيكاتٍ أو يدفع أجراً عن الشّيكات المسحوبة، إذا زاد عددها على عددٍ معيَّنٍ.
ويأتي هذا النوع من الودائع في المرتبة الأولى من حيث حجمها، بوصفها مصدراً من مصادر حصول المصارف التّجاريّة على الأموال.[٢]
وفيما يخصّ عمليّة الإيداع في الحساب الجاري فإنّها تجري بطرقٍ عِدّة: فقد يُدْفَعُ مبلغٌ نقديٌّ إلى خزينة المصرف, أو قد يُقدّم المودع صكوكاً محرّرةً لصالحه، ويكلّف المصرف بتحصيل قيمتها أو إيداعها في حسابه, وقد يحصلُ الإيداع من دون تدخّلٍ مباشرٍ من الزّبون؛ كأن ترد حوالة لصالح المودع, أو يقوم المصرف بتحصيل كمبيالات أودعها الزّبون برسم التّحصيل, أو تحصيل مستحقّات أخرى وفي جميع الأحوال تُضاف الأموال المتحصلة إلى الحساب الجاري للزّبون.[٣]
أما فيما يخصّ عمليّة السّحب؛ فيمكن أن تأخذ أشكالاً عدّةً منها: السّحب النّقديّ، أو السّحب باستخدام الشّيكات، أو التّحويل المباشر لحسابات أخرى.
فأما الشكلّ الأوّل (السحب النّقدي): فعادةً ما ينفّذ بمبالغ صغيرةٍ وفاءً لمتطلّباتٍ صغيرةً, في حين أنّ الشّكل الثّاني والثّالث (السّحب باستخدام الشّيكات، والتّحويل المباشر) يمثّلان النّسبة الكبرى من السّحب, وتزداد أهمّيّة هذه النّسبة مع زيادة الوعي المصرفيّ، ويستفيد المودعون منها؛ حيث يعتمدونها بوصفها أداةً لتسوية التزاماتهم.[٤]
وتستخدم هذه الودائع في:[٥]

- سداد المدفوعات نيابةً عن زبائن المصرف.
- تنفيذ عمليّات السّحب التي يقوم بها المودع, وتنفيذ أوامره – للمصرف– بالسّماح لمن يفوّضه بسحب مبلغٍ من حسابه.
- تزويد صاحب الحساب بخدمات المدفوعات, والحفظ الأمين، وإمساك كلّ الحسابات التي تصرف بوساطة الشّيكات.

[١] تاج الدين, عبد الدائم محمد, ٢٠١٩م, **أثر التّضخّم في حجم الودائع المصرفيّة في السّودان**, رسالة ماجستير, جامعة النيلين, كليّة الدّراسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة, قسم الاقتصاد, ص٣١.
[٢] كنعان, علي؛ حمرة, محمد, ٢٠١٦م, **إدارة المصارف**, جامعة دمشق, دمشق, ص٢٦.
[٣] هندي, منير إبراهيم, ٢٠٠٠م, **إدارة البنوك التّجاريّة: مدخل اتّخاذ القرارات**, المكتب العربيّ الحديث, الطّبعة الثّالثة, الاسكندرية, مصر, ص١٤٨.
[٤] Dilley, Deborah, 2008**, Essentials of Banking**, John Wiley and Sons, Inc, p46.
[٥] جبر, هشام, ٢٠١٠م, **إدارة المصارف**, الشركة العربيّة المتّحدة للتسويق والتوريدات, القاهرة, مصر, ص١٩٢.

**١-٢-١-٢ الودائع الآجلة:**

هي الودائع التي يودعها الأفراد والهيئات لدى المصارف لمدّةٍ محدودةٍ، يتفق عليها الطرفان، ولا يجوز السّحب منها –جزئيّاً– إلا بعد انقضاء الأجل المحدّد لإيداعها, ويلجأ الأفراد أو الهيئات عادةً إلى هذا الإيداع عندما يكون لديهم فائض نقديّ لم يتيسّر لهم استثماره.[١]

ويمتاز هذا النوع من الودائع بالمردود العالي مقابل التّضحية بأيّ فرصةٍ بديلةٍ –للتوظيف– قد تُتاح ضمن أجل الوديعة. وفي حال طلب المودع سحب وديعته قبل موعد الاستحقاق، يحقّ للمصرف أن يختار بين عدم الدّفع حسب الاتّفاق أو التّساهل والدّفع, وعلى الأغلب تميل المصارف إلى البديل الثّاني في الظّروف العاديّة حتى لا تسيء إلى سمعتها, وفي هذه الحالة قد تضع المودع أمام بديلَين هما:

إمّا أن يسحب الوديعة ويخسر الفوائد, وإمّا أن يقترض من المصرف بضمان وديعته، وبسعر فائدةٍ أكبر من الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته.[٢]

ومن خصائص الودائع الآجلة:[٣]

- الحصول على فائدةٍ مجزيةٍ تختلف حسب مدّة الإيداع ومقدار المبلغ المودع.
- يستطيع المصرف أن يستثمرها؛ فهي مربوطةٌ لفتراتٍ معيّنةٍ، واستحقاقاتها معروفة مسبقاً.
- لا يُعطَى صاحب الحساب دفتر شيكات؛ أي لا يستطيع السَحب إلا شخصيّاً.
- تشترط المصارف حدّاً أدنى لفتح هذه الودائع.

ويأتي هذا النّوع من الودائع في المرتبة الثّانية من حيث حجمها، بوصفها مصدراً من مصادر حصول المصارف التّجاريّة على الأموال.[٤]

**١-٢-١-٣ ودائع التّوفير:**

هي الودائع التي تكون بالتّوافق بين المصرف والمُودع؛ حيث يقوم المُودع بإيداع مبلغٍ من المال في المصرف مع وجود حدٍّ أدنى للمبلغ الذي أودَعَهُ, على أن يحصل المُودع على عائدٍ أو فائدةٍ, ويكون له الحقّ في السّحب من المبلغ المُودع أو حسب التّوافق بين الطّرفين.[٥]

ومن خصائص هذه الودائع: [٦]

- يستطيع كلُّ فردٍ من أفراد المجتمع فتح حساب توفير لدى أحد المصارف.
- إذا أراد العميل أن يسحب جزءاً من حسابه فإنّه لا يستطيع أن يستخدم دفتر شيكات، كما في الحسابات تحت الطّلب, بل يجب أن يَحضرُ شخصياً إلى البنك لإتمام العمليّة.

---

[١] أبو حمد, رضا صاحب؛ قدوري, فائق مشعل, ٢٠٠٥, **مرجع سبق ذكره,** ص١٨٢.
[٢] الصيرفي, محمد, ٢٠٠٧م, **إدارة المصارف**, دار الوفاء للنّشر والتّوزيع, الاسكندرية, ص٣٨.
[٣] ندور, إلياس, ٢٠١٧م, **مرجع سبق ذكره**, ص٢٨.
[٤] كنعان, علي, ٢٠١٦م, **مرجع سبق ذكره**, ص٢٨.
[٥] السّاعاتي, ضياء أحمد, ٢٠١٨م, **أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الأداء الماليّ للبنوك في بورصة فلسطين**, رسالة ماجستير, كليّة الاقتصاد والعلوم الإداريّة, الجامعة الإسلاميّة بغزّة, ص٣٠.
[٦] حبش, محمد, ٢٠٠٦, **مبادئ أساسيّة للعمليّات المصرفيّة**, مركز التّدريب والتّأهيل المصرفيّ, دمشق, سوريّة, ص٣٥-٣٦.

- يحصل هذا النوع من الودائع على فائدةٍ ضمنيّة أقلّ من سعر الفائدة في الودائع الآجلة.

ويكون التّعامل بها –من حيث الإيداع والسّحب– من خلال دفترٍ خاصٍ، تسجّل فيه المبالغ المودعة، والمبالغ المسحوبة، والفائدة المقّررة, ويمكنه أن يقدّم هذا الدّفتر إلى أيّ فرعٍ من فروع المصرف إذا ما رغب في إيداع مبالغ جديدة أو سحبها، ويطلق عليها غالباً (الودائع الادّخاريّة)؛ لأنّ الصّفة الادّخاريّة هي الغالبة عليها, وتتّسم بمبلغها الصّغير، وزيادة عدد حساباتها.

**١-٢-١-٤ الودائع بإخطارٍ مسبق:**

تفتح المصارف حسابات الودائع بإخطارٍ لمودعيها، ولا يُسحب منها كلّيّاً أو جزئيّاً إلا بعد إخطار البنك بمدّة محدّدةٍ في الاتّفاق، ويحدّد فيها: المبلغ المراد صرفه, وتاريخ الصّرف. ولا يجوز أن تقلّ مدّة الإخطار عن (٧) أيّام, ليتاح للمصرف التّجاريّ إمكانيّة توفير السّيولة؛ تلبيةً لطلب المودع, وبعد انتهاء مدّة الإخطار يحوّل المبلغ الذي سبق الإخطار عنه إلى حسابٍ جارٍ, ويجوز له الإيداع في أيّ وقت, ويمكنه تلّقي إيداعاتٍ متكرّرةً؛ لذا نجد أنّ هذا النّوع من الودائع مُفضّلٌ لدى المودعين الذين يستلمون مبالغ سائلة على فتراتٍ، ويودعونها في المصارف حتى تحين فرصة استثمارها.

وينظر المصرف التّجاريّ لهذا النّوع من الودائع على أنّه موردٌ مستقرٌّ قابلٌ للتّوظيف؛ بما يحقّق أكبر قدرٍ ممكنٍ من الأرباح, ويستجيب لطلب المودعين بسحبها؛ حرصاً على سمعته, وذلك من دون انتظار انقضاء مدّة الإخطار المُتَّفَقِ عليها.[1]

**١-٢-٢ تصنيف الودائع المصرفيّة حسب حركتها:** وتقسم إلى: [2]

**الودائع النّشطة:** هي الودائع التي يكون رصيدها غير مستقرٍ نسبيّاً؛ لكثرة عمليّات السّحب والإيداع.

**الودائع المستقرَّة:** هي الودائع التي يكون رصيدها مستقرّاً نسبيّاً، وهي ذاتُ طبيعةٍ ادّخاريّةٍ.

**١-٢-٣ تصنيف الودائع المصرفيّة حسب مصدرها:** وتقسم إلى:[3]

**الودائع الأجنبيّة:** وتتألّف من:

ودائع البنوك من خارج البلد المعنيّ: وهي –في الواقع– تتّخذ من المصارف المحليّة بنوكاً مراسِلةً, فتحتفظ بمقدارٍ ضئيلٍ من الودائع لديها؛ لتسهيل معاملاتها.

ودائع غير المقيمين: هم الأشخاص الذين يملكون حساباتٍ في المصارف المحليّة, ولكنهم لا يقيمون في البلد المعنيّ.

**الودائع المحليّة:** وتتألف من:

ودائع القطاع الخاص المقيم: وهي من أهمّ أنواع الودائع.

ودائع القطاع العامّ: تأتي بالدّرجة الثّالثة بعد ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم, وتشمل الودائع

---

[1] أبو سمرة, رانية خليل حسان, ٢٠٠٧م, **مرجع سبق ذكره**, ص٧٥, ٧٩.

[2] السيسي, صلاح الدين حسن, ٢٠١١م, **الموسوعة المصرفيّة العلمية**, الجزء الأوّل, ص١٢٤.

[3] حسن, إياد منصور, ٢٠١٩م, **إدارة العمليّات البنكية والنّقديّة**, دار ابن النّفيس للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ٤٤-٤٥.

الحكوميّة وشبه الحكوميّة, ووداٸع البلديّات، والمؤسّسات العامّة .
ودائع البنوك المحليّة: قد تحتفظ البنوك بحسابات لدى بعضها البعض.

**١-٢-٤ تصنيف الودائع المصرفيّة حسب منشأها:** وتقسم إلى:

**الودائع الحقيقيّة:**

تنشأ من إيداع نقودٍ أو شيكات في المصرف، وتسمى: ودائع أولية حقيقيّة؛ بمعنى أنّ هناك قيمةً حقيقيّةً عهِدَ بها المصرف فعلاً, إنّ إيداعَ المبالغ النّقديّة أمرٌ لا يحتاج لبيانٍ خاصّ؛ لذا يستطيع أصحاب المدّخرات أن يودعوا أموالهم بدلاً من الاحتفاظ بها؛ خوفاً عليها من السّرقة أو النّفاد.

**الودائع المشتقّة:**

تسمى أيضاً: الودائع الائتمانيّة، وتُحْدِثُها المصارف من خلال منح القروض؛ لذا فهي من أهمّ أنواع الودائع، وتُحْدِثُها المصارف؛ لأنّ المصرف لا يقرضُ نقوده عادةً, بل يمنح المقترض الحقّ في سحب شيكات عليه، وهنا تنشأ وديعةٌ –للمقترض– لدى المصرف بمقدار القرض المتّفق عليه, ومن هنا تزيد ودائع المصرف في الوقت الذي تزيد فيه قروض المتعاملين.[١]

**١-٢-٥ تصنيف الودائع المصرفيّة حسب النّشاط الاقتصاديّ للمودعين:**

وتقسم إلى:

وداٸع المشروعات (التّجاريّة– الصّناعيّة– الزراعيّة– الخدميّة), ووداٸع أصحاب المهن الحرّة والعاملين.

**وداٸع المشروعات التّجاريّة:**

تتّصف هذه الودائع بتقلّب أرصدتها؛ تبعاً للتّقلّب في ظروف النّشاط الذي تمارسه؛[٢] لذلك من الطّبيعي دراسة أوضاعها، حتّى يمكن التّعرف إلى أوقات السّحب المتوقّعة خلال المدى الزّمني للموازنة التي تعدّها الإدارة المختصّة بوضع الإستراتيجيّات الخاصّة؛ لتوفير السّيولة لها وتوظيفها.

**وداٸع المشروعات الصّناعيّة:**

ترتبط هذه الودائع بالدّورة الإنتاجيّة لها؛ فمع بدء هذه الدّورة تزيد حركتا السّحب والتّحويلات من حسابات هذه المشروعات؛ لتمويل المشتريات اللّازمة من الموادّ الخام، ومستلزمات الإنتاج والأجور, ومع انتهائها تزيد حركة الإيداع؛ نتيجة زيادة حركة المبيعات النّقديّة، وتحصيل ذمم المدينين.[3]

**وداٸع المشروعات الزراعيّة:**

ترتبط حركتها بالدّورة الزراعيّة؛ ففي بدايتها تزيد المسحوبات فتقلُّ الأرصدة, ويحدث العكس عند بيع المحاصيل.

**وداٸع المشروعات الخدميّة:**

مثل: ودائع الفنادق، ومؤسّسات النّقل والسّياحة, ونلاحظ في هذا النّوع من الودائع أنّها تحتاج لسحب مبالغَ

---

[١] حسن, إياد منصور, ٢٠١٩م, **مرجع سبق ذكره**, ص٤٥-٤٦.
[٢] سلطان, محمد سعيد, ٢٠٠٥, **إدارة البنوك**, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ص٢٨٩.
[3] حنفي, عبد الغفار؛ قرياقص, رسميّة, ٢٠٠٤م, **الأسواق والمؤسّسات الماليّة بنوك تجارية-أسواق ماليّة-شركات التأمين-شركات الاستثمار**, الدار الجامعية, الاسكندرية مصر, ص١٠٩.

كبيرةٍ من ودائعها؛ لتغطية نفقاتها الرأسماليّة, مثل: عمليّات التّجديد والتّوسع, ونجد – لدى بعضها– ارتفاعاً واضحاً ومستمرّاً في حركات السّحب والإيداع في مواسم معيّنةٍ.

**ودائع أصحاب المهن الحرّة والعاملين:**

مثل: ودائع الأطباء والمحاميين وغيرهم من أصحاب المهن, وتتّسم هذه الودائع بالاستقرار والازدياد، أمّا رواتب الموظّفين التي تحوّل إلى المصارف فتتّسم بالسّحب مباشرةً بعد إيداعها في المصرف.

إنّ هذه الودائع تخضع في حركتها لاعتبارات شخصيّة ونفسيّة قد يتعذّر تفسيرها أو التّنبّؤ بها.[1]

**١-٢-٦ تصنيف الودائع المصرفيّة حسب حريّة المصرف في التّصرف بالوديعة:**

وتقسم إلى:[2]

**الوديعة النّقدية العاديّة:**

تتمثّل في امتلاك المصرف للمبلغ المودَع، وله الحقّ أن يتصرّف به، ويستخدمه في نشاطه الخاصّ، على أن يردّ قدراً يماثل القدر المودع، وهذه الودائع هي التي يستعملها المصرف في الإقراض.

**الوديعة المتخصّصة في غرضٍ معيّنٍ:**

تتمثّل في إيداع شخصٍ معيّنٍ مبلغاً نقديّاً لدى المصرف، ويُوكّل المودعُ المصرفَ بأن يقوم بشراء أوراقٍ ماليّة، أو الاكتتاب في أسهم، أو الوفاء بكمبيالة لحسابه بهذا المبلغ. وقد تخصّص الوديعة لضمان قرضٍ قدّمه المصرف للمودع، وفي هذه الحالات يُمنع المصرف من أن يتصرّف في الوديعة, وعليه أن يحتفظ بها للغرض المخصّص لها.

## المبحث الثّالث

## العوامل المؤثّرة في الودائع المصرفيّة

توجد عوامل عدّة تؤثّر في جذب الودائع المصرفيّة، وفي حجمها وعدم استقرارها, والتي تنشأ بسبب مؤثّراتٍ عديدة سواءً أكانت داخليّة أم خارجيّة, مما يقع على عاتق المصارف دراسة كلّ ما يحيط بالودائع من عوامل ذات تأثيرٍ مباشر وغيرَ مباشر وتحلِيلَها. وقد أشار العديد من الباحثين إلى تلك العوامل؛ إذ أشار بعضهم إلى العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجيّة, ومنهم من أشار إلى العوامل المرتبطة بالمصرف نفسه, وأشار أخرون إلى العوامل المرتبطة بالمودع نفسه. ومن أهمّ تلك العوامل:

**١-٣-١ العوامل المؤثّرة في جذب الودائع المصرفيّة :**

**١-٣-١-١ نموّ الوعي المصرفيّ والادّخاريّ لدى الأفراد والمؤسّسات:**

ويقصد بذلك إلمام أفراد المجتمع بالمؤسّسات الماليّة، وطبيعة خدماتها، وكيفيّة الاستفادة منها؛ حيث إنّ انتشار هذا الوعي، وزيادة انتشار العادات المصرفيّة، يزيد من قدرة الجهاز المصرفيّ على تنمية الودائع. إذ تدلّ الإحصائيّات والبيانات على أنّ الاهتمام بالأنظمة المصرفيّة والتّعامل معها يكون واسع النّطاق في

[1] ندور, إلياس, ٢٠١٧م, **مرجع سبق ذكره**, ص٣١.

[2] الجمل, جمال جويدان, ٢٠٠٢, **تشريعات ماليّة ومصرفيّة**, دار صفاء للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ص٦٠-٦١.

البلدان المتقدّمة أكثر منها في البلدان النّامية؛ فالمجتمعات التي تكون فيها الثّقافة المصرفيّة شائعة, تميل أنظمتها المصرفيّة إلى النّموّ والازدهار، ومن ثمّ فإنّ ارتفاع الوعي المصرفيّ من شأنه أن يؤثّر إيجاباً في حجم الودائع ونوعيّتها.[١]

**١-٣-١-٢ الاستقرار السّياسيّ والاقتصاديّ والتّشريعيّ:**

يسهم الاستقرار السّياسيّ ووجود قوانين تنظّم آليّة عمل المؤسّسات والأسواق الماليّة وتحمي حقوق المستثمرين في تشجيع المدّخرين على تقبّل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، وزيادة ثقة الجمهور بالتّعامل المصرفيّ؛ إذ إنّ البيئة المصرفيّة تحتاج إلى بيئةٍ مستقرّةٍ لتنمو وتزدهر. أمّا إذا كانت تتّسم بالتّغيّر المفاجئ وغير المتوقع، فإنّها سوف تنعكس بصورةٍ مباشرةٍ على بيئة المصارف، وهذا ما نلاحظه خلال الأزمات السّياسيّة؛ حيث يتزاحم الأفراد والمؤسّسات على سحب ودائعهم من المصارف.[٢]

**١-٣-١-٣ مستوى النّشاط الاقتصاديّ السّائد:**

يوجد ترابطٌ وثيقٌ بين حجم الودائع المصرفيّة ومستوى النّشاط الاقتصاديّ في المنطقة التي يتواجد فيها المصرف أو أحد فروعه, فكلّما كان مستوى النّشاط الاقتصاديّ السّائد في حالة رواج، أدّى ذلك إلى زيادة حجم الودائع, أمّا إذا كان مستوى النّشاط الاقتصاديّ في حالة كساد، فهذا يؤدّي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف.[٣]

**١-٣-١-٤ السّياسات الرّئيسة للمصرف وقوّة مركزه الماليّ:**

تتعلّق هذه السّياسات بالقروض والاستثمارات والنّشاطات الأخرى التي يمارسها المصرف بصورةٍ سليمةٍ؛ فالمصرف الذي يتمتّع بسيولةٍ جيّدةٍ في الأوقات العصيبة؛ يعني أنّ لديه خبرةً وتجاربَ أكثر، وهذا ما يهمّ المُودِعين؛ فالتّنظيم الجيّد يعدّ مؤشّراً على أنّ المعاملات تتمّ بِدِقّةٍ, وقد تكون سياسة الإقراض التي يتّبعها المصرف أكثرَ جاذبيّة للأفراد في التّعامل مع مصرفٍ معيّنٍ من دون غيره؛ لأنّه يقدّم القروض إلى الزّبائن في أوقات الحاجة الماسّة لها، ومن دون شروطٍ قاسيةٍ، مما يجعله يختار المصرف نفسه للإيداع أيضاً.[٤]

**١-٣-١-٥ موقع المصرف:**

يؤثّر الموقع في قدرة المصرف على جذب الودائع؛ فالمصارف ذات المواقع المميّزة لها مزايا خاصّة في جذب المودعين, ويعدّ هذا السّبب الرّئيس في تفضيل نظام المصارف ذات الفروع؛ لذلك توجد لدى الكثير من المصارف ذات الفروع أقسامٌ خاصّةٌ؛ لدراسة تحرّكات السّكان، وتوزيع الودائع والقروض على المستوى المحليّ والقوميّ؛ وذلك بهدف تحديد المواقع الأكثر ربحيّة لفروعها الجديدة.[٥]

---

[١] الحسيني, فلاح حسن؛ الدّوري مؤيّد عبد الرّحمن, ٢٠٠٠م, **إدارة البنوك مدخل كميّ وإستراتيجيّ معاصر**, دار وائل للطّباعة والنّشر والتّوزيع, عمان, الأردن, ص١٠٧.

[٢] الزبيدي, حمزة محمود, ٢٠١١م, **إدارة المصارف(استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)**, مؤسسة الوراق للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, ص١٥٥.

[٣] حنفي, عبد الغفار؛ قرياقص, رسمية, ٢٠٠٤م, **مرجع سبق ذكره**, ص١١٥.

[٤] حداد, أكرم؛ هذلول, مشهور, ٢٠٠٥م, **النقود والمصارف(مدخل تحليلي ونظري)**, دار وائل للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, الأردن, ص١٦٤.

[٥] كامل, أسامة؛ مصطفى, عبد الغني حامد, ٢٠٠٦م, **النقود والبنوك**, مؤسسة الورد العالمية للشؤون الجامعية, الطّبعة الأولى, المنامة, ص١٠٧.

**١-٣-١-٦ عراقة المصرف وشهرته:**

إنّ المصارف العريقة هي التي تكون راسخةً في السّوق؛ فالمصرف الذي أنشئ منذ مدّةٍ طويلةٍ يتميّز من المصرف الذي أنشئ حديثاً, إذ يستطيع إنشاء علاقاتٍ مع الزّبائن والحفاظ عليهم, وبذلك يحتلّ مكاناً يميّزه من المصارف الجديدة؛ لذا يُفضّلُ أغلبُ الزّبائنِ التّعاملَ مع هذه المصارف؛ لذا فإنّ المصارف العريقة هي الأكثر قدرةً على جذب المودعين, وتمثّل سمعة المصرف عاملاً مهمّاً لاختياره من دون غيره للإيداع؛ ولذلك تحرص المصارف على انتقاء الموظّفين ذوي المظهر الجيّد والأخلاق الحسنة؛ ليحسنوا التّعامل مع الزّبائن؛ لأنهم يمثّلون جزءاً من سمعة المصرف.[١]

**١-٣-١-٧ السّمات الماديّة والشّخصيّة للمصرف:**

تشير الدّراسات إلى أهمّيّة المظهر العامّ للمصرف بوصفه معياراً مهمّاً في اختيار المصرف الذي سيتعامل الزّبون معه؛ لذا فإنّ الأفراد يفضّلون التّعامل مع المصارف التي تقع في أحياء راقيةٍ، والتي تواكب التّطوّرات التي تحدث في العالم. فضلاً عن إبراز المصرف بوصفه وحدةً متكاملةً في جميع فروعه، مما يؤثّر في الصّورة التي يكوّنها الزّبون، فيشعر أنّه داخل المؤسّسة نفسها في أيّ فرعٍ كان, وغالباً ما توحي الألوان والتّجهيزات داخل المصرف للزّبون بالرّاحة وتشعره بالانتماء، مما يجعله يفضّل هذا المصرف عن غيره من المصارف, فتوافر هذه الجوانب في مصرفٍ معيّنٍ له تأثيرٌ في جذب الودائع إليه.[٢]

**١-٣-١-٨ تحسين أداء الخدمات المصرفيّة:**

في إطار التّسويق المصرفيّ نجد أنّ المصارف تهتمّ كثيراً في التّرويج لخدماتها سواءً عند فتح الحساب أم عند الإيداع فيه أو السّحب منه, وتعطي اهتماماً للعلاقات العامّة بزبائنها، وحسن المعاملة، وسرعة الأداء؛ ولذلك تقوم بتدريب كوادرها وتأهيلهم لتقديم أفضل الخدمات للزّبائن, ممّا يؤدّي إلى زيادة حجم الودائع لديها.[٣]

**١-٣-١-٩ تقديم مزايا جديدة ومبتكرة للمودعين:**

تلجأ المصارف إلى تعدّيل هيكل أسعار الفائدة بوصفه جزءاً من إستراتيجيّتها المتّبعة ولو كان على نحوٍ طفيف؛ لتكون قادرةً على مواجهة المنافسة, وتعمل على جذب المودعين من خلال تقديم مزايا جديدة لهم، تشجّعهم على التّعامل مع المصارف وزيادة إيداعاتهم فيها، مثل: الميزة التّأمينيّة للودائع, أو ربط العائد على الودائع بأرباح المصرف...الخ.[٤]

**١-٣-٢ العوامل المؤثّرة في حجم الودائع المصرفيّة وعدم استقرارها:**

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثّر في تقلّب حجم الودائع وعدم استقرارها أهمّها:[5]

---

[١] غنيم, أحمد محمد, ٢٠٠٩م, **إدارة البنوك(تقليدية الماضي والكترونية المستقبل)**, المكتبة العصرية للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, مصر, ص٥٨.

[٢] الصيرفي, محمد, ٢٠٠٧م, **مرجع سبق ذكره**, ص٤٢.

[٣] الشمري, صادق راشد. ٢٠٠٩م, **إدارة المصارف**, دار صفاء للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ص٣٥٥.

[٤] الحسيني, همام عبد الوهّاب, ٢٠١٠م, **مرجع سبق ذكره**, ص٤١.

[5] السيد سيد احمد, معتز عصمت, ٢٠١٧م, **أثر الودائع المصرفيّة على النّشاط الاقتصاديّ في السّودان دراسة حالة بنك فيص الإسلامي السّوداني خلال الفترة٢٠٠٥-٢٠١٥**, رسالة ماجستير, جامعة النيلين, كليّة الدّراسات العليا, الخرطوم, ص١٤.

**المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع:**

تتفاوت المصارف في سياساتها المعتمدة لتحفيز الجمهور على إيداع أموالهم لدى المصارف، وقد تكون المنافسة في طبيعة الخدمات التي تقدّمها للزّبائن من حيث: السّرعة والدّقة والتّكلفة, وقد تكون في عمليّة تحويل الوديعة من مصرفٍ إلى آخر, ويطلق عليها (إعادة توزيع الودائع)، وهي لا تؤثّر في حجم الودائع لدى الجهاز المصرفيّ ككلّ, والنوع الآخر من المنافسة هو جذب أموالٍ على شكلّ ودائع كانت مودعةً خارج الجهاز المصرفيّ، وهذه تعدّ تدعيماً للموجود النّقديّ للمصارف.

**التقلّبات الموسميّة:**

تؤثّر هذه التّقلّبات في عدم استقرار الودائع خصوصاً بالنّسبة إلى المصارف التي تتركّز فروعها في مناطق جغرافيّةٍ ذات نشاطٍ اقتصاديٍّ موسميٍّ مثل: القطاع الزّراعيّ وغيره.

**التقلّبات الدّوريّة (الاقتصاديّة):** وهي تمثّل التّقلّبات النّاجمة عن الدّورة الاقتصاديّة خصوصاً في فترة الرّكود والانتعاش الاقتصاديّ، وهي تتماثل – إلى حدٍّ كبيرٍ– مع التّقلّبات الموسميّة؛ حيث تزداد عمليّات السّحب والإيداع خلال فترات الانتعاش؛ وذلك لتمويل الأنشطة والفعاليّات الاقتصاديّة.

**التّقلّبات طويلة الأجل:**

ترتبط ودائع المصرف بعدد سكان المنطقة التي يعمل فيها، ومستوى ثرواتهم, وتتفاوت المناطق في درجات نموّها؛ فتزدهر مناطق، وتتدهور أخرى على مرّ الزمن. وتَتْبع الودائع –على نَحْوٍ مَلْحُوظٍ– هجرة السّكان من منطقة إلى أخرى؛ فهي تتّجه حيث يتوجّه السّكان. فضلاً عن أنّ ازدهار مناطق معيّنةٍ – في الأمد الطّويل– يستدعي جذب الأموال من المناطق القديمة، إذا كانت الودائع لا تكفي لسدّ حاجات التّطوّر. وتتّصف هذه التّقلّبات بالبطء، واستطاعة المصرف مراقبتها، وتقليص عمليّاته في المناطق المتدهورة مقابل زيادتها في المناطق الجديدة.

**الفعاليّات الحكوميّة:**

تؤثّر الفعاليّات الحكوميّة في عدم استقرار الودائع؛ إذ تتأثّر الودائع –بشكل أو بآخر– بالأنشطة الحكوميّة في المنطقة التي يتواجد فيها المصرف، والتي يزداد فيها حجم الإنفاق, مثل: عمليّات دفع الرّواتب والأجور؛ فهناك من يسحب من رصيده، وهناك من يودع في حسابه، ممّا يزيد من حجم رصيده وهكذا.

# الفصل الثّاني
# الرّبحيّة المصرفيّة

# الفصل الثّاني
# الرّبحيّة المصرفيّة

**مقدّمة:**

تسعى المصارف التّجاريّة كغيرها من المؤسّسات إلى تحقيق الأرباح وتعظيمها؛ وذلك من خلال الحصول على أكبر قدرٍ ممكنٍ من الودائع والمصادر الماليّة الأخرى بأقلّ تكلّفة ممكنة, إذ تقوم بعد ذلك بتوظيف هذه المصادر في مجموعةٍ من الاستثمارات والتّسهيلات الائتمانيّة بهدف توفير أكبر قدرٍ ممكنٍ من الأرباح، وذلك وفق درجة مخاطرةٍ منخفضةٍ، وسيولةٍ مقبولةٍ تمكّنها من تعظيم أرباحها إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ.

لذا تهدف المصارف التّجاريّة إلى تحقيق الأرباح وتعظيمها كغيرها من المؤسّسات الماليّة التي تسعى لزيادة ثروة مالكيها، وتعظيم القيمة السّوقيّة لأسهمها, وتلجأ –عادةً– لتحقيق هذا الهدف من خلال زيادة حجم الإيرادات إلى أكبر حدٍّ أو تخفيض التّكاليف إلى أقلّ حدٍّ ممكنٍ, أو القيام بالإجراءَين معاً.

وبناءً على ما سبق تمَّ تقسيم الفصل الثَّاني إلى ثلاثة مباحث وفق الآتي:

المبحث الأوّل: رّبحيّة في المصارف التّجاريّة.

المبحث الثّاني: العوامل المؤثّرة في ربحيّة المصارف التّجاريّة

المبحث الثّالث: مؤشّرات قياس الرّبحيّة لدى المصارف التّجاريّة

## المبحث الأوّل
## ربحيّة المصارف التّجاريّة

تعدّ الرّبحيّة إحدى المصادر الرّئيسة لتوليد الادّخار، وإحدى أهمّ الأهداف التي تسعى المصارف التّجاريّة إليها، فهي أساس بقائها واستمرار عملها.

وتعدّ مطلباً أساسيّاً لكلٍّ من: المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرّقابيّة؛ فهي الغاية التي يتطلّع إليها المساهمون لزيادة قيمة ثروتهم, وهي مصدر الثّقة والاطمئنان لكلٍّ من المودعين والمقرضين, وتعدّ مؤشّراً رئيساً لتقييم أداء المصرف، وتعزيز ثقة المتعاملين معه، وذلك بقدرته على استخدام موارده بكفاءةٍ عاليةٍ, فضلاً عن أنّها موضع اهتمام الجهات الرّقابيّة؛ لما تعكسه من نجاحٍ للمصرف، وقدرةٍ على تحسين كفاية رأس ماله.

### ٢-١-١ مفهوم الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة[١]

إنّ للرّبحيّة مفهوماً واسعاً ولها مجالات عدّة, وإنّ قياسها يعدّ مسألةً دقيقةً، ولا يكون ذا دلالةٍ إلّا إذا نُسب إلى فترةٍ مرجعيّةٍ معيّنةٍ, ويطبّق هذا المفهوم على كلّ عملٍ اقتصاديٍّ تُستعمل فيه الإمكانيّات الماديّة والبشريّة

[١] السيد شهاب الدين, ابتسام, ٢٠١٦, **"الحصة السّوقيّة للتسهيلات المصرفيّة وأثرها على ربحيّة البنوك التّجاريّة الأردنية-دراسة اختبارية على البنوك التّجاريّة الأردنية للفترة بين (٢٠١٠-٢٠١٤)"**, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, كليّة الأعمال, ص٥٦.

والماليّة، ويعبّر عنها بالعلاقة بين النّتيجة والإمكانيّات المستخدمة؛ أي بما يعرف بمقياس الإنتاجيّة.

وبذلك فإن الرّبحيّة: هي التّجسيد الفعليّ للنّتائج المحقّقة من طرفِ المصرف، والتي تهمّ جهاتٍ متعدّدةً وفئاتٍ مختلفةً؛ (أموال المساهمين, المقرضين, الموظّفين, وغيرهم), وهذا ما جعل مفهومها أكثرَ نسبيَّة؛ إذ يتحدَّدُ بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كلُّ جهةٍ من هذه الجهات، ويرتبطُ بها.

وتقيس الرّبحيّة مدى قدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها.

ويجبُ في تحليل ربحيّة المنشأة مراعاة العنصرَين الأساسيَّين اللَّذَيْن يُحدِّدان تلك الرّبحيّة، وهما:

- قدرة المنشأة على رقابة التّكاليف.
- كفاءة إدارة المنشأة في استخدام الأصول لتوليد المبيعات.

ويحدث الكثير من الخلط بين مفهوم الرّبحيّة ومفهوم الرّبح؛ إذ إنّ لكلّ واحدٍ منهما غرضٌ يسعى إلى تحقيقه؛ لذا لا بُدَّ من التَّمييز بين كلّا المفهومَيْن في المصارف.

❖ **مفهوم الرّبح:** هو الزّيادة الحاصلة في صافي الملكيّة خلال فترةٍ زمنيّةٍ محدّدةٍ, أو هو النّموّ الحاصل في القيمة؛ أي إنّه محاولةٌ لكسب المال؛ بشراء السّلع بسعرٍ منخفضٍ وبيعها بسعرٍ عالٍ.[١]

ويمكن التّمييز بين مفاهيم عدّة للرّبح وفق ما يلي:

**المفهوم الماليّ للرّبح:** يمثّل الرّبح في علم الإدارة الماليّة الإيرادات التي لا يقلّ مستواها عن مستوى الإيرادات التي تحقّقُها المشاريع المماثلة, والتي تواجه درجة المخاطر نفسها.[٢]

**المفهوم الاقتصاديّ للرّبح:** يقصد به الزّيادة الصّافية في الثّروة الحقيقيّة، والمتضمّنة الزّيادة في الإيرادات المتحقّقة عن إجمالي تكاليفها، إضافةً إلى تكلفة الفرصة البديلة.[٣]

فالرّبح هو الفارق بين إجمالي الإيرادات المتحقّقة مطروحاً منها إجمالي التّكاليف.

❖ **مفهوم الرّبحيّة:** يدلّ مصطلح الرّبحيّة على قدرة المصرف على استمراره في تحقيق الأرباح السَّنَةَ تِلو الأخرى, وهي حالةٌ يكون فيها الدّخل المتحقّق خلال فترةٍ معيَّنةٍ أكبر من المصروفات والنّفقات المدفوعة خلال الفترة نفسها.[٤]

وتعرّف الرّبحيّة بأنّها: العلاقةُ بين الأرباح التي تحقّقها المنشأة، والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح, وتعدّ الرّبحيّة هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلّيّة أو الوحدات الجزئيّة.[٥]

---

[١] قنطقجي, سامر, ٢٠١٠, **صناعة التمويل في المصارف والمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة**, دار أبي الفداء العالمية للنّشر, الطّبعة الأولى, ص١٠٠.

[٢] أبو زعيتر, باسل جبر حسن, ٢٠٠٦, **"العوامل المؤثّرة على ربحيّة المصارف التّجاريّة العاملة في فلسطين (١٩٩٧-٢٠٠٤)"**, رسالة ماجستير منشورة, قسم المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلاميّة, كليّة التجارة, غزة, فلسطين, ص٦٩.

[٣] الكروي, بلال نوري سعيد, ٢٠٠٩, **"تقييم ربحيّة المصارف باستخدام مؤشّرات السّيولة- دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد"**, المجلة العراقية للعلوم الإداريّة, جامعة كربلاء, كليّة الإدارة والاقتصاد, العدد٢٤, ص٤.

[٤] Adagye, Dauda Ibrahim, 2015, February, **Effective Working Capital Management and The Profitability of Quoted Banks in Nigeria**, European Journal of Accounting and Finance Research, Vol.3, No.2,P( 97-107).

[٥] Dr. Aladwan, Mohammad, 2015, December, **The Impact of Bank Size on Profitability an Empirical Study on Listed Jordan an Commercial Banks**, European Scientific Journal , Vol.11, No.34, P 217.

وتعرّف بأنّها: المؤشّر الكاشف لمركز المصرف التّنافسيّ في الأسواق المصرفيّة ولجودة إدارتها, وتوفّر وفاء ضدّ المشكلات القصيرة الأجل.[١]

وتستنتج الباحثة من التّعريفات السّابقة أنّ الرّبحيّة: هي الهدف الأساسيّ الذي تسعى المصارف إلى تحقيقه, والمقياس الذي يُعتمد عليه في الحكم على كفاءة المصرف وقدرته على تحقيق الأرباح؛ فهي تربط بين الأرباح التي يحقّقها المصرف والاستثمارات التي أدّت إلى هذه الأرباح.

**٢-١-٢ أهمّيّة الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة**

من وجهة نظر الباحثة تكمُن أهمّيّة الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة من خلال الهدف الرّئيس الذي تسعى إلى تحقيقه؛ وهو تعظيم الرّبحيّة ؛ إذ نجد أنّ لربحيّة المصارف التّجاريّة أهمّيّة لدى مختلف الفئات الاقتصاديّة في المجتمع؛ فالمساهِمون يهتمون بالرّبحيّة بالدرجة الأوّلى؛ لأنّها تمثّل العائد على رأسمالهم المستثمر, ويستفيد المُودعون من الرّبحيّة؛ لأنَّها تؤدّي إلى نظامٍ مصرفيّ سليمٍ وقويٍّ عن طريق الأرباح المحتجزة التي تزيد من ضمان ودائِعهم, كما يستفيد المقترضون –أيضاً– من أرباح المصارف؛ لأنّها تزيد من إمكانيّات المصارف الإقراضيّة.

**٢-١-٣خصائص الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة**

يمكن تحديد خصائص الرّبحيّة المصرفيّة بما يلي:[٢]

١. الرّبحيّة مفهومٌ اقتصاديٌّ يعبّر عن النّشاط الذي تقوم به المنشأة؛ هل هي رابحةٌ أو خاسرةٌ، وما مدى هذا الرّبح؟
٢. الرّبحيّة تعكس استثمار الإدارة المصرفيّة للإمكانيّات المتاحة وهي:
أ- توظيف كلّ ما يتوفّر لديها من سيولة.
ب- زيادة حجم الخدمات فتزداد العمولات.
ت- المتاجرة بالقطع الأجنبيّ.
ث- المتاجرة بالأصول الماليّة في البورصة.
٣. تنسب الأرباح للأصول أو لرأس المال أو أحياناً لحقوق الملكيّة, وهي تعبّر عن كفاءة العمل المصرفيّ في هذا المصرف, وتُقارن المصارف هذه النّسب مع بعضها، والأفضل هو الذي يحقّق أعلى النّسب.
٤. كان مفهوم الرّبحيّة وما يزال المؤشّر الأهمّ في تاريخ العمل المصرفيّ والتّجاريّ والصناعيّ وفي جميع الأنشطة.

**٢-١-٤ تعظيم الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة**

تعمل المصارف التّجاريّة على تحقيق هدفها في تعظيم الرّبحيّة من خلال قرارين هما:[٣]

---

[١] الصائغ, نبيل, ٢٠١٨, **الائتمان المصرفيّ**, دار الكتب العلمية, الطّبعة الأولى, بيروت, ص٩٤.
[٢] كنعان, علي, ٢٠١١, **النقود والصيرفة والسياسة النّقديّة**, ص١٦٧.
[٣] عقل, مفلح, ٢٠٠٦, **مقدّمة في الإدارة الماليّة والتّحليل الماليّ**, مكتبة المجتمع العربيّ, عمان, الأردن, ص٣٠.

**قرار الاستثمار:**

هو القرار المتعلّق بكيفيّة استخدام المصارف التّجاريّة للموارد المتاحة لها؛ لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الرّبحيّة من خلال التّوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصرف على مختلف أنواع الأصول, بطريقةٍ توازن بين الاستثمار المناسب في كلّ بندٍ من بنود الموجودات من دون زيادة تؤدّي إلى تعطيل الموارد, ومن دون نقصٍ يؤدّي إلى فوات الفرص؛ لتمكين المصارف التّجاريّة من تحقيق أفضل عائد من دون التّضحية بالسّيولة الموجودة.

**قرار التّمويل:**

هو القرار المتعلّق بكيفيّة إظهار المصادر التي سوف يُحْصَلُ منها على الأموال اللّازمة للمصارف التّجاريّة؛ لتمويل الاستثمار في موجوداتها. وينعكس أثر القرار التّمويليّ على الرّبحيّة من خلال ترتيب مصادر الأموال؛ من الودائع وحقوق مالكين والدّيون، على نَحْوٍ يمكّن مساهِمي المصرف من الحصول على أكبر عائدٍ ممكنٍ. وحتّى يتمكّن المصرف من تحقيق الرّبح يجب أن تكون قيمة إيراداته أكبر من تكاليفه, وتشمل إيرادات المصرف ما يلي:[1]

١- الفوائد الدّائنة على التّسهيلات الائتمانيّة.

٢- العمولات الدّائنة التي تتقاضاها المصارف مقابل الخدمات التي تقدّمها للزّبائن.

٣- أجور الخدمات التي تقدّمها المصارف المتعلّقة بطبيعة العمل المصرفيّ، مثل: قيامها بتقديم استشارات ماليّةٍ واقتصاديّةٍ.

٤- عوائد العملات الأجنبيّة؛ أي الأرباح المحقّقة من الفرق بين أسعار الشّراء والبيع.

أمّا فيما يتعلق بتكاليف المصرف فتشمل ما يلي:

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بها.
- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف للمؤسّسات الماليّة الأخرى مقابل تقديمها خدمات للمصرف ذاته.
- المصاريف الإداريّة والعموميّة.

**٢-١-٥ وسائل تعظيم الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة**

تتّبع المصارف التّجاريّة مجموعةً من الإجراءات التي يمكن أن تساهم في تعظيم ربحيّتها، وهي:[2]

- تقديم خدماتٍ جديدةٍ، وتوسيع نشاطها ليشمل مناطقَ جغرافيّةً جديدةً, والاتجاه نحو قطاعاتٍ جديدةٍ وعملاء جدد.

- زيادة أسعار بعض الخدمات التي تقدِّمها ضمن الحدّ المسموح به من قبل التّشريعات المصرفيّة السّائدة.

---

[1] منصور, مازن خلدون؛ علوان, آلاء محمد, ٢٠١٦, **"الودائع وعلاقتها بالرّبحيّة في القطاع المصرفيّ السّوريّ"**, رسالة ماجستير منشورة, الجامعة السّوريّة الخاصّة, كليّة إدارة الأعمال, قسم إدارة المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة, ص١٢.

[2] الرشدان, أيمن أحمد, ٢٠٠٢, **محددات الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة الأردنية**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, كليّة الاقتصاد والعلوم الإداريّة, عمان, ص٥٥.

- استغلال موارد المصرف أصوله بأكبر فعاليّةٍ ممكنةٍ.
- إدارة التّكاليف والنّفقات وتخفيضها إلى أدنى حدٍّ ممكنٍ.

**٢-١-٦ وظائف الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة**

إنّ للربحيّة وظائف اقتصاديّةً عدّةً، منها:[١]

- أنّ الأرباح ضروريَّةٌ لمقابلة الأخطار التي يتعرّض لها المصرف حتّى يستمرّ في نشاطه التّشغيليّ, وعادةً ما تتعرّض المصارف إلى مخاطرَ عديدةٍ، كمخاطر الائتمان، ومخاطر السّرقة ..الخ.
- أنَّ الأرباحَ ضروريّةٌ للمصارف؛ لأنّها تسهم في تكوين الاحتياطيّات.
- تفيد الأرباح بتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عند زيادة رأسماله، إذا كان مسموحاً به قانوناً.
- أنّ الأرباح تحقّق للمساهم عائداً مقبولاً على رأس المال، يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.
- تفيد الأرباح بإعادة استثمار الأرباح بصفةٍ مباشرةٍ، وهو أحد وسائل التّمويل الذّاتيّ.

## المبحث الثّاني

## العوامل المؤثّرة في ربحيّة المصارف التّجاريّة

تتأثّر المصارف التّجاريّة في سبيل تحقيق أهدافها المتعلّقة بتعظيم ربحيّتها بعدّة عوامل، يتفاوت تأثيرها في هذه الرّبحيّة, وتقسم هذه العوامل إلى قسمين: عوامل داخليّة تتعلّق بالمصرف ذاته، ويستطيع التّحكّم بها, وعوامل خارجيّة تتعلّق بالبيئة المحيطة بالمصرف، ولا يستطيع التّحكّم بها.

**٢-٢-١ العوامل الداخليّة**

تتمثّل العوامل الداخليّة المؤثّرة في ربحيّة المصارف التّجاريّة في ما يلي:

**٢-٢-١-١ هيكلّ الودائع:**

تركّز المصارف التّجاريّة على جذب الودائع بأشكالها المتعددة, وتعمل على المفاضلة بينها لأنّ لكل منها تأثير على الربحية, فمن ناحية التوظيفات فالودائع الآجلة تعطي المصارفَ مرونةً أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً؛ وذلك لتحقيق ربحيّةٍ أكبر, ومن ناحية تكلفة الودائع, حيث تؤثّر تكلفة الودائع في ربحيّة المصارف التّجاريّة أيضاً؛ لأنّها تمثّل الأعباء التي يتحمّلها المصرف في سبيل حصوله على الأموال, حيث إنّ تكلفة الودائع الآجلة تزيد عن تكلفة الودائع تحت الطّلب وودائع التّوفير.[٢]

**٢-٢-١-٢ أرباح القروض أو خسائرها:**

تؤثّر عمليّات الائتمان الممنوح من قبل المصارف التّجاريّة تأثيراً كبيراً في ربحيّتها؛ نتيجة كبر حجم الموارد

---

[١] البديري, حسين جميل, ٢٠٠٠, **البنوك-مدخل محاسبيّ وإداري**, مؤسسة الوراق للنّشر والتّوزيع, عمان, ص٥٣-٥٤.

[٢] خلف, سعود, ٢٠١٦, "**المخاطر الائتمانية وأثرها على الربحية المصرفية**", رسالة ماجستير, جامعة دمشق, ص٧٦.

الموجّهة نحو عمليّات الائتمان, إذ تعدّ القروض من النّشاطات الأساسيّة للمصارف التّجاريّة، ومن ثمّ فهي المصدر الأساسيّ لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف –دائماً– الرّقابَةَ على مستوى توظيفها للودائع في القروض، من خلال مراقبة نسبة الائتمان لديها, إذ إنّ عمليّات الائتمان تؤثّر سلباً في ربحيّة المصارف التّجاريّة عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القرض.

ويعدُّ التَّوسُّع في منح الائتمان بطريقةٍ غيرِ مدروسةٍ بعيداً عن دراسة ملفّات العملاء –لمعرفة قدرتهم على السّداد– من أهمّ العوامل التي تؤثّر سلباً في ربحيّة المصارف التّجاريّة.[١]

**٢-٢-١-٣ أرباح الأوراق الماليّة أو خسائرها:**

تؤثّر الأرباح أو الخسائر الرأسماليّة النّاتجة عن ارتفاع أسعار الأوراق الماليّة أو انخفاضها في السّوق الماليّ في ربحيّة المصرف التّجاريّ.[٢]

ولهذا تعمد المصارف إلى تشكيل محفظةِ الأوراق الماليّةِ ذات الجودة العالية.

**٢-٢-١-٤ توظيف الموارد:**

توجّه المصارف التّجاريّة الجانب الأكبر من مواردها الماليّة للاستثمار في القروض والأوراق الماليّة؛ لأنّهما أهمُّ مجالات الاستثمار للمصرف التّجاريّ؛ لذا تؤثّر نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات على ربحيّة المصرف التّجاريّ؛ فكلّما زادت هذه الموارد تزيد ربحيّة المصرف.[3]

**٢-٢-١-٥ كفاية رأس المال:**

تعدّ كفاية رأس المال من العوامل الداخليّة –أيضاً– التي تؤثّر في ربحيّة المصرف التّجاريّ؛ فهي تمثّل النّسبة التي يحتفظ بها المصرف لتلبية الخسارة غير المتوقّعة والمخاطر الكامنة, ذلك أنّ ارتفاع هذه النّسبة يدلّ على الرّبحيّة المرتفعة, وانخفاضَها يدلُّ على انخفاض الرّبحيّة, ويقصد بالكفاية هنا: حقوق الملكيّة إلى إجمالي الموجودات.[٤]

**٢-٢-١-٦ إدارة المصرف:**

تتأثّر ربحيّة المصارف التّجاريّة بمدى قدرة إدارة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر, وعلى تخفيض التّكاليف، وزيادة الإيرادات من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التّخطيط والتّنظيم والتّوجيه والرّقابة. إنّ قدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها الماليّ بشقَّيْه؛ (إدارة الموارد– وإدارة الاستخدامات) يعكس نجاحها في

---

[١] صيام, وليد زكريا؛ خريوش, حسني علي, ٢٠٠٢, **العوامل المؤثّرة على ربحيّة البنوك التّجاريّة في الأردن**, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الهاشمية, عمان, ص١٣١.

[٢] طقطق, محمد جمال؛ معلا, سلمان؛ والي, رنا محمد, ٢٠٢٠, **أثر التّضخّم في ربحيّة المصارف المصارف التّجاريّة الخاصّة (دراسة حالة مصرف عودة سوريّة)**, مجلة جامعة حماة, المجلّد ٣, العدد ٤, ص٢٩.

[3] نبيلة, رقاقدة, ٢٠١٦, **دراسة قياسية للعوامل المؤثّرة على ربحيّة البنوك التّجاريّة (حالة بنك سوسييتي جينرال الجزائر للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤)**, رسالة ماجستير منشورة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, قسم العلوم التّجاريّة, ص٤.

[٤] Dawood, Usman, 2014**, Factors impacting portability of commercial banks in Pakistan for the period of(2009-2012)**, international journal of scientific and research publications, volume.4, issue.3, p3

تحقيق أهداف المصرف؛ فإذا تمكّنت الإدارة من تحقيق التّوازن المطلوب في هيكلّها الماليّ من خلال توظيف موارد المصرف في موجوداتٍ ذات عوائدَ مجزيةٍ، أخذةً بعين الاعتبار محاولةَ تخفيض تكاليف الموارد، وتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات– فإنّ ذلك سيؤدّي إلى زيادة ربحيّة هذه المصارف، وتعظيم ثروة مالكيها.

**٢-٢-١-٧ حجم المصرف:**

يقاس حجم المصرف عادةً بمقدار ما يملكه من موجودات، أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكيّة؛ فكِبَرُ حجم المصرف مقاساً بالموجودات يؤدّي إلى انخفاض معدّل العائد على الموجودات, ويكون هذا المعدّل كبيراً في المصارف الصّغيرة مقارنةً بالمصارف الكبيرة, تلك التي يكون فيها حجم الودائع أكبر، مما يزيد من معدّل العائد على حقوق الملكيّة, وإذا كانت زيادة حجم موجودات المصارف التّجاريّة تزيد من قدرتها على الاستثمار؛ فمن المتوقّع –دائماً– أنّ زيادة موجودات المصرف سوف تؤدّي إلى زيادة ربحيّتها.

وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكيّة؛ (رأس المال المدفوع– الاحتياطيّات– الأرباح غير الموزّعة) نجد أنّ المصارف التي تملك حقوقَ ملكيّةٍ كبيرة، تكون الأموالُ المتاحة لديها أكبر، وقدرَتُها على استثمارها أوسع؛ فزيادة حقوق الملكيّة تزيد من ثقة المتعاملين معها، ممّا قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها، ومن ثمّ زيادة الرّافعة الماليّة التي تؤدّي إلى تعظيم معدّل العائد على حقوق الملكيّة.[1]

**٢-٢-١-٨ عمر المصرف:**

المصارف التي تُنشأ حديثاً لا تكون رابحةً بما فيه الكفاية, ولا سيّما في السّنوات الأولى من التّشغيل؛ فهي تركّز على زيادة حصّتها السّوقيّة بدلاً من التّركيز على تحسين الرّبحيّة؛ لذا كلّما كان عمر المصرف أكبر كان معروفاً لدى العملاء أكثر من غيره, ممّا يؤثّر في ثقة هؤلاء العملاء به وبالقائمين عليه, وهذا يؤثّر في ربحيّة المصرف إيجاباً.[٢]

**٢-٢-١-٩ عدد فروع المصرف وعدد الموظّفين وكفاءتهم:**

إنّ ازدياد عدد العاملين في المصرف، وزيادة كفاءتهم، وازدياد المساحة الجغرافيّة التي يغطّيها –من خلال فروعه– يؤدّي إلى زيادة طاقته الإنتاجيّة ومن ثمّ زيادة ربحيّته.[٣]

**٢-٢-١-١٠ السّيولة:**

نظراً لأهمّيّة السّيولة للمصارف التّجاريّة؛ فإنّها تلتزم بالاحتفاظ بنسبةِ سيولةٍ قانونيّةٍ لا تقلُّ عن حدٍّ أدنى من التزاماتها السّائلة؛ لمواجهة هذه المتطلبات, الأمر الذي يدعو إلى تقدير احتياجات السّيولة من خلال التّنبّؤ بالطّلب على القروض والسّلفات، ودراسة سلوك الودائع؛ حتّى لا يضطرّ المصرف إلى التّصفية الإجباريّة

---

[1] حزوري, حسن, ٢٠١٨, **العوامل المؤثّرة في ربحيّة المصارف (دراسة تحليلية على عيّنة من المصارف الخاصّة في سوريّة)**, مجلة جامعة الفرات, سلسلة العلوم الأساسيّة, المجلّد ١٠, العدد ٤٠, ص٨٠-٨١.

[٢] Aburime, Uhomoibhi, 2014**, Determinants of Bank Profitability: Company Level Evidence From Nigeria**, University of Nigeria, Nigeria, P 10.

[٣] الخنيسة, خليل محمد, ٢٠١٦, **أثر السّيولة والمخاطرة على ربحيّة المصارف العاملة في سوريّة (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلاميّة والمصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة)**, رسالة ماجستير, جامعة تشرين, كليّة الاقتصاد, قسم العلوم الماليّة والمصرفيّة, ص٥٣.

لبعض أصوله, وما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السّيولة والرّبحيّة.

فالسّيولة والرّبحيّة هدفان متعارضان، لكنّهما متلازمان؛ أي إنّ تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر؛ فزيادة الرّبحيّة تتطلّب استثمار مزيدٍ من الأموال والأصول – الأقلّ سيولة– وهذا يتعارض مع هدف السّيولة, وكذلك فإنّ الاحتفاظ بالأموال نَقْداً أو شبه نَقْدٍ يعني زيادة الأصول، تلك التي لا تحقّق عوائد، أو التي تحقّق عوائدَ منخفضةً، وهذا يتعارض مع هدف الرّبحيّة؛ لذا يجب على إدارة المصرف خلق توازنٍ بين السّيولة والرّبحيّة.[1]

**٢-٢-٢ العوامل الخارجيّة**

تتمثّل العوامل الخارجيّة المؤثّرة في ربحيّة المصارف التّجاريّة في ما يلي:

**٢-٢-٢-١ السّياسة النّقدية:**

تؤدّي السّياسة النّقديّة للمصارف المركزيّة دوراً بالغ الأهمّيّة في التّأثير في سياسات المصارف التّجاريّة، فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطالباتها, ومن ثمّ التّأثير في ربحيّتها, وهناك أدوات عديدة لتلك السّياسة سواء كانت أدوات الرّقابة الكميّة أم النّوعيّة أم الرّقابة المباشرة, إذ يستخدمها المصرف المركزيّ بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفيّ, ومن ثمّ إحكام سيطرته على عرض النّقد؛ من أجل الوصول إلى الأهداف النهائيّة المطلوبة, وتختلف إجراءات السّياسة النّقديّة للمصرف المركزيّ وفق الظّروف والأوضاع الاقتصاديّة السّائدة في البلد؛ إذ تعمل المصارف المركزيّة على تخفيض الفوائد على القروض، وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطيّ النّقديّ القانونيّ؛ بهدف تشجيع الطّلب على القروض، ومن ثمّ تشجيع التّمويل والاستثمار، ممّا يحقّق إيراداتٍ للمصرف ويزيد من ربحيّته, أمّا في حال ضبط الائتمان المصرفيّ، فإنّها تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النّقدي القانوني من أجل الحدّ من التّوسع في التّسهيلات الائتمانيّة، مما يحدّ من قدرة المصارف التّجاريّة على التّوسع في الائتمان، ومن ثمّ يحدّ من إمكانيّة تحقيق أرباحٍ مرتفعةٍ.[٢]

**٢-٢-٢-٢ الظّروف السّياسيّة والاقتصاديّة:** تتأثّر ربحيّة المصارف التّجاريّة تأثّراً كبيراً بمدى استقرار الظّروف الاقتصاديّة والسّياسيّة، وذلك في الدّولة وفي الدّول المجاورة التي ترتبط معها بمصالح تجاريّةٍ واقتصاديّةٍ؛ فكلّما كانت الظّروف السّياسيّة والاقتصاديّة مستقرّةً، زادت الظّروف المناسبة لتحقيق الرّبحيّة.[٣]

**٢-٢-٢-٣ التّضخّم:**

يُعد التّضخّم من عوامل الرّبحيّة المهمة، ويعتمد تأثير التّضخّم في أرباح المصارف التّجاريّة على عمل المصرف

---

[1] حزوري, حسن, ٢٠١٨, **مرجع سبق ذكره**, ص٨١-٨٢.

[٢] الرشدان, أيمن أحمد, ٢٠٠٢, **"محددات الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة الأردنية"**, رسالة ماجستير غر منشورة, جامعة آل البيت, عمان, ص٥٥-٥٦.

[٣] اللوزي وآخرون, سليمان أحمد, ١٩٩٧, **إدارة المصارف**, دار الفكر للطباعة والنشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ص١١٩.

في إدارة تكاليفه على نَحْوٍ أعلى من معدّل ارتفاع التّضخّم, ويرتبط التّضخّم عادةً بالرّبحيّة العالية؛ حيث يؤدّي إلى ارتفاع تكلفة العمليّات التّجاريّة وتكلّفة التّشغيل, وفي الوقت ذاته يؤدّي إلى ازدياد الرّبحيّة, ويظهر هذا الارتباط في ارتفاع العوائد التي يحقّقها المصرف عند حدوث التّضخّم أكثر من ارتفاع تكاليفه؛ وذلك نتيجة الارتباط بين ارتفاع معدّلات التّضخّم مع ارتفاع أسعار الفائدة على الائتمان، وارتفاع العائد على الاستثمار, لكنّ ذلك يعتمد على صلابة الاقتصاد، تلك التي تسمح للمصارف بالتّنبؤ الدّقيق بالتّضخّم، وضبط سعر الفائدة وفق ذلك، ومن ثمّ تحقيق الأرباح.[١]

ومما سبق ترى الباحثة أنّ التضخم يؤثر بشكلٍ مباشر وغير مباشر في الربحيّة ويمكن أن يكون هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً حيث يختلف باختلاف المدى الزمني (قصير, متوسط, طويل) وبحسب مدى قدرة المصارف على التكيّف مع الظروف التضخميّة.

**٢-٢-٢-٤ المنافسة:**

تؤثّر المنافسة بين المصارف في ربحيّتها؛ وذلك بسبب محدوديّة مواردها المتاحة, واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدّلاتِ ربحٍ عاليةٍ للحصول على هذه الموارد، مما يؤدّي إلى انخفاض هامش العوائد، ومن ثمّ التّأثير سلباً في معدّلات الرّبحيّة.[٢]

**٢-٢-٢-٥ التّشريعات القانونيّة والضّوابط المصرفيّة:**

تؤثّر التّشريعات القانونيّة والضوابط المصرفيّة تأثيراً كبيراً في أداء المصارف عموماً, إذ إنّ تعليمات الجهات الرّقابية والضوابط المصرفيّة تهدف إلى ضبط الأداء المصرفيّ؛ للمحافظة على سلامته الماليّة وحماية أموال المودعين, الأمر الذي قد يترتّب عليه التزامات إضافيّة لدى بعض المصارف.[3]

**٢-٢-٢-٦ أسعار الفائدة:**

تزداد ربحيّة المصارف التّجاريّة كلّما ازدادت أسعار الفائدة على القروض خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضةً؛ بمعنى أنّ الرّبحيّة تزداد كلّما ازداد هامش سعر الفائدة.[٤]

**٢-٢-٢-٧ الثّقافة الاجتماعيّة والوعي المصرفيّ:**

تتوقّف درجة الإقبال على التّعامل مع المصارف على درجة الوعي المصرفيّ في المجتمع الذي يعمل فيه المصرف؛ فالمجتمعات التي تتّصف بقلّة الوعي المصرفيّ تتردّد قبل التّعامل مع المصارف، مما يؤثّر سلباً في ربحيّة هذه المصارف.[٥]

---

[١] Tariq, Waqas, Usman, Muhammad, Aman, Inam, 2014**, Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence From Pakistan**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.4, No.2, Pp10-22.

[٢] محمد, علي محمود؛ كنعان, علي, ٢٠١٤, **سعر الفائدة وتأثيره في ربحيّة المصارف التّجاريّة (دراسة حالة مصرف سوريّة والمهجر)**, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونية, المجلّد ٣٠, العدد ١, ص٥٤٣.

[3] مزيق, رامي؛ د.حمودة, عبد الواحد؛ د.مرهج, منذر, ٢٠١٤, **مرجع سبق ذكره**, ص٣٣٤.

[٤] محمد, علي محمود؛ كنعان, علي, ٢٠١٤, **مرجع سبق ذكره**, ص٥٤٤.

[٥] الخنيسة, خليل محمد, ٢٠١٦, **مرجع سبق ذكره**, ص٥٣.

## المبحث الثّالث

## مؤشّرات قياس الرّبحيّة لدى المصارف التّجاريّة

تعدّ نسب الرّبحيّة من أهمّ المؤشّرات المستخدمة في تقييم أداء المصارف التّجاريّة؛ حيث تقيس قدرةَ المصرف التّجاريّ على تحقيق عائدٍ نهائيٍّ صافٍ على الأموال المستثمرة بعد استبعاد التّكاليف والنّفقات، وهذا يعني أن الرّبحيّة تركّز على الرّبح الذي يُعدّ المحور الفعّال في استمرار المصارف التّجاريّة وتوسّعها, فضلاً عن أنّ استخدام نسب الرّبحيّة يمكّن المستثمرين من معرفة مدى نجاح الإدارة في إدارة أصولها بكفاءةٍ، واستخدام مواردها المتاحة بفعاليّة عاليةٍ؛ لذا تعدّ نسب الرّبحيّة المعيارَ الأقوى للحكم على الأداء الكلّيّ للمصرف.[١]

ويستخدم لقياس الرّبحيّة وتقييمها –في المصارف التّجاريّة– العديد من المؤشّرات، أهمّها:

### ٢-٣-١ نسبة القوّة الإيراديّة (Basic Earning Power)

وهي تقيس قدرة المصرف على توليد الأرباح الصّافية قبل الفوائد والضّرائب من خلال موجوداته, وتحسب من خلال قسمة صافي الرّبح قبل الفوائد والضّرائب على إجمالي الموجودات على النَّحوِ الآتي:[2]

| القوّة الإيراديّة = صافي الرّبح قبل الفوائد والضّرائب / إجمالي الموجودات |
|---|

### ٢-٣-٢ العائد على حقوق الملكيّة (ROE)

هو مؤشّر متكاملٌ لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة, يمكّن المحلل الماليّ من تقييم مصدر أرباحِ المصرف وحجمِها انطلاقاً من مخاطر الائتمان؛ مخاطر السّيولة, مخاطر معدّل الفائدة, مخاطر التّشغيل، ومخاطر رأس المال.[٣]ويقيس العائد على حقوق الملكيّة ما يحصل عليه الملّاك نتيجةَ استثمارِ أموالهم في المصرف،[٤] ولذلك يهتمّ الملّاك بهذه النّسبة بالدّرجة الأوّلى،[٥]وتُحسَبُ هذه النّسبة من خلال الصّيغة الآتية:[٦]

| معدّل العائد على حقوق الملكيّة (ROE) = صافي الرّبح بعد الضَّريبة ÷ حقّ الملكيّة × ١٠٠ |
|---|

إنّ ارتفاع هذه النّسبة دليلٌ على ارتفاعِ كفاءةِ المصرف بضمان تحقيق ربحيّة أكبرَ؛ لأنّه يعكس تعظيم قيمة المساهمين،[٧]ويمكن أن يكون ارتفاعها دليلاً على المخاطرة العالية النّاجمة عن زيادة الرّافعة الماليّة, بينما

---

[١] سلمان, عماد عبد الستار, ٢٠١٣, **استخدام النسب الماليّة في تحديد العوامل المؤثّرة في ربحيّة المصارف التّجاريّة (بحث تطبيقي في المصارف التّجاريّة)**, مجلة العلوم الاقتصاديّة, المجلّد ٨, العدد ٣٢, ص١٢٣.

[2] Brigham, E.F. Ehrhardt, M.C. 2013, **Financial Management Theory And Practice 14th Edition**, South Western CENGAGE Learning, USA, p108.

[٣] بوزيد, سليمان, ٢٠١٧, **استخدام مخرجات تحليل القوائم الماليّة في قياس أداء البنوك التّجاريّة والتنبؤ بالتعثر المصرفيّ-دراسة عيّنة من البنوك التّجاريّة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥**, أطروحة دكتوراه, جامعة محمد بوضياف, كليّة العلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة وعلوم التسيير, الجزائر, ص٢٩.

[٤] كنجو, كنجو؛ خلف, أسمهان, ٢٠١٤, **إدارة المؤسّسات الماليّة**, مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية, منشورات جامعة البعث, كليّة الاقتصاد, ص١٢٣.

[٥] المرسي, جمال الدين؛ اللحلح, أحمد, ٢٠٠٧, **الإدارة الماليّة (مدخل اتّخاذ القرارات)**, الدار الجامعية, الاسكندرية, ص١٧٨.

[٦] عبد الهادي, محمد سعيد, ٢٠٠٠, **الإدارة الماليّة الاستثمار والتمويل–التّحليل الماليّ** , دار الحامد للنّشر التّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ص٢٠٠.

[٧] Badreldin, Ahmed Mohamed, 2009, Measuring The Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios, Faculty of Management Technology, Working Paper, No.16, P.5.

يشير انخفاضها إلى تمويلٍ متحفّظٍ من القروض أي أنّ المصرف يتبع سياسة ائتمانية متشددة في منح القروض.[١]

**٢-٣-٣ العائد على الأصول (ROA)**

يمكن قياس ربحيّة المصرف –من وجهة نظر المستثمر– وذلك بربط الرّبح المتحقّق ومجموع الأموال التي وضعت في يد إدارة المصرف بوصفها أصولاً مختلفةً ومنوّعةً؛[٢] فهي نسبة صافي الرّبح بعد الضّرائب إلى إجمالي الأصول،[٣] وتُستخدَم لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام الأصول الاستخدامَ الأمثلَ لتوليد الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة؛[٤] فهي تعبّر عن كيفيّة تحويل موجودات المصرف إلى أرباح, وتعدّ هذه النّسبة من أكثر النّسب شيوعاً لقياس الأداء الماليّ في الصّناعة المصرفيّة, وتُحْسَبُ من خلال الصّيغة الآتية:[٥]

**معدّل العائد على الأصول (ROA) = صافي الرّبح بعد الضَّريبة ÷ إجمالي الأصول ×١٠٠**

إذْ يدلّ ارتفاع هذه النّسبة على ارتفاعِ كفاءة المصرف في استخدام أصوله، وتَحسّنِ الأداء الماليّ للمصرف، والعكسُ صحيحٌ. فضلاً عن أنّ ارتفاع معدّل العائد على الأصول يدلّ على جملةٍ من المؤشّرات الآتية:[٦]

- استخدام مزيد من الموجودات في استثماراتٍ وقروضٍ عاليةِ الدّخل.
- إعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجوداتٍ أكثرَ ربحيّة.
- زيادة معدّلات الفائدة على الاستثمارات والقروض.
- زيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجوداتٍ أخرى.

**٢-٣-٤ معدّل العائد على الودائع (ROD)**

تدلّ هذه النّسبة على فاعليّة إدارة المصرف في تحقيق الأرباح من خلال استثمار ودائع المصرف, وذلك من خلال حساب نسبة الأرباح إلى ودائع المصرف, وتبيّن هذه النّسبة قدرة المصرف على التّنافس في السّوق المصرفيّ للحصول على الأموال؛ لذا يعدّ ثمناً أو تكلفة لجذب الودائع, ويصبح المصرف أكثرَ كفاءةٍ في جمع الودائع وتحويلها إلى استثماراتٍ مربحة, ويشير ارتفاع هذه النّسبة إلى استغلال المصرفِ الودائعَ الاستغلالَ الأمثل في تحقيق الأرباح,[٧] وتُحسب وفق الصّيغة الآتية:[٨]

---

[١] العامري, محمد, ٢٠٠٧, **الإدارة الماليّة**, دار المناهج للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ص١١٨.

[٢] عبد الهادي, محمد سعيد, ٢٠٠٠, **مرجع سبق ذكره** , ص١٩٨.

[٣] IRFAN, Muhammad, MAJEED, YASIR, ZAMAN, Khalid, 2014, **The Performance and Efficiency of Islamic Banking in South Asian Countries**, Economic, Seria Management, Volume 17, Issue 2, P.226.

[٤] الشيخ, فهمي, ٢٠٠٨, **التّحليل الماليّ**, الطّبعة الأولى, رام الله, فلسطين, ص٤٤.

[٥] النعيمي, عدنان تايه؛ التميمي, أرشد فؤاد, ٢٠٠٨, **التّحليل والتخطيط الماليّ**, دار اليازوري العلمية للنّشر, عمان, ص١٠٢.

[٦] الربيعي, حاكم محسن؛ راضي, محمد عبد الحسين, ٢٠١٣, **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**, دار اليازوري العلمية للنّشر والتّوزيع, عمان, الأردن, ص١٤٩.

[٧] Bashir, Abdel-Hameed M. 1999, **Risk and Profitability: The Case of Two Sudanese Banks**, Islamic Economic Studies, Vol.6, No.2, May, p11.

[٨] Rosly, A.R, and Abo Bakar, M.A, 2015**, Performance of Islamic and Mainstream Banks in Malaysia**, International Journal of Business and Social Science, Vol.2, No.15, P.1257.

**معدّل العائد على الودائع (ROD) = صافي الرّبح بعد الضَّريبة ÷ إجمالي الودائع ×١٠٠**

### ٢-٣-٥ معدّل العائد على الأموال المتاحة (Return on Total Resources)

يقيس هذا المؤشّر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لها، والمتمثّلة في حقوق الملكيّة والودائع, وإنّ ارتفاع هذا المعدّل يدلّ على قدرة المصرف على تحقيق العوائد من توظيف الأموال المتاحة في الموجودات المربحة, ويقاس وفق الصّيغة الآتية:[١]

**معدّل العائد على الأموال المتاحة للتّوظيف = صافي الرّبح بعد الضَّريبة / الودائع + حقوق الملكيّة *١٠٠**

### ٢-٣-٦ معدّل العائد على رأس المال المستخدم (ROCE)

وتعكس هذه النّسبة قدرة المصرف على توليد الأرباح الصّافية قبل الفوائد والضّرائب من الأموال المستخدمة, وليس من كافّة الموجودات – فقد لا تُسْتَخْدَم بعض الموجودات– ولهذا فإنّ هناك ميلاً لاستبعادها من الحساب.[2] وتُعطى هذه النّسبة بالعلاقة: [٣]

**العائد على رأس المال المستخدم = صافي الرّبح قبل الفوائد والضّرائب / رأس المال المستخدم *١٠٠**

### ٢-٣-٧ العائد على السّهم (ROS)

تعدّ ربحيّة السّهم أفضل مقياس لمعرفة القيمة الحقيقيّة للسّهم، وهي أكثر المقاييس انتشاراً؛ لأنّها تُظهر نصيب كلّ سهم من ربح المصرف بعد خصم الضّرائب,[٤] ويقاس بقسمة صافي الرّبح بعد الضَّريبة على عدد الأسهم.

**معدّل العائد على السّهم (ROS) = صافي الرّبح بعد الضَّريبة ÷ عدد الأسهم ×١٠٠**

ويشير هذا المقياس إلى مقدار الأرباح التي حقّقها السّهم الواحد, وهو يشير إلى النّموّ الحاصل في حقوق الملكيّة، والذي ينعكس على القيمة السّوقيّة للأسهم؛ لتحقيق الأرباح الرأسماليّة؛ لذا تحاول إدارة المصرف تعظيم ربحيّة السّهم الواحد؛ نظراً لتأثيره الإيجابيّ في تعظيم ثروة المساهمين في الأجل الطّويل.[٥]

---

[١] الحميري, بشار عباس, ٢٠٠٥, **إدارة التدفقات النّقديّة وأثرها في الأداء المصرفيّ**, رسالة ماجستير, جامعة كربلاء, كليّة الإدارة والاقتصاد, ص٢٢.

[2] كنجو, كنجو؛ خلف, أسمهان, ٢٠١٢, **الإدارة الماليّة: مدخل اتّخاذ القرارات**, منشورات جامعة البعث, ص٧٣.

[٣] Kamugisha, E.T. 2017, **The Basic of Business Management –Vol L : Leadership, Financial Management And Economics.** 1st edition, available on www.bookboon.com.pp55-56.

[٤] عابد, محمد نواف؛ زملط, إياد, ٢٠١٩, **أثر مؤشّرات السّيولة والرّبحيّة على مؤشّرات الأداء السّوقيّة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين**, مجلة العلوم الاقتصاديّة والتسيير والعلوم التّجاريّة, المجلّد ١٢, العدد ١, ص١١٩.

[٥] النعيمي, عدنان تايه؛ التميمي, أرشد فؤاد, ٢٠٠٨, **مرجع سبق ذكره**, ص١٠٢.

# الفصل الثّالث

# تغيّر هيكلّ الودائـع والربحيّة
# في المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة

# الفصل الثّالث

# تغيّر هيكلّ الودائع والربحيّة في المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة

**مقدّمة:**

تركّز المصارف التّجاريّة على جذب الودائع بأشكالها المتعدّدة، وهي تُفَاضِلُ بينها؛ لأنّ لكلٍّ منها تأثيراً في الرّبحيّة؛ فمن ناحية التّوظيفات، الودائع لأجلٍ تعطي المصارف مرونةً أكبر في توظيفها في استثماراتٍ طويلة الأجل نسبيّاً من دون اعتبار عامل السّيولة؛ وذلك في سبيل تحقيق ربحيّة أكبر. ومن ناحية كلفة الودائع, تؤثّر تكلّفة الودائع –أيضاً– في ربحيّة المصارف التّجاريّة؛ لأنّها تمثّل الأعباء التي يتحمّلها المصرف في سبيل حصوله على الأموال؛ لذا نلاحظ أنّ تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلّفة الودائع الجارية تحت الطّلب وودائع التّوفير.

وقد تمَّ تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: تطوّر القطاع المصرفي الخاص في سورية.

المبحث الثّاني: هيكل ودائع العملاء في المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة.

المبحث الثّالث: ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة.

## المبحث الأوّل

## تطوّر القطاع المصرفيّ الخاصّ في سوريّة

### ٣-١-١ لمحة عن تطوّر القطاع المصرفيّ الخاص في سوريّة

شَهِدَ القطاع المصرفيّ في سوريّة تطوّراتٍ مهّمة منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، تجلّت من خلال سلسلةٍ من الإصلاحات الاقتصاديّة والماليّة، تُرْجِمَتْ عن طريق إصدار عددٍ من القوانين والمراسيم التّشريعيّة.

كانت البداية بصدور قانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١، الذي نصّ على السّماح بتأسيس مصارف على شكل شركاتٍ مساهمةٍ مغفلةٍ سوريّةٍ خاصّة، تبعه القانون رقم٢٣ لعام ٢٠٠٢، المتضمّن قانون النّقد الأساسيّ، والقانون رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٥ الخاصّ بالسرّيّة المصرفيّة, وانطلقت بعد ذلك خطوة إحداث المصارف الإسلاميّة بالقانون رقم ٣٥ للعام ٢٠٠٥.[١]

وصدر بعد ذلك القانون رقم ٢٢ للعام ٢٠٠٦، والذي تضمّن إحداث الهيئة العامّة للأوراق والأسواق الماليّة، وسوق دمشق للأوراق الماليّة، إضافةً إلى مجموعةٍ من الخطوات والقرارات التي يمكن منها تطبيق المعايير المحاسبية والمراجعة الدّوليّين؛ بهدف توفير الشّفافيّة، والإفصاح المحاسبيّ, ومعايير بازل الدّوليّة. وقد هدفت تلك الإجراءات إلى إحداث تطويرٍ شاملٍ للقطاع المصرفيّ، وإتاحة المجال للمصارف العالميّة لدخول السّوق

[١] المركز الاقتصاديّ السّوريّ, ٢٠٠٧, **القطاع المصرفيّ في سوريّة "واقع وآفاق"**, الشّركة الوطنيّة للتّأمين, دمشق, ص٣.

المصرفيّ السّوريّ، بما يخدم عمليّة تطوير القطاع المصرفيّ والماليّ السّوريّ وتنميته، والنّهوض بالاقتصاد الوطنيّ؛ تماشياً مع الإصلاح والانفتاح الاقتصاديّ الذي تشهده سوريّة في المجالات كافّة.[١]

وقد شكلّت هذه الإصلاحات خطوةً كبيرةً في المجال الاقتصاديّ؛ حيث برزت الحاجة لمثل تلك الخطوات من خلال التّحدّيات والصعوبات التي واجهتها سوريّة على المستوَيَيْن الدّاخليّ والخارجيّ، وذلك في سعيها لتطوير الاقتصاد الوطنيّ وضمان التّنمية المستدامة. ومن أهمّ هذه التّحدّيات:[٢]

- زيادة مساهمة القطاع الخاصّ في الجوانب الاقتصاديّة المختلفة بما في ذلك البنية التّحتيّة.
- مواكبة ثورة المعلومات والثّورة الرّقميّة العالميّة.
- التّكيّف مع تحدّيات العولمة، وتعزيز الانفتاح الماليّ والاقتصاديّ.
- الحاجة إلى موارد جديدةٍ إلى جانب النفط والغاز.

وعلى الرغم من حداثة هذه المصارف؛ إلاّ أنّها حققت معدّلات نموٍ جيّدة، وقد ساعد في ذلك عوامل عدّة، منها:[٣]

- انطلاق هذه المصارف من قاعدة مدروسة، من حيث تأمينها للخدمات كافّة؛ من ودائع وكفالات واعتمادات مستنديّة، وغيرها من الخدمات.
- توسّع السّوق المصرفيّة، وعدم قدرة القطاع العامّ على تغطية هذا التّوسع على نَحْوٍ كاملٍ.
- رغبة هذه المصارف وسعيها للاستحواذ على حصّة سوقيّة كبيرةٍ؛ من خلال إقامة فروعٍ لها في التّجمعات الاقتصاديّة التي يمكن أن تستفيد من الخدمات المتطوّرة التي تقدّمها.

**ويقسم القطاع المصرفيّ الخاص في سوريّة إلى قسمين:**

**المصارف التّجاريّة:** والتي يبلغ عددها أحد عشر مصرفاً, وهي:

(بنك بيمو السّعودي الفرنسي, بنك سوريّة والمهجر, المصرف الدّوليّ للتّجارة والتّمويل, بنك الائتمان الأهليّ, بنك بيبلوس–سوريّة, بنك سوريّة والخليج, البنك العربيّ, فرنسبنك–سوريّة, بنك الأردن–سوريّة, بنك الشّرق, بنك قطر الوطنيّ–سوريّة).

**المصارف الإسلاميّة:**

وعددها ثلاثة مصارف: ( بنك الشّام, بنك سوريّة الدّوليّ الإسلاميّ, بنك البركة–سوريّة).

---

[١] المهايني, محمد خالد, ٢٠٠٨, **أهمّيّة دور المصارف في عمليّة التنمية والاستثمار في العالم العربيّ والتّحدّيات التي تواجهها**, ورقة عمل مقدّمة في المؤتمر المصرفيّ العربيّ, القاهرة, مصر.

[٢] السعيدي, ناصر, ٢٠٠٢, **إصلاح القطاع الماليّ في سوريا, عامل التحديث والنّموّ الاقتصاديّ**, ندوة الثلاثاء الاقتصاديّة الخامسة عشر حول متى يبدأ الإصلاح المصرفيّ في سوريّة, جمعية العلوم الاقتصاديّة السّوريّة, المركز الثقافي العربيّ, المزة, دمشق.

[٣] المهايني, محمد خالد, ٢٠٠٨, **مرجع سبق ذكره**.

**الخدمات التي تقدّمها المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة:**

تقدّم هذه المصارف مجموعةً من الخدمات الماليّة والتّسهيلات الائتمانيّة لمختلف القطاعات الاقتصاديّة، وفق ما تسمح به إمكانياتها، وتتميّز بقدرتها على التّعامل مع مختلف أنواع الزّبائن. وهي تعمل جنباً إلى جنب مع المصارف العامّة؛ فهي مكمّلةٌ لها وليست منافسةً؛ إذ إنّها تخضع خضوعاً كاملاً لرقابة المصرف المركزيّ.[١]

ومن أهمّ الخدمات التي تقدّمها ما يلي:[٢]

**الخدمات التّجاريّة:**

كالحوالات بنوعيها الداخليّة والخارجيّة، وتحصيل الشّيكات والسّندات، وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار الكفالات وخطابات الائتمان.

**خدمات الأعمال والخدمات الشّخصيّة:**

كخدمات التّمويل والوساطة، وخدمات الاستشارات الماليّة، وإدارة القروض، وتغطية المخاطر، وغيرها من الخدمات.

**الخدمات بالتّجزئة:**

كالقروض الشّخصيّة، وقروض السّيارات، والقروض السّكنية، وإصدار البطاقات الائتمانيّة.

**٣-١-٢ لمحة عامّة عن المصارف التّجاريّة الخاصّة عيّنة الدّراسة[٣]**

**٣-١-٢-١بنك بيمو السّعودي الفرنسيّ:**

هو شركة مساهمةٌ مغفلة سوريّة عامّةٌ مسجّلةٌ في السّجل التّجاريّ ذي رقم ١٣٩٠١ بتاريخ ٢٩ كانون الأوّل ٢٠٠٣, وفي سجلّ المصارف تحت رقم ٨. ويقع المركز الرّئيس للمصرف في بناء فندق الشّام, دمشق, سوريّة. وقد تأسّس البنك برأسمال مقداره ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠ليرة سوريّة، موزّع على ٣٠٠٠٠٠٠ سهم، بقيمة اسميّة ٥٠٠ ليرة سوريّة للسّهم الواحد.

بدأ البنك أعماله في ٤ كانون الثّاني ٢٠٠٤؛ بغرض القيام بتقديم الخدمات المصرفيّة، وذلك من خلال شبكةٍ تكوّنت –تدريجيّاً– من سبعةٍ وأربعين فرعاً ومكتباً، موزّعين على غالبيّة المحافظات السّوريّة، وقد أُغْلِقَ منها سبعة فروعٍ ومكاتب إغلاقاً مسبقاً ونهائيّاً، وذلك نتيجة الظّروف التي شهدتها بعض المناطق في الجمهورية العربيّة السّوريّة، وقد أُوقِفَ العمل –مؤقّتاً– في اثْنَي عشرَ فرعاً، وقام البنك بإعادة افتتاحِ عدّة فروع منها, وذلك بعد التأكّد من زوال أسباب توقّفهم عن العمل، والتّأكدِ من جاهزيّة البنية التّحتيّة وجميع الأنظمة الضّروريّة.

---

[١] زيود, لطيف؛ الأمين, ماهر؛ المهندس, منيرة, ٢٠٠٥, **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التّحليل الماليّ "دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السّوريّ"**, مجلة جامعة تشرين للدّراسات والبحوث العلمية–سلسلة العلوم الاقتصاديّة والقانونية, المجلّد٢٧, العدد ٤, ص١٤٩–١٨٠.

[٢] المهايني, محمد خالد, ٢٠٠٨, **مرجع سبق ذكره.**

[٣] www.dse.gov.sy

**٣-١-٢-٢المصرف الدّوليّ للتّجارة والتّمويل:**

هو شركة مساهمة مغفلة سوريّة عامّة, أُسّسَت في ٤ كانون الأوّل ٢٠٠٣ بموجب القرار رقم ٢٣١/ح بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٤، وتحت السّجل التّجاريّ رقم ١٣٨٨٥، وبموجب قانون المصارف رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١، وفي سّجل المصارف تحت الرقم ١٠ بوصفه مصرفاً خاصّاً. اتّخذ المصرف مركزاً رئيساً له في دمشق–سوريّة. وتأسّس برأسمال مقداره ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠ليرة سوريّة، موزّع على ثلاثةِ ملايين سهمٍ، بقيمة اسميّة ٥٠٠ ليرة سوريّة للسّهم الواحد, وقد أُدْرِجَت أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق الماليّة بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٠٩. ويمتلك بنك الإسكان للتّجارة والتّمويل– الأردن أسهماً بنسبة ٤٩,٠٦٪ من رأس مال المصرف, وتُوَحَّدُ البيانات الماليّة للمصرف مع البيانات الماليّة لبنك الإسكان للتّجارة والتّمويل في الأردن. ويساهم المصرف بنسبة ٨٥٪ من رأسمال شركة المركز الماليّ الدّوليّ للخدمات والوساطة الماليّة، والبالغ ١٠٠ مليون ليرة سوريّة، وهو يقدّم أنشطةً وخدماتٍ مصرفيّةً عدّة، من خلال مركزه الرّئيس وفروعه التّسعة والعشرين المرخّصة في: (دمشق وريف دمشق وحلب وحمص وطرطوس واللّاذقية وحماة ودرعا والحسكة والسّويداء والقامشلي ودير الزّور ومحردة).

**٣-١-٢-٣مصرف سوريّة والمهجر:**

رُخِّصَ بنكُ سوريّة والمهجر ش. م. م. ع بوصفه شركةً سوريّة مساهمة مغفلة عامّة، وذلك بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٠/م بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٣، وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الخاصّ بإحداث المصارف الخاصّة والمشتركة في الجمهورية العربيّة السّوريّة، والمسّجل في السّجل التّجاريّ تحت الرقم ١٣٩٠٠ تاريخ ٢٩ كانون الأوّل ٢٠٠٣. سُجّل البنك في سجل المصارف لدى مديريّة مفوضيّة الحكومة تحت الرقم ٩ بوصفه بنكاً خاصّاً بتاريخ ٧ كانون الثّاني ٢٠٠٤. ويبلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع ٨٦٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزّعاً على ٨٦٤٠٠٠٠٠ سهمٍ، قيمة السّهم الواحد الاسمية ١٠٠ ل.س. تأسّس البنك برأسمال مقداره ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠، موزّعٍ على ٣٠٠٠٠٠٠ سهمٍ، بقيمة اسميّة ٥٠٠ ل.س للسّهم الواحد. ويقدّمُ البنك جميع الأعمال المصرفيّة والماليّة من خلال مركزه وفروعه والبالغ عددها ٣٠ فرعاً في ٣١ كانون الأوّل ٢٠٢٢، وهي منتشرةٌ داخل الجمهورية العربيّة السّوريّة في كلٍّ من: دمشق وريف دمشق وحلب واللاذقية وحماة وحمص وطرطوس ودرعا والسويداء والحسكة. ويساهم بنك لبنان والمهجر ش.م.ل بنسبة ٤٩٪ في رأسمال البنك. ويساهم بنك سوريّة والمهجر بنسبة ٥٢٪ في شركة سوريّة والمهجر للخدمات الماليّة المحدودة المسؤوليّة.

**٣-١-٢-٤مصرف الائتمان الأهليّ :**

رُخِّصَ مصرف الائتمان الأهليّ ش.م.م.ع بوصفه شركة مساهمة مغفلة عامّة، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤/و بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠٠٧، وحصل على السّجل التّجاريّ رقم ١٤٤٥٦ بتاريخ ٣٠ آب ٢٠٠٥ لدى وزارة التّجارة الداخليّة وحماية المستهلك. وقد سُجّل البنك لدى مفوضيّة الحكومة تحت رقم ١٢

بوصفه مصرفاً خاصاً. واتّخذ مركزاً رئيساً له في دمشق–سوريّة.

تأسّس المصرف برأس مال مقداره ٢,٥ مليار ل. س موزّعٍ إلى ٢,٥ مليون سهمٍ، بقيمة اسمية ألف ل. س للسّهم الواحد. ويقدّم البنك جميع الأعمال المصرفيّة والماليّة من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية العربيّة السّوريّة، ويبلغ عددها ١٨ فرعاً؛ منها فرعٌ واحدٌ متوقّف عن العمل بسبب الظّروف الرّاهنة.

**٣–١–٢–٥فرنسبنك– سوريّة:**

أُسِّسَ فرنسبنك– سوريّة ش.م.م.ع سوريّة بموجب قانون المصارف رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١، وهو شركة مساهمة سوريّة مسجّلة في السّجل التّجاريّ تحت الرقم ١٥٤١٣ وتاريخ ١٣ تموز ٢٠٠٨، وفي سجل المصارف تحت الرقم ١٨. وقد تأسَّسَ برأس مال مقداره ١٧٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزّعٍ على ٣٥٠٠٠٠٠ سهمٍ اسميّ بقيمة ٥٠٠ ل.س للسّهم الواحد (مرخص له ومدفوع بالكامل)، وأُدْرِجت أسهمه في سوق دمشق للأوراق الماليّة بتاريخ ٥ كانون الثّاني ٢٠١١. يقع المركز الرّئيس وفق السّجل التّجاريّ للمصرف في أبو رمانة, دمشق– سوريّة, بينما يقع المركز الرّئيس وفق سجل المصارف في شارع بغداد. وقد بدأ أعماله المصرفيّة في ١٥ كانون الثّاني ٢٠٠٩، وهو يقوم بكافة الخدمات المصرفيّة من خلال مركزه الرّئيس وفروعه الأحد عشر في: دمشق، حلب, حمص, طرطوس, اللاذقية, ريف دمشق. ويمتلك فرنسبنك ش.م.ل لبنان حالياً نسبة ٥٥,٦٦٪ من رأس مال المصرف.

**٣–١–٢–٦مصرف قطر الوطني–سوريّة:**

تأسّس مصرف قطر الوطنيّ–سوريّة ش.م.م.ع بوصفه شركة مساهمة مغفلة سوريّة عامّة بموجب قانون المصارف الخاصّة رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١، وبموجب القرار رقم ١٤٣٥/ل أ تاريخ ١١ تشرين الثّاني ٢٠٠٩. وقُيّدَ البنك بموجب السّجل التّجاريّ تحت الرّقم ١٥٩٦١ بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٠٩، في سجلّ المصارف رقم ٢٠. ويقع المركز الرّئيس للبنك في ساحة العبّاسيّين, دمشق–سوريّة، وقد أُسِّسَ برأس مال مقداره خمسة مليارات ل.س، مقسّمٍ على عشرة ملايين سهمٍ، بقيمة ٥٠٠ ل.س للسّهم الواحد. وغاية المصرف القيام بالعمليّات البنكيّة كافّة، وقبول الودائع، وتوظيفها، والقيام بجميع العمليّات الماليّة والبنكية وفق القوانين والأنظمة النّافذة من خلال مركزه الرّئيس في دمشق، ومن خلال فروعه في الجمهورية العربيّة السّوريّة وعددها ١٥ فرعاً في: دمشق, ريف دمشق, حلب, اللاذقية, طرطوس, حمص, إدلب, درعا, دير الزور. ونتيجة الظّروف الاستثنائيّة التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربيّة السّوريّة أُوْقِفَ العمل –مؤقّتاً– في خمسة فروعٍ، وعُلّقَ العمل –مؤقّتاً– في فرعَين. ويساهم بنك قطر الوطنيّ– قطر بنسبة ٥٠,٨١٪ من رأس مال البنك. وقد أُدْرِجَتْ أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق الماليّة بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠١٠.

## المبحث الثّاني

## هيكلّ ودائع العملاء في المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة

إنّ حجم الودائع يعكس مقدار الودائع التي استطاع المصرف استقطابها من الأخرين؛ إذ يعكس ارتفاعُ حجم الودائع لدى مصرفٍ معيّنٍ مدى قدرة ذلك المصرف وإمكانيّته في استخدام أساليب وإستراتيجيّات قادرةٍ على جذب الودائع بأسلوب أفضل من غيرها من المصارف الأخرى.

### ٣-٢-١هيكلّ ودائع العملاء في مصرف بيمو السّعودي الفرنسيّ

**أولاً: تطوّر حجم ودائع العملاء لدى مصرف بيمو السّعوديّ الفرنسيّ خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢م):**

| السّنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٦٧.٦ | ٣.٤ | ٣٢.٥ | ١٠٣.٦ |
| ٢٠١١ | ٣٨.٥ | ٢.٥ | ٢٠.٧ | ٦١.٧ |
| ٢٠١٢ | ٣٩.٥ | ٢.٧ | ٢٧.٩ | ٧٠.١ |
| ٢٠١٣ | ٧٢.٧ | ٣.٧ | ٢٢.٤ | ٩٨.٩ |
| ٢٠١٤ | ٨٨.١ | ٥.٨ | ٢٤.٣ | ١١٨.٢ |
| ٢٠١٥ | ١٠٣.٨ | ٥.١ | ٢٩.٣ | ١٣٨.٣ |
| ٢٠١٦ | ١٣٩.٥ | ٤.٦ | ٤١.٤ | ١٨٥.٥ |
| ٢٠١٧ | ١٣٧.٥ | ٥.٧ | ٥٥.٧ | ١٩٨.٩ |
| ٢٠١٨ | ١٧٢.٢ | ٩.٨ | ٦٧.٥ | ٢٤٩.٥ |
| ٢٠١٩ | ١٦١.٥ | ١٠ | ٨٨.٢ | ٢٥٩.٧ |
| ٢٠٢٠ | ٣٦٨.٧ | ٨.٢ | ١٥٧ | ٥٣٣.٩ |
| ٢٠٢١ | ٧٥٩.٥ | ١٨.٨ | ٣٢٥٤.٦ | ١,١٠٣.٩ |
| ٢٠٢٢ | ٩٤٩.٩ | ١٨.٤ | ٤٠٢.٢ | ١,٣٧٠.٥ |

الجدول رقم (١-٣) حجم ودائع العملاء القيم بالمليار ليرة سوريّة

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التّقارير السّنويّة المنشورة لمصرف بيمو

نلاحظ من الجدول السّابق أن حجم ودائع العملاء في عام ٢٠١٠ قد بلغ (١٠٣.٦) ملياراً, ثمّ بدأ بالتّراجع مع دخول الأزمة في سوريّة ليتراوح بين (٦٢-٩٩) مليارٍ, ومع عودة الاستقرار نسبيّاً عاد حجم الودائع للارتفاع -تدريجيّاً- ليصل إلى أعلى مستوى في عام ٢٠٢٢ بمقدار ١,٣٧٠.٥، متجاوزاً الحجم الذي كان عليه قبل الأزمة.

**ثانياً: تطوّر هيكلّ ودائع العملاء لمصرف بيمو السّعودي الفرنسيّ خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):**

حُسَبَتْ النّسب التي تمثّل هيكلّ ودائع العملاء بالاعتماد على الجدول رقم (١) الذي يحتوي على حجم الودائع خلال فترة الدّراسة:

الجدول رقم (٢-٣) هيكلّ ودائع العملاء نسبة مئوية

| السنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٦٥.٢٥ | ٣.٢٨ | ٣١.٣٧ |
| ٢٠١١ | ٦٢.٣٩ | ٤.٠٥ | ٣٣.٥٤ |
| ٢٠١٢ | ٥٦.٣٤ | ٣.٨٥ | ٣٩.٨٠ |
| ٢٠١٣ | ٧٣.٥٠ | ٣.٧٤ | ٢٢.٦٤ |
| ٢٠١٤ | ٧٤.٥٣ | ٤.٩٠ | ٢٠.٥٥ |
| ٢٠١٥ | ٧٥.٠٥ | ٣.٦٨ | ٢١.١٨ |
| ٢٠١٦ | ٧٥.٢٠ | ٢.٤٧ | ٢٢.٣١ |
| ٢٠١٧ | ٦٩.١٣ | ٢.٨٦ | ٢٨.٠٠ |
| ٢٠١٨ | ٦٩.٠١ | ٣.٩٢ | ٢٧.٠٥ |
| ٢٠١٩ | ٦٢.١٨ | ٣.٨ | ٣٣.٩٦ |
| ٢٠٢٠ | ٦٩.٠٥ | ١.٥٣ | ٢٩.٤٠ |
| ٢٠٢١ | ٦٨.٨٠ | ١.٧٠ | ٢٩.٤٩ |
| ٢٠٢٢ | ٦٩.٣١ | ١.٣٤ | ٢٩.٣٤ |

المصدر من إعداد الباحثة

وذلك من خلال النّسب الآتية:

نسبة الودائع الجارية= حجم الودائع الجارية/ إجمالي حجم الودائع

نسبة ودائع التّوفير= حجم ودائع التّوفير/ إجمالي حجم الودائع

نسبة الودائع الآجلة= حجم الودائع الآجلة/ إجمالي حجم الودائع

نلاحظ من الجدول رقم (٢) زيادة حجم الودائع الجارية على ودائع التّوفير والودائع الآجلة؛ حيث بلغت نسبة الودائع الجارية من إجمالي حجم الودائع نسبةً تتراوح بين (٥٦٪-٧٥٪), بينما تراوحت نسبة الودائع الآجلة من إجمالي حجم الودائع بين (٢١٪-٤٠٪), أما ودائع التّوفير فكانت أقرب إلى الثّابتة، إذ لم تتجاوز ٥٪.

ويوضّح الشكلّ الآتي تطوّر هيكلّ الودائع في مصرف بيمو السّعودي الفرنسيّ خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٢م):

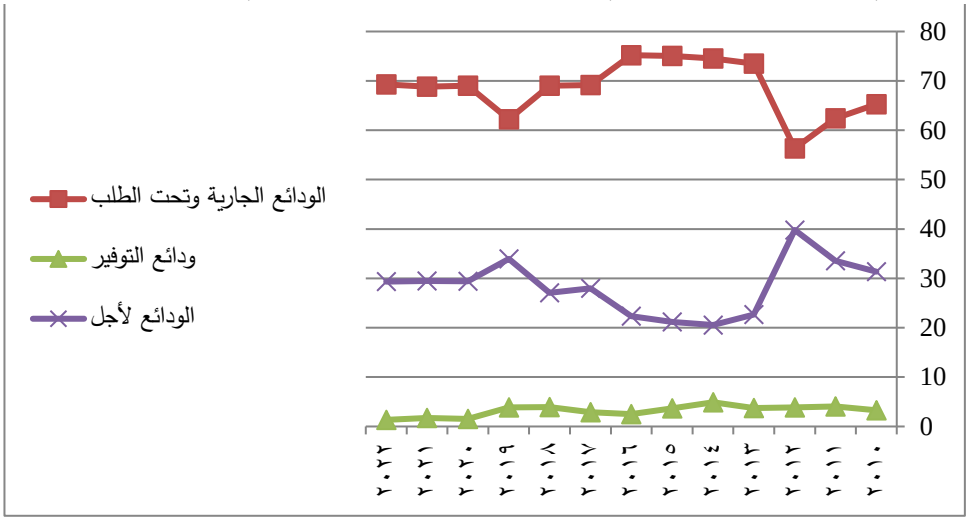


الشكلّ رقم (١) هيكلّ ودائع مصرف بيمو السّعودي الفرنسيّ

**٣-٢-٢هيكلّ ودائع العملاء في المصرف الدّوليّ للتّجارة والتّمويل**

**أولاً: تطوّر حجم ودائع العملاء لدى المصرف الدّوليّ للتّجارة والتّمويل خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):**

الجدول رقم (٣-٣) حجم ودائع العملاء القيم بالمليار ليرة سوريّة

| السنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ١٩.٩ | ١٠.٦ | ٢٨.٨ | ٥٩.٣ |
| ٢٠١١ | ١٠.٩ | ٥.٨ | ٢٤.٤ | ٤١.١ |
| ٢٠١٢ | ١٢.٢ | ٥.٤ | ٢١ | ٣٨.٦ |
| ٢٠١٣ | ١٥.٢ | ٥.٩ | ٢٧.٥ | ٤٨.٦ |
| ٢٠١٤ | ١٨ | ٧.٧ | ٢٥.٩ | ٥١.٦ |
| ٢٠١٥ | ١٨ | ٦.٦ | ٣٣.٥ | ٥٨.١ |
| ٢٠١٦ | ٢٦.٤ | ٧.١ | ٤٤.٢ | ٧٧.٧ |
| ٢٠١٧ | ٣٨.٣ | ١١.٢ | ٣٦.٧ | ٨٦.٢ |
| ٢٠١٨ | ٥٠ | ٢٠.٢ | ٣٩.٤ | ١٠٩.٦ |
| ٢٠١٩ | ٥٨.٤ | ٢١.٤ | ٣٦.٦ | ١١٦.٤ |
| ٢٠٢٠ | ١٣٧.٣ | ٢٠.٨ | ٤٨.٨ | ٢٠٦.٩ |
| ٢٠٢١ | ٢٩٤.٥ | ٢٢.٦ | ٣٥.٨ | ٣٥٢.٩ |
| ٢٠٢٢ | ٣٣١.٥ | ٢٠.٨ | ٢٢.٣ | ٣٧٤.٦ |

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التّقارير السّنويّة المنشورة للمصرف الدّوليّ للتّجارة والتّمويل

نلاحظ من الجدول رقم (٣) أنّ حجم ودائع العملاء قد بلغ في عام ٢٠١٠ (٥٩.٣) مليارٍ، ثم انخفض في

عام ٢٠١١؛ وذلك بسبب الأزمة، واستمرّ بالانخفاض لعام ٢٠١٢, ثم ازداد تدريجيّاً في عام ٢٠١٣، واستمرّ بالزّيادة ليبلغ أعلى مستوى في عام ٢٠٢٢ بمقدار (٣٧٤.٦.٩) مليار.

**ثانياً: تطوّر هيكلّ ودائع العملاء في المصرف الدّوليّ للتّجارة والتّمويل خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):**

الجدول رقم (٤-٣) هيكلّ ودائع العملاء نسبة مئوية

| السنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٣٣.٥٥ | ١٧.٨٧ | ٤٨.٥٦ |
| ٢٠١١ | ٢٦.٥٢ | ١٤.١١ | ٥٩.٣٦ |
| ٢٠١٢ | ٣١.٦٠ | ١٣.٩٨ | ٥٤.٤٠ |
| ٢٠١٣ | ٣١.٢٧ | ١٢.١٣ | ٥٦.٥٨ |
| ٢٠١٤ | ٣٤.٨٨ | ١٤.٩٢ | ٥٠.١٩ |
| ٢٠١٥ | ٣٠.٩٨ | ١١.٣٥ | ٥٧.٦٥ |
| ٢٠١٦ | ٣٣.٩٧ | ٩.١٣ | ٥٦.٨٨ |
| ٢٠١٧ | ٤٤.٤٣ | ١٢.٩٩ | ٤٢.٥٧ |
| ٢٠١٨ | ٤٥.٦٢ | ١٨.٤٣ | ٣٥.٩٤ |
| ٢٠١٩ | ٥٠.١٧ | ١٨.٣٨ | ٣١.٤٤ |
| ٢٠٢٠ | ٦٦.٣٦ | ١٠.٠٥ | ٢٣.٥٨ |
| ٢٠٢١ | ٨٣.٤٥ | ٦.٤٠ | ١٠.١٤ |
| ٢٠٢٢ | ٨٨.٤٩ | ٥.٥٥ | ٥.٩٥ |

المصدر من إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول رقم (٤) زيادة حجم الودائع لأجل على الودائع الجارية وودائع التّوفير خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦)؛ حيث تراوحت نسبة الودائع لأجلٍ من إجمالي الودائع بين (٤٩%-٥٨٪)، وفي عام ٢٠١٧ أَخذتْ نسبة الودائع الجارية تزداد على حساب تراجع نسبة الودائع لأجل؛ حيث بلغت نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع نسبةً تتراوح بين (٤٤٪-٨٣٪), بينما تراوحت نسبة ودائع التّوفير خلال فترة الدّراسة بين (٦٪-١٨٪).

ويوضّح الشكلّ الآتي تطوّر هيكلّ الودائع في المصرف الدّوليّ للتّجارة والتّمويل خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢م):

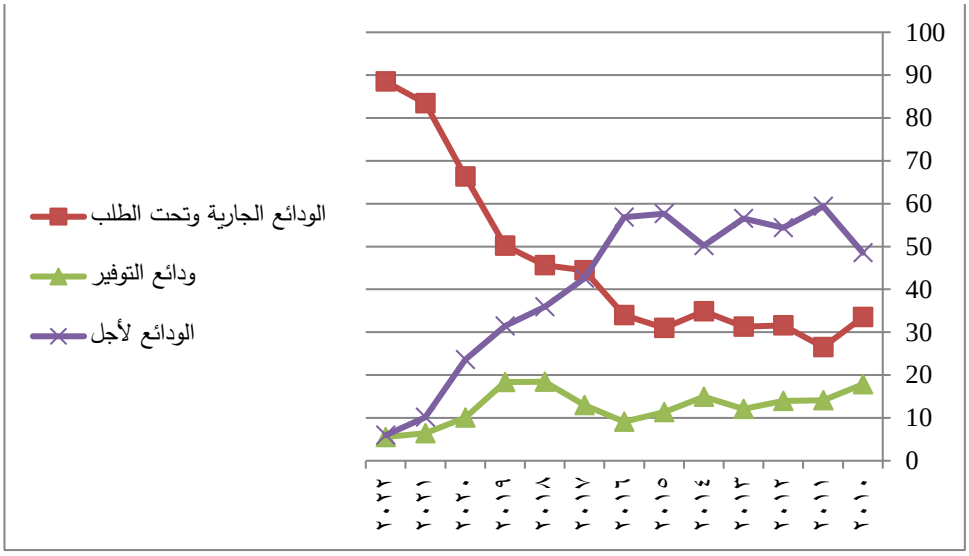


الشكلّ رقم (٢) هيكلّ ودائع المصرف الدّوليّ للتجارة والتّمويل

### ٣-٢-٣هيكلّ ودائع العملاء في مصرف سوريّة والمهجر

**أولاً: تطوّر حجم ودائع العملاء لدى مصرف سوريّة والمهجر خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):**

الجدول رقم (٥-٣) حجم ودائع العملاء — القيم بالمليار ليرة سوريّة

| السنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٢٨.٥ | ١.٢ | ٥٣.٧ | ٨٣.٤ |
| ٢٠١١ | ١٩.٨ | ٠.٩ | ٣٧.٩ | ٥٨.٦ |
| ٢٠١٢ | ١٩.٢ | ١.١ | ٢٨.٢ | ٤٨.٥ |
| ٢٠١٣ | ٢٨.٢ | ١.٣ | ٣١.٦ | ٦١.١ |
| ٢٠١٤ | ٣٥.٥ | ١.٦ | ٣٢.٩ | ٧٠ |
| ٢٠١٥ | ٤١.٨ | ١.٦ | ٤٠.٧ | ٨٤.١ |
| ٢٠١٦ | ٥٥ | ١.٦ | ٥٢.٢ | ١٠٨.٨ |
| ٢٠١٧ | ٥٩.١ | ١.٩ | ٤٣.٢ | ١٠٤.٢ |
| ٢٠١٨ | ٦٤.٤ | ٢.٧ | ٤٠.٦ | ١٠٧.٧ |
| ٢٠١٩ | ٦٣.٢ | ٣.٤ | ٢٤.٥ | ٩١.١ |
| ٢٠٢٠ | ١٣١.٢ | ٣.٦ | ٥٤.٣ | ١٨٩.١ |
| ٢٠٢١ | ٢٣٩.٥ | ٣.٧ | ٩٣.٧ | ٣٣٦.٩ |
| ٢٠٢٢ | ٢٧٠.١ | ٣.٧ | ١١٦.٥ | ٣٩٠.٣ |

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السّنويّة المنشورة لمصرف سوريّة والمهجر

نلاحظ من الجدول رقم (٥) أن حجم ودائع العملاء قد بلغ (٨٣.٤) ملياراً في عام ٢٠١٠، ثمّ انخفض لـ (٥٨) مليار في عام ٢٠١١؛ بسبب الأزمة التي مرّت بها سوريّة، واستمرّ بانخفاضه لعام ٢٠١٢, ومع بداية عام ٢٠١٣، ارتفع تدريجيّاً حتّى بلغ أعلى مستوى له في عام ٢٠٢٢ بمقدار(٣٩٠.٣) مليار.

**ثانياً: تطوّر هيكلّ ودائع العملاء في مصرف سوريّة والمهجر خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):**

الجدول رقم (٦-٣) هيكلّ ودائع العملاء نسبة مئوية

| السنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٣٤.١٧ | ١.٤٣ | ٦٤.٣٨ |
| ٢٠١١ | ٣٣.٧٨ | ١.٥٣ | ٦٤.٦٧ |
| ٢٠١٢ | ٣٩.٥٨ | ٢.٢٦ | ٥٨.١٤ |
| ٢٠١٣ | ٤٦.١٥ | ٢.١٢ | ٥١.٧١ |
| ٢٠١٤ | ٥٠.٧١ | ٢.٢٨ | ٤٧ |
| ٢٠١٥ | ٤٩.٧٠ | ١.٩٠ | ٤٨.٣٩ |
| ٢٠١٦ | ٥٠.٥٥ | ١.٤٧ | ٤٧.٩٧ |
| ٢٠١٧ | ٥٦.٧١ | ١.٨٢ | ٤١.٤٥ |
| ٢٠١٨ | ٥٩.٧٩ | ٢.٥٠ | ٣٧.٦٩ |
| ٢٠١٩ | ٦٩.٣٧ | ٣.٧٣ | ٢٦.٨٩ |
| ٢٠٢٠ | ٦٩.٣٨ | ١.٩٠ | ٢٨.٧١ |
| ٢٠٢١ | ٧١.٠٨ | ١.٠٩ | ٢٧.٨١ |
| ٢٠٢٢ | ٦٩.٢٠ | ٠.٩٤ | ٢٩.٨٤ |

المصدر من إعداد الباحثة

يتبيّن من الجدول رقم (٦) أنّ نسبة الودائع لأجلٍ تفوق الودائع الجارية وودائع التّوفير خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣)؛ حيث بلغت نسبتها من إجمالي الودائع نسبةً تتراوح بين (٥٢٪-٦٥٪), ومع بداية عام ٢٠١٤ بدأت نسبة الودائع الجارية تزداد مقابل تراجع نسبة الودائع لأجل؛ حيث تراوحت بين (٥٠٪-٧١٪) خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢)، وبالنّسبة إلى ودائع التّوفير فقد بلغت من إجمالي الودائع -خلال فترة الدّراسة- نسبةً تراوحت بين (١٪-٤٪).

ويوضّح الشكلّ الآتي تطوّر هيكلّ الودائع في مصرف سوريّة والمهجر خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢م):

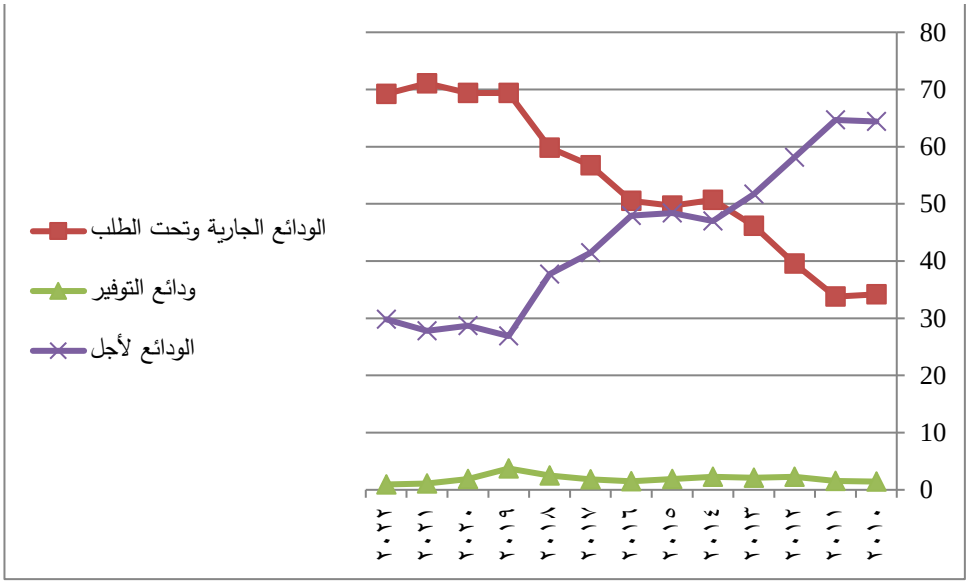


الشكلّ رقم (٣) هيكلّ ودائع مصرف سوريّة والمهجر

**٣-٢-٤هيكلّ ودائع العملاء في مصرف الائتمان الأهلي**

**أولاً: تطوّر حجم ودائع العملاء لدى مصرف الائتمان الأهليّ خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):**

الجدول رقم (٧-٣) حجم ودائع العملاء القيم بالمليار ليرة سوريّة

| السنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٢٤.٥ | ٤.٤ | ٥٢.٩ | ٨١.٨ |
| ٢٠١١ | ١٥ | ٢.٨ | ٣٢.١ | ٤٩.٩ |
| ٢٠١٢ | ١٥.٣ | ٢.٨ | ٢٠.٥ | ٣٨.٦ |
| ٢٠١٣ | ١٦ | ٣.٤ | ٢٢.٧ | ٤٢.١ |
| ٢٠١٤ | ٢٥ | ٤.٧ | ١٩.٣ | ٤٩ |
| ٢٠١٥ | ١٩.٤ | ٤.٣ | ٢١.٢ | ٤٤.٩ |
| ٢٠١٦ | ٢٥.٤ | ٤.٤ | ٢٠.٩ | ٥٠.٧ |
| ٢٠١٧ | ٢٢.٨ | ٦.١ | ٢٦.٨ | ٥٥.٧ |
| ٢٠١٨ | ٣٦.٥ | ٧.٨ | ٢١.٩ | ٦٦.٢ |
| ٢٠١٩ | ٣٤.٢ | ٩.٢ | ٢١.٥ | ٦٤.٩ |
| ٢٠٢٠ | ٤٧.٧ | ٩.٧ | ٤٦.٤ | ١٠٣.٨ |
| ٢٠٢١ | ١٢٢.٩ | ١٠.٧ | ٦٣.٤ | ١٩٧ |
| ٢٠٢٢ | ١٥٧.٥ | ١٠.١ | ٨٠.٥ | ٢٤٨.١ |

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السّنويّة المنشورة لمصرف الائتمان الأهلي

نلاحظ من الجدول رقم (٧) أنّ إجمالي حجم الودائع في مصرف الائتمان الأهليّ قد انخفض في عام ٢٠١١، ولم يستقرّ حتى عام ٢٠١٦؛ وذلك بسبب الأزمة التي مرّت بها سوريّة, وبعدها ارتفع ليبلغ أعلى مستوى بمقدار (٢٤٨.١) مليار في عام ٢٠٢٢.

**ثانياً: تطوّر هيكلّ ودائع العملاء في مصرف الائتمان الأهلي خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):**

الجدول رقم (٨-٣) هيكلّ ودائع العملاء نسبة مئوية

| السنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٢٩.٩٥ | ٥.٣٧ | ٦٤.٦٦ |
| ٢٠١١ | ٣٠.٠٦ | ٥.٦١ | ٦٤.٣٢ |
| ٢٠١٢ | ٣٩.٦٣ | ٧.٢٥ | ٥٣.١٠ |
| ٢٠١٣ | ٣٨ | ٨.٠٧ | ٥٣.٩١ |
| ٢٠١٤ | ٥١.٠٢ | ٩.٥٩ | ٣٩.٣٨ |
| ٢٠١٥ | ٤٣.٢٠ | ٩.٥٧ | ٤٧.٢١ |
| ٢٠١٦ | ٥٠.٠٩ | ٨.٦٧ | ٤١.٢٢ |
| ٢٠١٧ | ٤٠.٩٣ | ١٠.٩٥ | ٤٨.١١ |
| ٢٠١٨ | ٥٥.١٣ | ١١.٧٨ | ٣٣.٠٨ |
| ٢٠١٩ | ٥٢.٦٩ | ١٤.١٧ | ٣٣.١٢ |
| ٢٠٢٠ | ٤٥.٩٥ | ٩.٣٤ | ٤٤.٧٠ |
| ٢٠٢١ | ٦٢.٣٨ | ٥.٤٣ | ٣٢.١٨ |
| ٢٠٢٢ | ٦٣.٤٨ | ٤.٠٧ | ٣٢.٤٤ |

المصدر من إعداد الباحثة

يتبيّن من هيكلّ ودائع العملاء في بنك الائتمان الأهليّ أنّ نسبة الودائع لأجلٍ كانت الأكبر بين الودائع خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣), وفي عام ٢٠١٨ أصبحت الودائع الجارية تأخذ النّسبة الأكبر في هيكلّية الودائع؛ حيث تراوحت بين (٤٦٪-٦٢٪), بينما تراوحت نسبة ودائع التّوفير في هيكلّية الودائع خلال فترة الدّراسة بين (٥٪-١٤٪).

ويوضّح الشكلّ الآتي تطوّر هيكلّ الودائع في مصرف الائتمان الأهلي خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢م):

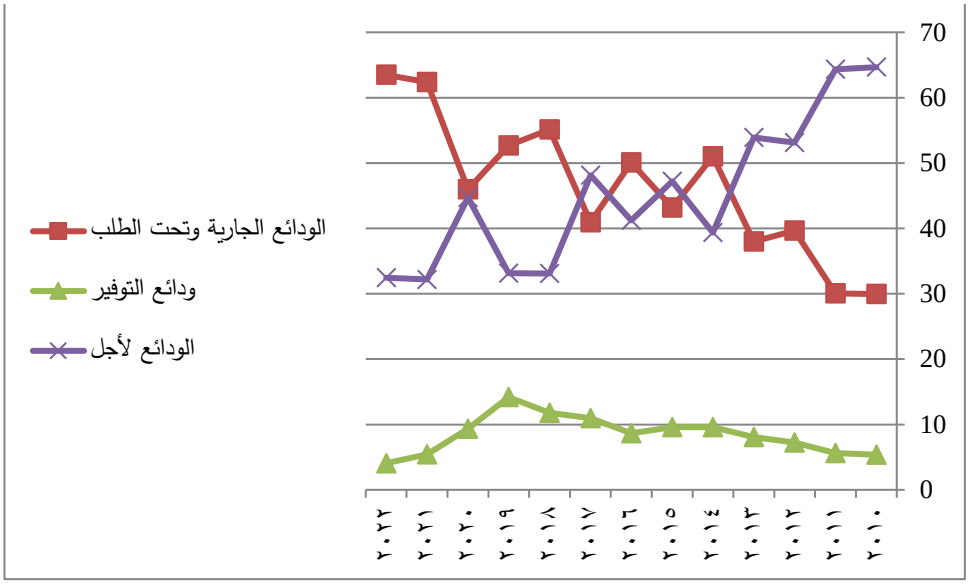


الشكلّ رقم (٤) هيكلّ ودائع مصرف الائتمان الأهلي

**٣-٢-٥هيكلّ ودائع العملاء في مصرف فرنسبنك**

**أولاً: تطوّر حجم ودائع العملاء لدى مصرف فرنسبنك خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):**

الجدول رقم (٩-٣) حجم ودائع العملاء القيم بالمليار ليرة سوريّة

| السنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ١.٢ | ٠.٠٤ | ١١.٨ | ١٣.١ |
| ٢٠١١ | ١.٤ | ٠.٠٩ | ١١.٦ | ١٣.١ |
| ٢٠١٢ | ٣ | ٠.٢ | ١٣.١ | ١٦.٣ |
| ٢٠١٣ | ٣.٨ | ٠.٢ | ١٧.١ | ٢١.١ |
| ٢٠١٤ | ٤.٥ | ٠.٤ | ١٧.٥ | ٢٢.٤ |
| ٢٠١٥ | ٦.٧ | ٠.٣ | ٢٥.٨ | ٣٢.٨ |
| ٢٠١٦ | ٧.٨ | ٠.٤ | ٣٦.١ | ٤٤.٣ |
| ٢٠١٧ | ٩.١ | ٠.٦ | ٣٩.٨ | ٤٩.٥ |
| ٢٠١٨ | ١٠.٦ | ١.٨ | ٥٢.٣ | ٦٤.٧ |
| ٢٠١٩ | ٢٠.٧ | ٣.٣ | ٥٣.٥ | ٧٧.٥ |
| ٢٠٢٠ | ٧٥.٣ | ٣.١ | ٦٤.٩ | ١٤٣.٣ |
| ٢٠٢١ | ١٤٠.٥ | ٣.١ | ٩٨.٣ | ٢٤١.٩ |
| ٢٠٢٢ | ١٣١.٣ | ٣.٢ | ١٠٩.٩ | ٢٤٤.٤ |

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السّنويّة المنشورة لمصرف فرنسبنك

نلاحظ من الجدول رقم (٩) أن حجم ودائع العملاء في فرنسبنك كان نفسه في العامين (٢٠١٠-٢٠١١)؛ حيث بلغ (١٣.١) ملياراً, ومع بداية عام ٢٠١٢ بدأ يزداد –وباستمرار– حتّى بلغ أعلى مستوى له في السّنة الأخيرة من فترة الدّراسة بمقدار (٢٤٤.٤) مليار.

**ثانياً: تطوّر هيكلّ ودائع العملاء في مصرف فرنسبنك خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):**

الجدول رقم (١٠-٣) هيكلّ ودائع العملاء نسبة مئوية

| السنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٩.١٦ | ٠.٧٦ | ٩٠.٠٧ |
| ٢٠١١ | ١٠.٦٨ | ٠.٧٦ | ٨٨.٥٤ |
| ٢٠١٢ | ١٨.٤٠ | ١.٢٢ | ٨٠.٣٦ |
| ٢٠١٣ | ١٨ | ٠.٩٤ | ٨١.٠٤ |
| ٢٠١٤ | ٢٠.٠٨ | ١.٧٨ | ٧٨.١٢ |
| ٢٠١٥ | ٢٠.٤٢ | ٠.٩١ | ٧٨.٦٥ |
| ٢٠١٦ | ١٧.٦٠ | ٠.٩٠ | ٨١.٤٨ |
| ٢٠١٧ | ١٨.٣٨ | ١.٢١ | ٨٠.٤٠ |
| ٢٠١٨ | ١٦.٣٨ | ٢.٧٨ | ٨٠.٨٣ |
| ٢٠١٩ | ٢٦.٧٠ | ٤.٢٥ | ٦٩.٠٣ |
| ٢٠٢٠ | ٥٢.٥٤ | ٢.١٦ | ٤٥.٢٨ |
| ٢٠٢١ | ٥٨.٠٨ | ١.٢٨ | ٤٠.٦٣ |
| ٢٠٢٢ | ٥٣.٧٢ | ١.٣٠ | ٤٤.٩٦ |

المصدر من إعداد الباحثة

يتبيّن لدينا من الجدول رقم (١٠) أنّ الودائع لأجل قد شكلّت النّسبة العظمى من هيكلّية الودائع؛ حيث تراوحت بين (٦٩٪-٩٠٪), لتأتي بعدها الودائع الجارية بنسبة (٩٪-٢٧٪)، ومن ثمّ ودائع التّوفير التي تراوحت نسبتها بين (٠.٧٦٪-٤٪)، وذلك خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩), وفي (٢٠٢٠-٢٠٢٢) زادت نسبة الودائع الجارية على الودائع لأجل؛ حيث تراوحت بين (٥٢٪-٥٨٪) من إجمالي الودائع, بينما تراوحت نسبة الودائع لأجل بين (٤١٪-٤٥٪) وودائع التّوفير بين (١٪-٢٪).

ويوضّح الشكلّ الآتي تطوّر هيكلّ الودائع في مصرف فرنسبنك خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢م):

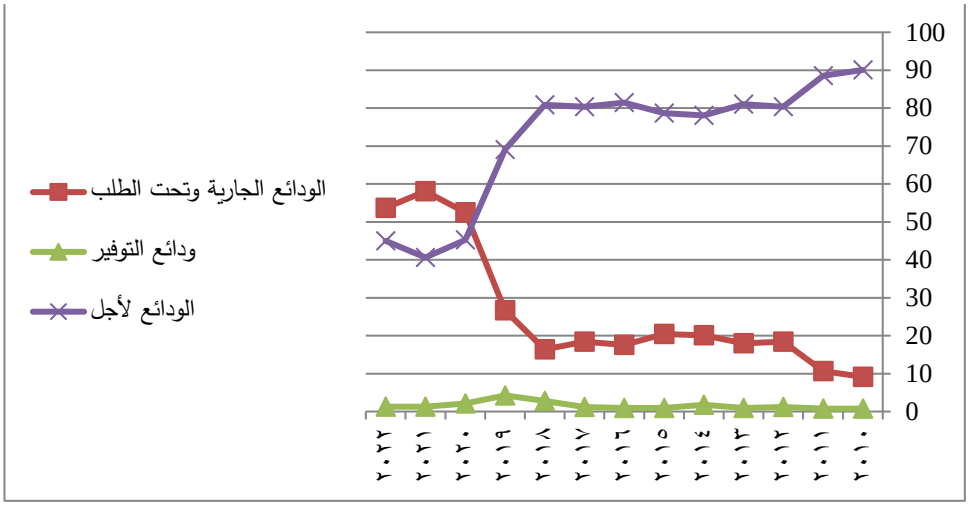


الشكلّ رقم (٥) هيكلّ ودائع مصرف فرنسبنك

**٣-٢-٦ هيكلّ ودائع العملاء في مصرف قطر الوطنيّ- سوريّة**

**أولاً: تطوّر حجم ودائع العملاء لدى مصرف قطر الوطنيّ- سوريّة خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):**

الجدول رقم (١١-٣) حجم ودائع العملاء القيم بالمليار ليرة سوريّة

| السنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ١.٢ | ٠.٠٧ | ٣.١ | ٤.٤ |
| ٢٠١١ | ١.٨ | ٠.١ | ٣.٤ | ٥.٣ |
| ٢٠١٢ | ٢.٢ | ٠.٢ | ٢.٥ | ٤.٩ |
| ٢٠١٣ | ٢.٨ | ٠.٢ | ٣.٤ | ٦.٤ |
| ٢٠١٤ | ٣.٤ | ٠.٤ | ٥.١ | ٨.٩ |
| ٢٠١٥ | ٤.١ | ٠.٤ | ٥.٩ | ١٠.٤ |
| ٢٠١٦ | ٤.٩ | ٠.٣ | ٩ | ١٤.٢ |
| ٢٠١٧ | ٧.٥ | ٠.٧ | ١٠.٩ | ١٩.١ |
| ٢٠١٨ | ١١.٩ | ١.٢ | ١٠.١ | ٢٣.٢ |
| ٢٠١٩ | ١٥.٩ | ١.٧ | ١٠.٢ | ٢٧.٨ |
| ٢٠٢٠ | ٣٣.٥ | ١.٦ | ١٤.٨ | ٤٩.٩ |
| ٢٠٢١ | ٥٦.٥ | ١.٨ | ٣٤.٧ | ٩٣ |
| ٢٠٢٢ | ٦٨.٨ | ١.٩ | ٧١.١ | ١٤١.٨ |

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السّنويّة المنشورة لمصرف قطر الوطني-سوريّة

نلاحظ من الجدول رقم (١١) أنّ حجم الودائع قد انخفض في عام ٢٠١٢، ويعود السّبب للأزمة, لكن مع

بداية عام ٢٠١٣ بدأ يزداد تدريجيّاً ليبلغ أعلى مستوى في عام ٢٠٢٢ بمقدار (١٤١.٨) مليار.

**ثانياً: تطوّر هيكلّ ودائع العملاء في مصرف قطر الوطنيّ- سوريّة خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):**

الجدول رقم (١٢-٣) هيكلّ ودائع العملاء نسبة مئوية

| السنوات | الودائع الجارية وتحت الطّلب | ودائع التّوفير | الودائع لأجل |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٢٧.٢٧ | ٢.٢٧ | ٧٠.٤٥ |
| ٢٠١١ | ٣٣.٩٦ | ١.٨٨ | ٦٤.١٥ |
| ٢٠١٢ | ٤٤.٨٩ | ٤.٠٨ | ٥١.٠٢ |
| ٢٠١٣ | ٤٣.٧٥ | ٣.١٢ | ٥٣.١٢ |
| ٢٠١٤ | ٣٨.٢٠ | ٤.٤٩ | ٥٧.٣٠ |
| ٢٠١٥ | ٣٩.٤٢ | ٣.٨٤ | ٥٦.٧٣ |
| ٢٠١٦ | ٣٤.٥٠ | ٢.١١ | ٦٣.٣٨ |
| ٢٠١٧ | ٣٩.٢٦ | ٣.٦٦ | ٥٧.٠٦ |
| ٢٠١٨ | ٥١.٢٩ | ٥.١٧ | ٤٣.٥٣ |
| ٢٠١٩ | ٥٧.١٩ | ٦.١١ | ٣٦.٦٩ |
| ٢٠٢٠ | ٦٧.١٣ | ٣.٢٠ | ٢٩.٦٥ |
| ٢٠٢١ | ٦٠.٧٥ | ١.٩٣ | ٣٧.٣١ |
| ٢٠٢٢ | ٤٨.٥١ | ١.٣٣ | ٥٠.١٤ |

**المصدر من إعداد الباحثة**

من خلال دراسة هيكلّ ودائع العملاء في مصرف قطر الوطني-سوريّة نلاحظ أن الودائع لأجل تشكلّ النّسبة الأكبر في هيكلّ الودائع وذلك خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧) حيث بلغت نسبة تتراوح بين (٥١٪-٧٠٪), وبعد هذه الفترة أصبحت نسبة الودائع الجارية أكبر من نسبة الودائع لأجل حيث تراوحت بين (٥١٪-٦٧٪) من إجمالي الودائع, لكن في عام ٢٠٢٢ زادت نسبة الودائع لأجل على نسبة الودائع الجارية, أمّا ودائع التّوفير فقد تراوحت نسبتها في هيكلّ الودائع بين (٢٪-٦٪).

ويوضّح الشكلّ الآتي تطوّر هيكلّ الودائع في مصرف قطر الوطني–سوريّة خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠–٢٠٢٢م):

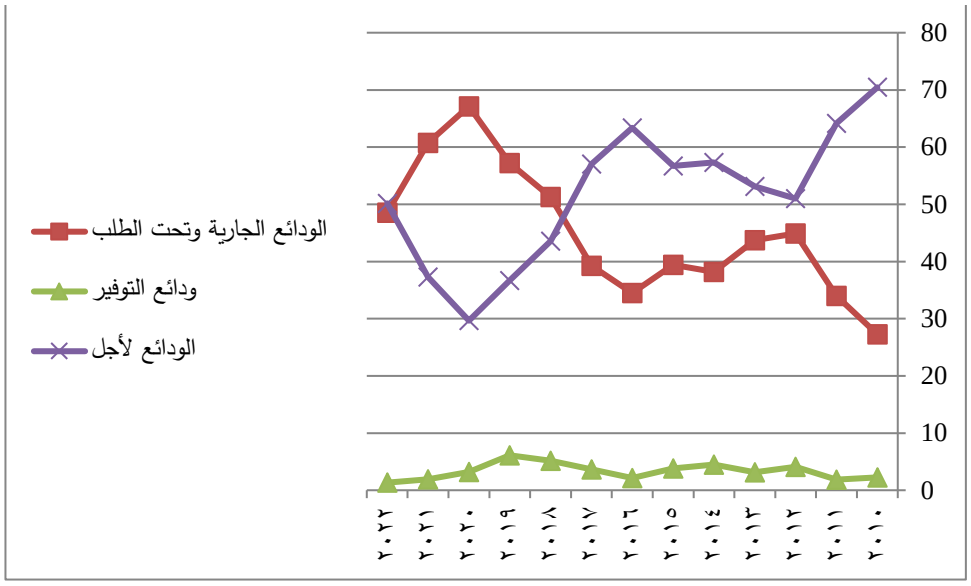


الشكلّ رقم (٦) هيكلّ ودائع مصرف قطر الوطني–سوريّة

## المبحث الثّالث

## ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة

إنّ الهدف الرّئيس للمصارف التّجاريّة هو تعظيم ثروة الملاك, ويرتبط هذا المفهوم بالعديد من المؤشّرات، أهمّها مؤشّرات الرّبحيّة؛ لأنها تعمل على قياس مستوى الأداء الكلّيّ للمصارف من دون تمييز, بالإضافة إلى أنّ الأرباح من أهمّ العوامل التي تساعد على جذب العملاء إلى المصارف.

### ٣-٣-١ معدّل العائد على حقوق الملكيّة للمصارف التّجاريّة الخاصّة عيّنة البحث:

يقيس هذا المعدّل مقدار العائد الذي يحصل عليه الملّاك نتيجة استثمار أموالهم في المصرف؛ إذ يقيس العلاقة بين صافي الرّبح بعد الضّريبة وبين صافي حقوق الملكيّة. ويبيّن الجدول رقم (١٣) تطوّر معدّل العائد على حقوق الملكيّة للمصارف التّجاريّة الخاصّة عيّنة البحث خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):

الجدول رقم (١٣-٣) معدّل العائد على حقوق الملكيّة

| السنوات | بيمو السعودي الفرنسي | الدّوليّ للتجارة والتمويل | سوريّة والمهجر | فرنسبنك | الائتمان الأهلي | قطر الوطني-سوريّة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٪١٣.٣٨ | ٪١٢.٥٢ | ٪١٤.٣٥ | ٪٠.٣٤ | ٪٩.٩٣ | ٪٠.٥٠- |
| ٢٠١١ | ٪٩.٥٠ | ٪١٢.٩١ | ٪١٠.٣٨ | ٪٣.٧٢ | ٪١.٦٤ | ٪٤.٣٥ |
| ٢٠١٢ | ٪٠.٥٩ | ٪٧.٨١ | ٪١.٠٩ | ٪١.٣٧ | ٪٠.٠٨ | ٪١٤.٩٠ |
| ٢٠١٣ | ٪٢٢.١٠ | ٪٠.٠٣ | ٪٣.٠١ | ٪٤.٥١ | ٪٤.٣٥ | ٪٣١.٩٤ |
| ٢٠١٤ | ٪٢٠.٧٢ | ٪٠.٠٦ | ٪٢٥.٧٥ | ٪٣٣.٦٣ | ٪٢٩.١٢ | ٪٢٣.٤٨ |
| ٢٠١٥ | ٪٣٧.٢٦ | ٪٠.٢٤ | ٪٤٥.٣٧ | ٪٤٨.٢٦ | ٪٣٧.٤٠ | ٪٣٦.٢١ |
| ٢٠١٦ | ٪٣٦.٥٩ | ٪٤٠.٣٩ | ٪٣٥.٦١ | ٪٤٤.٥٠ | ٪٤١.٢٠ | ٪٣٣.٣٨ |
| ٢٠١٧ | ٪٧.٦١- | ٪١٣.٢٦ | ٪٣.٥٧- | ٪٢٢.٠٩- | ٪١٣.٤٣- | ٪١٧.٢٩- |
| ٢٠١٨ | ٪٩.٢٤ | ٪١٣.٢٦ | ٪٨.٣٥ | ٪٠.٢٢ | ٪٤.٤٩ | ٪٠.٨٣ |
| ٢٠١٩ | ٪٨.٥٧ | ٪٣.٣٤ | ٪٠.٨٩ | ٪٢.٠٦ | ٪٤.٣٠ | ٪٢.٤٤ |
| ٢٠٢٠ | ٪٥٧.٧٦ | ٢٣.٥٨٥ | ٪٥٧.٧١ | ٪٧٠.٣٤ | ٪٥٧.٩٤ | ٪٦٥.١١ |
| ٢٠٢١ | ٪٧٩.٥٥ | ٪٤٥.٣٢ | ٪٤٨.٤٥ | ٪٤٣.٠٤ | ٪٥١.٨٢ | ٪٥٠.٣٣ |
| ٢٠٢٢ | ٪٢٠.٦٥ | ٪١٩.٣٠ | ٪٩.٥٤ | ٪١٧.١٦ | ٪١٧.٣٧ | ٪١٧.٥١ |

**المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على النسب الماليّة المنشورة للمصارف في سوق دمشق للأوراق الماليّة**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٣) تأثّر العائد على حقوق الملكيّة بالأزمة في سوريّة؛ إذْ ظهر ذلك ظهوراً واضحاً في عام ٢٠١٢؛ حيث شهدت معظم المصارف انخفاضاً ملحوظاً في العائد على حقوق الملكيّة, ليعاود الارتفاع بعدها؛ حيث حقّق مصرف فرنسبنك أعلى عائدٍ بين المصارف التّجاريّة عيّنة الدّراسة خلال (٢٠١٤-٢٠١٦) بالإضافة إلى عام ٢٠٢٠, وفي عام ٢٠١٧ ظهر العائد على حقوق الملكيّة موجباً لدى المصرف الدّوليّ للتّجارة والتّمويل حيث بلغَ (١٣.٢٦٪), بينما ظهر سالباً لدى بقيّة المصارف مما يعكس

اختلاف الأداء المالي بين المصارف وربما يشير إلى تحقيق أرباحاً تشغيليّة أو اختلاف بهيكل التمويل والاستثمار.

كما حقّق مصرف بيمو السّعوديّ الفرنسيّ أعلى عائد بين المصارف التّجاريّة عيّنة الدّراسة في عام ٢٠١٩ وفي عامي ٢٠٢٢,٢٠٢١.

ويوضّح الشكلّ رقم (٧) معدّل العائد على حقوق الملكيّة في المصارف التّجاريّة الخاصّة عيّنة البحث خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢م):

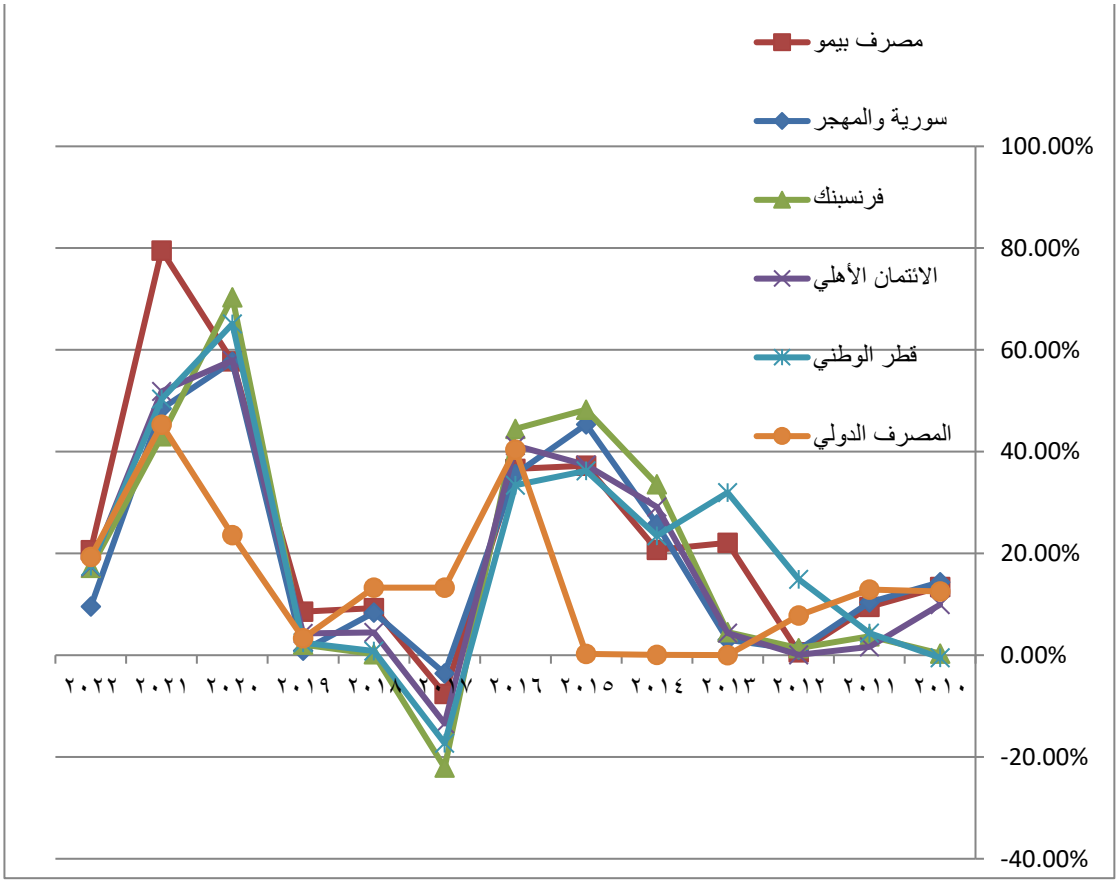


الشكلّ رقم (٧) معدّل العائد على حقوق الملكيّة

**٣-٣-٢ معدّل العائد على الأصول للمصارف التّجاريّة الخاصّة عيّنة البحث:**

يقيس هذا المعدّل قدرة الأصول على توليد الأرباح؛ إذْ يقيس العلاقة بين صافي الرّبح بعد الضَّريبة وبين إجمالي الأصول. ويبيّن الجدول رقم (١٤) تطوّر معدّل العائد على الأصول للمصارف عيّنة البحث خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢):

الجدول رقم (١٤-٣) العائد على الأصول

| السنوات | بيمو السعودي الفرنسي | الدّوليّ للتجارة والتمويل | سوريّة والمهجر | فرنسبنك | الائتمان الأهلي | قطر الوطني-سوريّة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٪٠.٥٨ | ٪١.١٧ | ٪٠.٧٧ | ٪٠.٠٢ | ٪٠.٧٣ | ٪٠.٤٠- |
| ٢٠١١ | ٪٠.٨٧ | ٪١.٦٤ | ٪٠.٨٢ | ٪٠.٤٨ | ٪٠.١٨ | ٪٥.٤٠ |
| ٢٠١٢ | ٪٠.٠٥ | ٪١.١٦ | ٪٠.١١ | ٪٠.١٧ | ٪٠.٠١ | ٪١١.٤٠ |
| ٢٠١٣ | ٪١.٦٩ | ٪٠ | ٪٠.١٩ | ٪٠.٤٧ | ٪٠.٥٨ | ٪٢٤.٤١ |
| ٢٠١٤ | ٪١.٦٨ | ٪٠.٠١ | ٪١.٨٨ | ٪٤.٣٩ | ٪٤.٦٠ | ٪١٧.٣٧ |
| ٢٠١٥ | ٪٣.٨٨ | ٪٠.٠٢ | ٪٤.٤٧ | ٪٧.٣٤ | ٪٧.٤٣ | ٪٢٨.٦٩ |
| ٢٠١٦ | ٪٤.٤٠ | ٪٤.٦٢ | ٪٤ | ٪٩.٧٢ | ٪١٠.٨٢ | ٪٢٦.٠٢ |
| ٢٠١٧ | ٪٠.٨٣- | ٪١.٥٦ | ٪٠.٤٢- | ٪٤.٤٦- | ٪٢.٩٣- | ٪١٢.٥٨- |
| ٢٠١٨ | ٪٠.٩٢ | ٪١.٥٦ | ٪١.١٤ | ٪٠.٠٤ | ٪٠.٩٥ | ٪٠.٥٨ |
| ٢٠١٩ | ٪٠.٨٤ | ٪٠.٤٢ | ٪٠.١٦ | ٪٠.٣٢ | ٪١.٠١ | ٪١.٦٣ |
| ٢٠٢٠ | ٪٦.٦٠ | ٪٣.٥٠ | ٪١١.٢٣ | ٪١٨.٤٩ | ٪١٦.١٣ | ٪٤٨.٢١ |
| ٢٠٢١ | ٪٩.٣١ | ٪٩.١٨ | ٪١١.٦٤ | ٪١١.٥٨ | ٪١٩.٥٢ | ٪٣٧.٢٥ |
| ٢٠٢٢ | ٪٣.٣١ | ٪٤.٥٤ | ٪٢.١٧ | ٪٥.٣٠ | ٪٦.٥٦ | ٪١٢.٦٨ |

**المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على النسب الماليّة المنشورة للمصارف في سوق دمشق للأوراق الماليّة**

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (١٤) انخفاض معدّل العائد على الموجودات في عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى تأثّر المصارف عيّنة الدّراسة بالأزمة في سوريّة, ونلاحظ أيضاً أنّ مصرف قطر الوطنيّ-سوريّة قد حقّق أعلى عائد على الموجودات بين المصارف عيّنة الدّراسة في معظم سنوات الدّراسة, بينما حقّق المصرف الدّوليّ للتّجارة والتّمويل أدنى عائد على الموجودات وذلك في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وقد يعود ذلك إلى تفاوت في كفاءة إدارة الأصول, واستراتيجيات الاستثمار, وهيكل التمويل, وأداء المصرف في ظل الظروف الاقتصاديّة.

ويوضّح الشكلّ رقم (٨) معدّل العائد على الأصول في المصارف التّجاريّة الخاصّة عيّنة البحث خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢م):

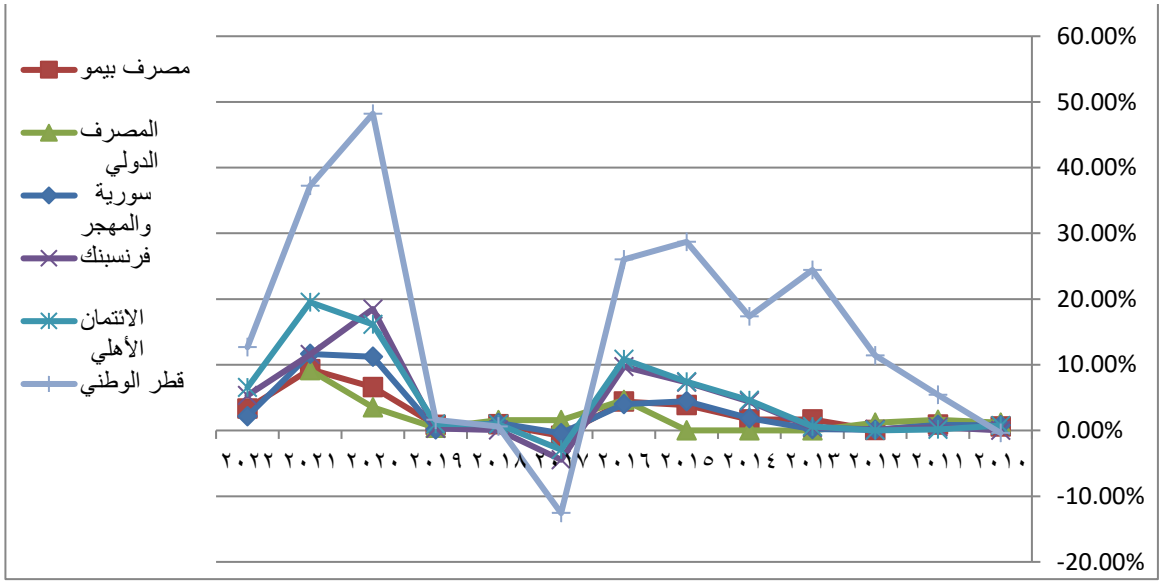


الشكلّ رقم (٨) معدّل العائد على الأصول

# الفصل الرّابع
# الدّراسة الإحصائيّة

# الفصل الرّابع
# الدّراسة الإحصائيّة

**مقدّمة:**

يتناولُ هذا المبحث الدّراسةَ الإحصائيّة، واختبار فرضيّات البحث وتحليلها، بالإضافة إلى عرض النّتائج ومناقشتها؛ وذلك من خلال إجراء التّحليل الإحصائيّ على بيانات المصارف عيّنة البحث البالغ عددها ٦ مصارف أُخْتِيْرَتْ عشوائيًّاً؛ حيث جُمِعَتْ البيانات الماليّة لأغراض التّحليل من التّقارير السّنويّة المنشورة لكلّ مصرف خلال الفترة الزّمنيّة (٢٠١٠-٢٠٢٢)، وذلك باستخدام أسلوب البيانات الزّمنيّة المقطعيّة ( Panel Data) للمصارف مجتمعة.

وتمَّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأوّل: مفهوم البيانات الزّمنيّة المقطعيّة

المبحث الثّاني: اختبار فرضيات البحث

## المبحث الأوّل
## مفهوم البيانات الزّمنيّة المقطعيّة (Panel Date)

### 4-١-١ تعريف البيانات الزّمنيّة المقطعيّة

تعرّف هذه البيانات بأنّها بياناتٌ مقطعيٌّة مقاسةٌ في فترات زمنيّةٍ معيّنةٍ؛ إذْ تشمل المشاهدات المقطعيّة: الدّول, المحافظات, المؤسّسات...الخ, وتعود الفائدة الرّئيسةُ من استخدامها إلى زيادة الدّقة من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعيّة بعدد الفترات الزّمنيّة.

### ٤-١-٢أهمّيّة البيانات الزّمنيّة المقطعيّة

اكتسبت نماذج البيانات الزّمنيّة المقطعيّة اهتماماً بالغاً في الدّراسات الاقتصاديّة؛ لأنّها تأخذ في الاعتبار أثر التّغيّر في الزّمن، وكذلك أثر التّغيّر في المشاهدات المقطعيّة.[١]

وتمتاز هذه البيانات بأنّها تعطي نتائج أكثرَ دقّة؛ لأنّها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزّمنيّ في السّلسلة الزّمنيّة, وكذلك ذات البعد المقطعيّ في الوحدات المختلفة، بالإضافة إلى أنّها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفرديّة, وتعطي بيانات أكثر فائدة وتنوّعاً, وأقلّ ارتباطاً بين المتغيّرات, وعدداً كبيراً من درجات الحريّة, بالإضافة إلى التّخفيف من مشكلة الارتباط الذّاتي التي تواجه السّلاسل الزّمنيّة.[٢]

وتأتي نماذج البيانات الزّمنيّة المقطعيّة في ثلاثة أشكال رئيسة هي:

---

[١] الجمال, زكريا, ٢٠١٢, "اختيار النّموّذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائيّة, بحث منشور, المجلة العراقية للعلوم الإحصائيّة, العراق , ص ٢٦٦-٢٨٥.

[٢] Baltagi, B.H. 2000, "Econometric Analysis of Panel Data", 2nd Edition, Johan Wiley & sons, New York, USA.

### ٤-١-٢-١ نموذج الانحدار التّجميعيّ Pooled Regression Model

يعدّ هذا النّموّذج أبسط نماذج البيانات الزّمنيّة المقطعيّة؛ حيث تكون فيه جميع المعاملات βj, αi ثابتةً لجميع الفترات الزّمنيّة, أي يهمل تأثير الزّمن, ويكتب على الشكلّ الآتي:

$$Yit= \alpha + \sum_{j=1}^{k} \beta jXj\ (it) + \varepsilon it \qquad ,i= 1,2,3....N \quad , t=1,2,3....T$$

ويُقَدَّر النّموّذج باستخدام طريقة المربّعات الصغرى العاديّة.

### ٤-١-٢-٢ نموذج التّأثيرات الثّابتة Fixed Effects Model

يعمل نموذج التّأثيرات الثّابتة على معرفة سلوك كلّ مجموعة بيانات مقطعية على حدةٍ؛ وذلك من خلال جعل معلمة القطع α مختلفةً من مجموعة لأخرى مع بقاء معاملات الميل βj ثابتة لكلّ مجموعة بيانات مقطعيّة, ويُكتب بالصيغة الآتية:

$$Yit= \alpha i + \sum_{j=1}^{k} \beta jXj\ (it) + \varepsilon it \qquad ,i= 1,2,3....N \quad , t=1,2,3....T$$

ويقصد بمصطلح التّأثيرات الثابتة: أنّ المعلمة α لكلّ مجموعة بيانات مقطعية لا تتغيّر خلال الزّمن، وإنّما يكون التغيّر فقط في مجاميع البيانات المقطعيّة, ويُقَدَّرُ النّموّذج باستخدام طريقة المربّعات الصّغرى للمتغيّرات الوهميّة؛ وذلك من خلال إضافة متغيّرات وهميّةٍ عددها (N-1)، وبعد إضافة المتغيّرات الوهميّة يأخذ النّموّذج الصّيغة الآتية:

$$Yit= \alpha 1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha dDd + \sum_{j=1}^{k} \beta j\ Xj\ (it) + \varepsilon it\ , \qquad i= 1,2,3....N \quad , t=1,2,3....T$$

حيث يمثّل المقدار $\alpha 1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha dDd$ التّغيّر في المجاميع المقطعيّة لمعلمة القطع α.

### ٤-١-٢-٣ نموذج التّأثيرات العشوائيّة Random Effects Model

في نموذج التّأثيرات الثّابتة يكون حدّ الخطأ εit ذا توزيع طبيعيّ بمتوسّطٍ مقداره صفر، وتباين مساوٍ $\sigma\varepsilon^2$، ولكي تكون معلمات نموذج التّأثيرات الثّابتة صحيحةً وغيرَ متحيّزة لا بدّ من ثبات التّباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعيّة, وليس هناك أيّ ارتباطٍ ذاتيٍّ بين كلّ مجموعةٍ من المشاهدات المقطعيّة في فترة زمنيّةٍ معيّنةٍ, أمّا في حالة عدم توافر أيّ شرط من الشّروط السّابقة يُسْتَخْدَمُ نموذج التّأثيرات العشوائيّة.

في نموذج التّأثيرات العشوائيّة يعامل معامل القطع αi بوصفه متغيّراً عشوائيّاً له مقدارٌ ثابتٌ μ لذا:

$$\alpha i = \mu + vi \qquad i= 1,2,...N$$

وبذلك يأخذ نموذج التّأثيرات العشوائيّة الصّيغة الآتية:

$$Yit = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta j\ Xj\ (it) + vi + \varepsilon it \quad , i= 1,2,3....N \quad , t=1,2,3....T$$

حيث يمثّل vi حدّ الخطأ في مجموعة البيانات الزّمنيّة المقطعيّة i المعبّر عن الانحرافات العشوائيّة لكلّ مجموعة من البيانات خلال الفترة الزّمنيّة، تلك التي ترجع إلى عواملَ أخرى خارج حدود النّموّذج, ويُقَدَّرُ النّموّذج باستخدام طريقة المربعات الصّغرى المعمَّمة.

### ٤-١-٣ اختيار النّموّذج المناسب

لاختيار النّموّذج المناسب لا بدَّ بدايةً من إجراء اختبار التّجانسHsiao؛ فإذا كانت قيمة هذا الاختبار أصغر من القيمة الجدوليّة أو تساويها عندئذٍ، فإنّنا نقبل فرضيّة العدم، التي تنصّ على قبول نموذج الانحدار التّجميعيّ, ونرفض الفرضيّة البديلة التي تشير إلى أنّ الاختيار الأنسب سيتجّه نحو التّأثيرات الفرديّة، والاختيار بين نموذج التّأثيرات الثّابتة ونموذج التّأثيرات العشوائيّة, ويتحقّق ذلك من خلال اختبارHausman.

#### ٤-١-٣-١ اختبار التّجانسHsiao :

اختبار التّجانس الكلّي للمعالم βi وللثّابت αi

فرضيّة العدم: β=βi و Ho: α=αi

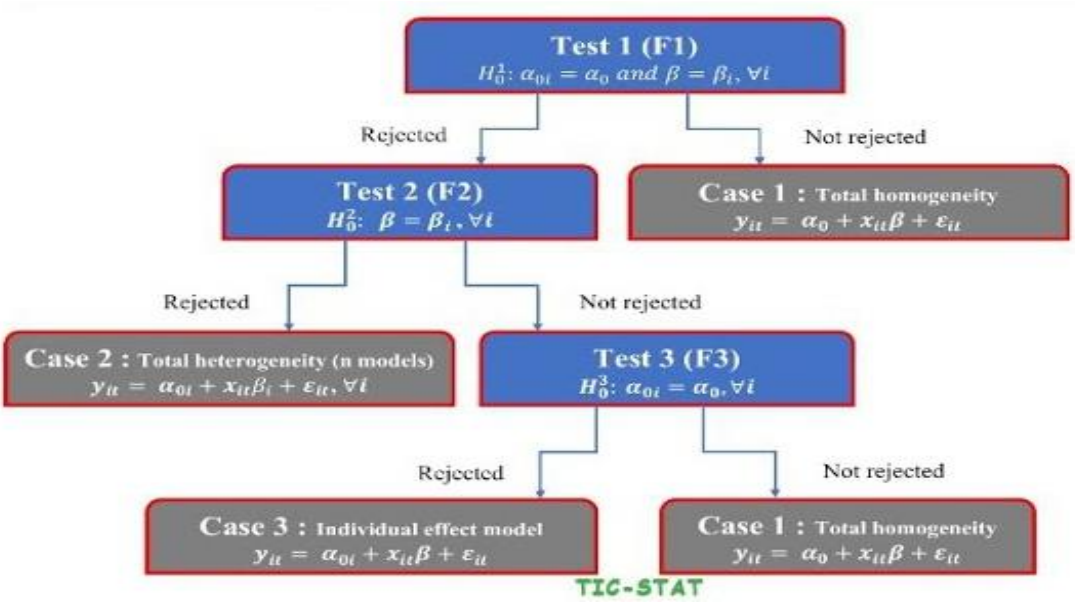


إذا كان لدينا N من المشاهدات المقطعية خلال فترة زمنية T فإنَّ نموذج السلاسل الزمنية المقطعية يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha i + \sum_{j=1}^{k} \beta j X_j (it) + \varepsilon it \qquad ,i= 1,2,3....N \quad , t=1,2,3....T$$

حيثُ أنَّ:

Yit: قيمة المتغير التابع في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t

αi: قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة I (الثابت)

Bj: قيمة ميل الانحدار

βjXj (it): المتغيّر المستقل j في المشاهدة i عند الفترة t.

Єit: قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

إنَّ استخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية يتطلّب أولاً التحقق من تجانس البيانات محل الدراسة, وإمكانية تطبيق هذه النماذج من عدمها, وذلك من خلال اختبار Hsiao المقدم عام ١٩٨٦ ويُطبّق الاختبار وفق

ثلاث مراحل كما يلي:

١-مرحلة اختبار التجانس الكلي:

أي التَّأكُد أنَّ الثَوابت $\alpha i$ والمُعَامِلَات $\beta ji$ متطابقة وفقاً للفرضية التالية:

$$H_0^1: \alpha i = \alpha,\ \beta i = \beta$$

ويتم اتخاذ القرار بناءً على قيمة إحصائية Fisher($F_1$) وتحسب وفقاً للصيغة الآتية:

$$\mathbf{F1= (SCRc1-SCR)/[(N-1)(K+1)] / SCR/(N*T-N(K+1))}$$

$SCRc_1$: مجموع مربّعات البواقي للنّموذج التّجميعيّ.

SCR: مجموع مربّعات البواقي لنماذج الانحدار لكلّ مفردة.

نقارن الإحصائيّة F1 المحسوبة مع الجدوليّة Ftab بنفس درجات الحريّة, إذا كانت F1<Ftab المحسوبة، نقبل فرضيّة العدم؛ وعليه فإنّ النّموّذج الأمثل هو نموذج التجانس الكلي أي النموذج التجميعيّ.

$$Yit = \alpha+\beta X(it)+\varepsilon it$$

أما إذا كانت F1>Ftab فإنّنا نرفض فرضيّة العدم، وننتقل إلى الخطوة الثّانية لمعرفة إن كان مصدر عدم التّجانس يأتي من $\beta i$.

٢- مرحلة اختبار تجانس المُعَامِلَات $\beta i$:

أي تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات أم لا. ويتم ذلك وفقاً للفرضية الآتية:

$$H_0^2: \beta i = \beta, \ldots$$

ويتم اتخاذ القرار بناءً على قيمة إحصائية Fisher($F_2$) وتحسب وفقاً للصيغة الآتية:

$$\mathbf{F2= (SCRc2-SCR)/((N-1)*K) / SCR/(N*T-N(K+1))}$$

حيثُ $SCRc_2$: مجموع مربعات البواقي لنموذج التّأثيرات الثّابتة.

ففي حال قبول فرضية العدم فإنّه يسمح بنماذج البيانات الزمنية المقطعيّة, وننتقل إلى المرحلة الثّالثة من الاختبار.

وفي حال رفض فرضية العدم يتم رفض بنية البيانات الزمنية المقطعيّة لأنّه في هذه الحالة تكون الثوابت متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل الآتي:

$$Yit = \alpha+\beta iX(i,t)+\varepsilon it$$

٣- مرحلة اختبار تجانس الثوابت $\alpha i$:

أي اختبار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية أنَّ المُعَامِلات $\beta i$ المشتركة لكل المفردات, ويتم ذلك وفقاً للفرضية الآتية:

$$H_0^3: \alpha i = \alpha, \ldots.$$

ويتم اتخاذ القرار بناءً على قيمة إحصائية Fisher($F_3$) وتحسب وفقاً للصيغة الآتية:

$$\mathbf{F3= (SCRc1-SCRc2)/(N-1) / SCRc2/(N*(T-1)-K)}$$

في حالة رفض فرضية العدم نحصل على نموذج تأثيرات فردية ويُمثّل بالصيغة الآتية:

$$Yit = \alpha i + \beta X(it) + \varepsilon it$$

ولاختيار النموذج المناسب عند الأخذ بالتأثيرات الفردية استناداً لنتائج اختبار التجانسHsiao لا بُدَّ من الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية, ويتم ذلك من خلال اختبار Hausman ويتم على النحو الآتي:

$H_0$: نموذج التّأثيرات العشوائيّة هو النّموّذج الملائم.

$H_1$: نموذج التّأثيرات الثابتة هو النّموّذج الملائم.

فإذا كانت P>5% ؛ أي قبول فرضيّة العدم، والنّموّذج نموذج تأثيرات عشوائيّة.

وإذا كانت P<5% ؛ أي رفض العدم، والنّموّذج نموذج تأثيرات ثابتة.

<u>وبناءً على ما سبق:</u>

١- أُخِذَتْ المتغيّرات المستقلّة؛ (x1- x2- x3) مع المتغيّر التّابع (العائد على حقوق الملكيّةy1 ) وتمَّ حساب F1، وكانت النتيجة أنّ: F1 < F(1.75) ؛ عند درجة حريّة بسط (٢٠) ودرجة حريّة مقام (٥٤), أي قبول فرضيّة العدم، والنّموّذج نموذج تجميعيّ.

٢- أُخِذَتْ المتغيّرات المستقلّة؛ (x1- x2- x3) مع المتغيّر التّابع (العائد على الأصولy2) وتمَّ حساب F1، وكانت النتيجة أنّ: F1 > F(1.75) ؛ عند درجة حريّة بسط (٢٠) ودرجة حريّة مقام (٥٤), أي رفض فرضيّة العدم، والنّموّذج نموذج تأثيرات.

لذلك لا بدّ من الانتقال إلى المرحلة الثّانية، وحساب F2 وعند حساب F2 تم التّوصل إلى أنّ:

F2 < F(1.84) ؛ عند درجة حريّة بسط (١٥) ودرجة حريّة مقام (٥٤), أي قبول فرضيّة العدم، وحساب F3, وعند حساب F3 تبيّن أنّ: F3 > F(2.37) ؛ عند درجة حريّة بسط (٥) ودرجة حريّة مقام (٦٩) أي رفض العدم، والانتقال إلى Hausman test لتحديد إذا كانت التّأثيرات ثابتةً أو عشوائيّةً؟

جدول رقم (١-٤) اختبار هوسمان للمصارف عيّنة البحث عند المتغيّر التّابع ROA

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

| Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. |
|---|---|---|---|
| Cross-section random | 2.493395 | 3 | 0.4765 |

يبيّن الجدول (١-٤) نتيجة اختبار Hausman للمصارف عيّنة البحث: أنه عند المتغيّر التّابع معدّل العائد على الأصول p=0.47 وهي أكبر من مستوى المعنوية ٠.٠٥، أي قبول فرضيّة العدم، والنّموّذج الملائم هو: نموذج التّأثيرات العشوائيّة.

## المبحث الثّاني

## اختبار فرضيّات البحث

### ٤-٢-١ اختبار فرضيّات البحث للمصارف عيّنة البحث مجتمعة

بهدف الإجابة على تساؤلات, وفي سبيل تطبيق أهدافه تم وضع الفرضيات الآتية:

**الفرضيّة الرئيسة:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر هيكلّ الودائع في ربحيّة المصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

**ويتفرّع عنها الفرضيّات الفرعيّة الآتية:**

١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة.

٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة.

٣- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة.

٤- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول.

٥- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول.

٦- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتغيّر نسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول.

ولاختبار فرضيّات البحث قامت الباحثة بتطبيق نموذجين من نماذج البيانات الزمنيّة المقطعيّة:

١- الانحدار التّجميعيّ للمصارف عيّنة البحث مجتمعة

٢- نموذج التّأثيرات العشوائيّة للمصارف عيّنة البحث

وفق الآتي:

### ٤-٢-١-١ الانحدار التّجميعيّ للمصارف عيّنة البحث مجتمعة

**الفرضيّة الأوّلى:**

لا يوجد أثر ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لتغيّر نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة في المصارف عيّنة البحث.

يبيّن الجدول رقم (٢-٤) علاقة الارتباط بين المتغيّرات المستقلّة؛ (الودائع الجاريةx1, ودائع التّوفيرx2, الودائع الآجلة x3)، ومنه نجد: أنّ درجة الارتباط بين الودائع الجارية والودائع الآجلة -٩٦٪، وهو ارتباطٌ عكسيٌّ قويٌّ, ممّا يسير إلى وجود تعدّدية خطية بين المتغيّرين, الأمر الذي أدّى إلى استبعاد أحد المتغيّرين من النّموّذج وهو: الودائع الجارية.

الجدول رقم (2-٤)

الارتباط بين المتغيّرات المستقلّة( x1,x2,x3 )

**Correlations**

| | | x1 | x2 | x3 |
|---|---|---|---|---|
| x1 | Pearson Correlation | 1 | -.066- | -.969-** |
| | Sig. (2-tailed) | | .565 | .000 |
| | N | 78 | 78 | 78 |
| x2 | Pearson Correlation | -.066- | 1 | -.182- |
| | Sig. (2-tailed) | .565 | | .111 |
| | N | 78 | 78 | 78 |
| x3 | Pearson Correlation | -.969-** | -.182- | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | .000 | .111 | |
| | N | 78 | 78 | 78 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

وعند تطبيق نموذج الانحدار التّجميعيّ على المتغيّرات المستقلّة؛ (الودائع الجاريةx1, ودائع التّوفيرx2, الودائع الآجلة x3) والمتغيّر التّابع (معدّل العائد على حقوق الملكيّة المتمثّل ب (y1) للمصارف عيّنة البحث مجتمعة تبيّن لدينا ما يلي:

الجدول رقم (٣-٤)

نموذج الانحدار التّجميعيّ للمصارف عيّنة البحث مجتمعة

Dependent Variable: Y1
Method: Panel Least Squares
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 78

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 44.17337 | 7.187287 | 6.146043 | 0.0000 |
| X2 | -1.219513 | 0.502149 | -2.428590 | 0.0176 |
| X3 | -0.391611 | 0.124086 | -3.155968 | 0.0023 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.152715 | Mean dependent var | 19.40013 |
| Adjusted R-squared | 0.130121 | S.D. dependent var | 21.53393 |
| S.E. of regression | 20.08412 | Akaike info criterion | 8.875439 |
| Sum squared resid | 30252.90 | Schwarz criterion | 8.966081 |
| Log likelihood | -34.1421 | Hannan-Quinn criter. | 8.911725 |
| F-statistic | 6.759014 | Durbin-Watson stat | 1.608619 |
| Prob(F-statistic) | 0.002000 | | |

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

يُوضّح الجدول رقم (٣-٤) نتيجة الانحدار التّجميعيّ للمصارف عيّنة البحث مجتمعةً؛ حيث اسْتُبْعِدَ أحد المتغيّرات المستقلّة وهو (الودائع الجارية) من النّموّذج؛ وذلك بسبب مشكلّة التعدّدية الخطيّة بين المتغيّر المستقلّ؛ (الودائع الجارية)، والمتغيّر المستقل؛ (الودائع الآجلة), والتي وضّحَها الجدول رقم (٢-٤).

كما يُبيّن أنّه يوجد أثر معنوي لكل من ودائع التّوفير المتمثّلة ب x2 والودائع الآجلة المتمثّلة ب x3 وذلك لأنّ prob(x2) = 0.0176 وهي أصغر من ٠,٠٥, كما أنّ prob(x3) = 0.0023 وهي أصغر من ٠,٠٥ ويُلاحظ أنَّ العلاقة بين ودائع التّوفير ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة علاقة عكسيّة, كما أنَّ العلاقة بين الودائع الآجلة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة هي أيضاً علاقة عكسيّة.

وممّا سبق يمكن كتابة معادلة الانحدار من الجدول (٣-٤) على الشكل الآتي:

$$\hat{y}_1 = 44.17337 - 1.219513x_2 - 0.391611x_3$$

ولتوضيح فيما إذا كان هناك أثرٌ لنسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة في المصارف عيّنة البحث، أُجْرِيَ الانحدار التّجميعيّ للمتغيّر المستقلّ؛ (الودائع الجارية) والمتغيّر التّابع؛ (معدّل العائد على حقوق الملكيّة) للمصارف مجتمعة، وفق ما يلي:

الجدول رقم (٤-٤)

الانحدار التّجميعيّ للودائع الجارية ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة

Dependent Variable: Y1
Method: Panel Least Squares
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 78

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.061608 | 6.403089 | 0.009622 | 0.9923 |
| X1 | 0.405488 | 0.125292 | 3.236335 | 0.0018 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.121122 | Mean dependent var | 19.40013 |
| Adjusted R-squared | 0.109558 | S.D. dependent var | 21.53393 |
| S.E. of regression | 20.32012 | Akaike info criterion | 8.886407 |
| Sum squared resid | 31380.96 | Schwarz criterion | 8.946835 |
| Log likelihood | -344.5699 | Hannan-Quinn criter. | 8.910598 |
| F-statistic | 10.47386 | Durbin-Watson stat | 1.605609 |
| Prob(F-statistic) | 0.001795 | | |

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يوضّح الجدول رقم (٤-٤) وجودَ أثرٍ إيجابيٍّ لنسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة في المصارف عيّنة البحث– عند مستوى معنوية ٥٪، ومن ثمّ نرفض فرضيّة العدم، والتي تنصّ: أنّه لا يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لنسبة الودائع الجارية في معدّل العائد على حقوق الملكيّة في المصارف عيّنة البحث، ونقبل الفرضيّة البديلة.

وهي نتيجةٌ غيرُ متوقّعة، ولا تتّفق مع النّظريّة الاقتصاديّة التي تشير إلى: أنّ الودائع الجارية هي الأقلّ استقراراً بين الودائع؛ حيث تتطلّب من المصرف الاحتفاظ بسيولةٍ عاليةٍ؛ لمواجهة متطلّبات السّحب المفاجئة عليها, ومن ثمّ لا يمكن الاعتماد عليها بوصفها وسيلةً لتمويل التّوظيفات المدرّة للربح.

إلا أنّ المصارف تُقدّم –من خلالها– العديد من الخدمات المصرفيّة؛ كتسديد الرسوم والفواتير...الخ, وهذه الخدمات ينتج عنها العمولات والرّسومات التي تمثّل جزءاً من الرّبح.

**الفرضيّة الثّانية:**

لا يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لتغيّر نسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة في المصارف عيّنة البحث.

استناداً إلى الجدول رقم (٣-٤):

نلاحظ وجود أثرٍ ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ لنسبة ودائع التّوفير في معدّل العائد على حقوق الملكيّة عند مستوى معنوية ٠,٠٥؛ حيث بلغت قيمة prob=0.0176؛ لذا يمكن استخدام نسبة ودائع التّوفير للتّنبؤ بمعدّل العائد

على حقوق الملكيّة, وبالتالي نرفض فرضيّة العدم، ونقبل الفرضيّةَ البديلةَ.
ونلاحظ من خلال الجدول رقم (٢-٤) أنّ جهة الارتباط عكسيةٌ، وهي نتيجةٌ غير متوقّعةٍ، وتختلف مع النّظريّة الاقتصاديّة؛ حيث أنّ ودائع التّوفير هي أكثر استقراراً من الودائع الجارية, وهي لا تتطلّب الاحتفاظ بسيولةٍ عاليةٍ كما هو الحال في الودائع الجارية.
كما نجد أنّ معامل التّحديد المعدّل (٠,١٥)، وذلك يعني أنّ نسبة ودائع التّوفير والودائع الآجلة ساهمت بتفسير (٠,١٥ ) من التغيّرات الحاصلة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة, ومن ثمّ يمكن الاعتماد على نسبة ودائع التّوفير في بناء نموذج الانحدار.

**الفرضيّة الثّالثة:**

لا يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لتغيّر نسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة في المصارف عيّنة البحث.
بالاستناد أيضاً إلى الجدول رقم (٣-٤):
نلاحظ وجودَ أثرٍ ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ لنسبة الودائع الآجلة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة في المصارف عيّنة البحث عند مستوى معنوية ٠,٠٥؛ حيث بلغت قيمة prob=0.0023، أي نرفض فرضيّة العدم، ونقبل بالفرضيّة البديلة, ونلاحظ أنّ جهة الارتباط عكسيةٌ، ومعامل التّحديد المعدّل بلغ (٠,١٥)؛ وذلك يعني أنّ نسبة الودائع الآجلة وودائع التّوفير ساهمت بتفسير (٠,١٥) من التغيّرات الحاصلة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة, ومن ثمّ يمكن الاعتماد عليها في بناء نموذج الانحدار.
وهي نتيجةٌ غيرُ متوقّعةٍ، وتختلف مع النّظريّة الاقتصاديّة التي تشير إلى أنّ: الودائع الآجلة هي الأكثر استقراراً بين الودائع, ولا تتطلّب الاحتفاظ بسيولةٍ عاليةٍ كما هو الحال بالنّسبة إلى الودائع الجارية.
ويمكن للمصارف أن تستغلّ طول فترة استحقاقها وتُوَظِّفَها في استثماراتٍ مختلفةٍ كمنح التسهيلات الائتمانية؛ مما يؤدّي إلى تعظيم الأرباح, إلاّ أنّه قد تبيّن من خلال الجدول رقم (٣-٤):
أنّ الودائع الآجلة تؤثّر في معدّل العائد على حقوق الملكيّة تأثيراً سلبيّاً.

**٤-٢-١-٢ نموذج التّأثيرات العشوائيّة للمصارف عيّنة البحث مجتمعة**

**الفرضيّة الرّابعة:**

لا يوجدُ أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لتغيّر نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول في المصارف عيّنة البحث.
ويُبيّن الجدول رقم (٥-٤) نموذج التّأثيرات العشوائيّة للمتغيّرات المستقلّة؛ (الودائع الجارية, ودائع التّوفير, الودائع الآجلة) المتمثّلة بـ(x1, x2, x3) والمتغيّر التّابع (معدّل العائد على الأصول) المتمثّل بـ(y2) للمصارف مجتمعة وفق ما يلي:

الجدول رقم (٥-٤)

نموذج التّأثيرات العشوائيّة للمصارف عيّنة البحث مجتمعة

Dependent Variable: Y2
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 78
Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -1.934011 | 4.477652 | -0.431925 | 0.6670 |
| X1 | 0.198500 | 0.061944 | 3.204496 | 0.0020 |
| X2 | -0.411646 | 0.338173 | -1.217267 | 0.2273 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-square | 0.153102 | Mean dependent var | 1.830217 |
| Adjusted R-squared | 0.130519 | S.D. dependent var | 8.128983 |
| S.E. of regression | 7.579951 | Sum squared resid | 4309.174 |
| F-statistic | 6.779266 | Durbin-Watson stat | 1.481425 |
| Prob(F-statistic) | 0.001966 | | |

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يُوضّح الجدول (٥-٤) نتيجة التّأثيرات العشوائيّة للمصارف عيّنة البحث مجتمعةً؛ حيث اسْتُبْعِدَ أحد المتغيّرات المستقلّة وهو (الودائع الآجلة) من النّموّذج؛ وذلك بسبب مشكلّة التعدّدية الخطيّة بين المتغيّر المستقلّ؛ (الودائع الجارية)، والمتغيّر المستقل؛ (الودائع الآجلة), والتي وضّحَها الجدول رقم (٢-٤).

كما يُبيّن أنّه يوجد أثر معنوي للودائع الجارية المتمثّلة ب (x1) وذلك لأنّ prob(x1) = 0.0020 وهي أصغر من ٠,٠٥, لذا يمكن الاعتماد على نسبة الودائع الجارية في بناء نموذج التّأثيرات العشوائيّة, بينما لا يوجد أثر معنوي لودائع التّوفير لأنّ prob(x2) = 0.2273 وهي أكبر من ٠,٠٥, ويُلاحظ أنَّ العلاقة بين الودائع الجارية ومعدّل العائد على الأصول علاقة طرديّة, بينما العلاقة بين ودائع التّوفير ومعدّل العائد على الأصول علاقة عكسيّة.

وممّا سبق يمكن كتابة معادلة الانحدار من الجدول (٥-٤) على الشكل الآتي:

$$\hat{y}_2 = -1.934011 + 0.198500x1$$

نلاحظ أنّ الودائع الجارية تؤثّر تأثيراً إيجابيّاً في معدّل العائد على الأصول، وهي نتيجةٌ غيرُ متوقّعةٍ، وتختلف مع النّظرية الاقتصاديّة التي تشير إلى أنّ الودائع الجارية تتطلّب من المصرف الاحتفاظ بسيولةٍ عاليةٍ؛ لمواجهة متطلّبات السّحب المفاجئة عليها؛ لذا لا يمكن توظيفها في الاستثمارات المدرّة للرّبح, إلّا أنّ المصارف –من خلال هذه الودائع– تقدّم الخدمات المصرفيّة للعملاء كتسديد الرّسوم والفواتير ...الخ, وينتج عن هذه

الخدمات المصرفيّة عمولات ورسومات تمثّل جزءاً من أرباح المصارف.

**الفرضيّة الخامسة:**

لا يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لتغيّر نسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول في المصارف عيّنة البحث.

بالاستناد إلى الجدول رقم (٥-٤):

نلاحظ عدم وجودِ أثرٍ ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ لنسبة ودائع التّوفير في معدّل العائد على الأصول في المصارف عيّنة البحث عند مستوى معنوية ٠,٠٥؛ حيث بلغت قيمة prob=0.2273؛ لذا فإنّنا نقبل فرضيّة العدم؛ التي تنصّ على أنّه "لا يوجد أثرٌ لتغيّر نسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول" ولا يمكن الاعتماد على نسبة ودائع التّوفير في بناء نموذج التّأثيرات العشوائيّة.

وهي نتيجةٌ غيرُ متوقّعةٍ؛ حيث تشير النّظرية الاقتصاديّة إلى أنّ ودائع التّوفير أكثرُ استقراراً من الودائع الجارية, وهي لا تتطلّب الاحتفاظ بسيولةٍ عاليةٍ كما هو الحال بالنّسبة إلى الودائع الجارية.

**الفرضيّة السّادسة:**

لا يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لتغيّر نسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول في المصارف عيّنة البحث.

نلاحظ من الجدول رقم (٥-٤): استبعاد المتغيّر المستقلّ (الودائع الآجلة) من نموذج التّأثيرات العشوائيّة، وذلك بسبب التعدّديّة الخطّية بين المتغيّرين؛ (الودائع الجاريةx1 – والودائع الآجلة x3) التي ذُكِرَتْ في النّموّذج التّجميعيّ أيضاً من خلال الجدول رقم (٢-٤), مما أدّى إلى استبعاد أحد المتغيّرَين من النّموّذج وهو الودائع الآجلة.

ولتوضيح فيما إذا كان هناك أثرٌ لتغيّر نسبة الودائع الآجلة في معدّل العائد على الأصول في المصارف عيّنة البحث، أُخِذَتْ الودائعُ الآجلة ومعدّلُ العائد على الأصول بالتّأثيرات العشوائيّة للمصارف مجتمعةً وفق ما يلي:

الجدول رقم (٦-٤)

نموذج التّأثيرات العشوائيّة للودائع الآجلة ومعدّل العائد على الأصول

Dependent Variable: Y2
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 78
Swamyand Arora estimator of component variances

| Varible | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 14.25494 | 3.653956 | 3.901235 | 0.0002 |
| X3 | -0.188067 | 0.061643 | -3.050936 | 0.0031 |
| R-squared | 0.106417 | Mean dependent var | | 2.113817 |
| Adjusted R-squared | 0.094659 | S.D. dependent var | | 8.179239 |
| S.E. of regression | 7.782498 | Sum squared resid | | 4603.113 |
| F-statistic | 9.050821 | Durbin-Watson stat | | 1.481574 |
| Prob(F-statistic) | 0.003560 | | | |

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٦-٤) وجودَ أثرٍ ذي دلالةٍ إحصائيّةٍ لنسبة الودائع الآجلة في معدّل العائد على الأصول في المصارف عيّنة البحث عند مستوى معنوية ٠,٠٥؛ حيث بلغت قيمة prob=0.0031، أي نرفض فرضيّة العدم؛ التي تنصّ على أنّه لا يوجد أثرٌ لنسبة الودائع الآجلة في معدّل العائد على الأصول في المصارف عيّنة البحث، ونقبل بالفرضيّة البديلة, ومن ثمّ يمكن الاعتماد على نسبة الودائع الآجلة في بناء النّموّذج.

ونلاحظ أيضاً من خلال الجدول رقم (٦-٤) أنّ الارتباطَ عكسيٌ بين الودائع الآجلة ومعدّل العائد على الأصول، وهذا يختلف مع النّظرية الاقتصاديّة التي تشير إلى أنّ الودائعَ الآجلةَ أكثرُ استقراراً من الودائع الجارية وودائع التّوفير, ولا تتطلّب الاحتفاظ بسيولةٍ عاليةٍ كما هو الحال في الودائع الجارية؛ أي يمكن للمصارف أن تستفيد من زمنيّة هذه الودائع، وتوظِّفَها في استثمارات مختلفة، مما يؤدّي إلى تعظيم الأرباح في المصارف.

**النّتائج:**

١- يوجد أثرٌ إيجابيٌّ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لنسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع في معدّل العائد على حقوق الملكيّة في المصارف -عيّنة البحث- خلال الفترة الممتدّة من عام ٢٠١٠ حتّى عام ٢٠٢٢م؛ أي إنّ المصارف -عيّنة البحث- استطاعت استغلال الودائع الجارية؛ نظراً لانخفاض كلفتها, مما أدّى إلى ظهور أثرٍ إيجابيٍّ لها في معدّل العائد على حقوق الملكيّة, حيث شكلّت جزءاً من مصادر الأرباح نتيجة العمليّات المصرفيّة التي تتمّ من خلال الحسابات الجارية.

٢- يوجد أثرٌ سلبيٌّ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لنسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع في معدّل العائد على حقوق الملكيّة في المصارف -عيّنة البحث- خلال الفترة الممتدّة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٢م. ويمكن تفسير هذا الأثر بأنّه غالباً ما يتم استخدم هذه الودائع في تمويل القروض منخفضة المخاطر والعائد كالقروض الاستهلاكيّة, وبالتالي فإنّ انخفاض العائد الاستثماري الناتج عن توظيف هذه الودائع يقلل من صافي الربح وبالتالي يخفّض معدّل العائد على حقوق الملكية بالإضافة إلى انخفاض حجمها مقارنةً بباقي الودائع.

٣- يوجد أثرٌ سلبيٌّ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لنسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع في معدّل العائد على حقوق الملكيّة في المصارف -عيّنة البحث- خلال الفترة الممتدّة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٢م. وقد يعود ذلك لعدّة عوامل تتعلق بتكلفة هذه الودائع وطرق توظيفها فالودائع الآجلة هي الأكثر تكلفة بين الودائع حيث يدفع المصرف عليها فوائد مرتفعة لتشجيع العملاء على إبقاء أموالهم لفترة طويلة وهذه التكلفة تقلل من هامش الربح الصافي مما ينعكس سلباً على العائد على حقوق الملكيّة, وقد يعود ذلك أيضاً إلى عامل التضخم حيث تصبح الفوائد المدفوعة على هذه الودائع أعلى من الفوائد التي يحققها المصرف على القروض والاستثمارات طويلة الأجل.

٤- يوجد أثرٌ إيجابيٌّ ذو دلالةٍ إحصائيّة لنسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع في معدّل العائد على الأصول في المصارف -عيّنة البحث- خلال الفترة الممتدّة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٢م؛ أي إنّ المصارف استطاعت أن تحقق جزءاً من الأرباح من خلال هذه الودائع، وذلك من خلال الخدمات المصرفيّة التي تقدّمها للعملاء.

٥- لا يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لنسبة ودائع التّوفير من إجمالي الودائع في معدّل العائد على الأصول في المصارف -عيّنة البحث- خلال الفترة الممتدّة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٢م؛ قد يعود ذلك إلى سياسة تسعير الفوائد المحددة من قبل المصرف المركزي والتي تحد من قدرة المصارف على تعظيم الربحيّة بسبب عدم مرونتها, وقد يعود أيضاً لانخفاض حجمها مقارنةً بباقي الودائع مما أدّى إلى عدم توظيفها والاستفادة منها في تحقيق الأرباح.

٦- يوجد أثرٌ سلبيٌّ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لنسبة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع في معدّل العائد على الأصول

في المصارف –عيّنة البحث– خلال الفترة الممتدّة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٢م؛ يمكن أن يفسّر بسبب ارتفاع تكلفة هذه الودائع وعد تمكن المصارف من توظيفها في أصول ذات عائد أعلى من كلفتها.

**المقترحات:**

١– رفع معدّلات الفائدة على ودائع التوفير, لتشجيع العملاء على الاستثمار في هذا النوع من الودائع, مما يُسهم في زيادة حجمها لدى المصارف, وبالتالي إمكانية توظيفها من قِبَل المصرف بشكل أفضل.

٢– توجيه المصارف للعمل على توظيف الودائع الآجلة على نَحْوٍ أمثلَ في مجالاتٍ استثماريّة تُسهم في تعظيم الرّبحيّة, والعمل على تعدّد صور استثمار أموال المودعين.

٣– القيام بدراسة متغيّراتٍ أخرى؛ للتّعرّف على المتغيّرات –الأخرى– التي تؤثّر في الرّبحيّة من خلال دراسة المتغيّرات الموجودة في القوائم الماليّة للمصارف، والتي لم تُدرَسْ في الدّراسة الحاليّة.

**المراجع:**

- **المراجع العربيّة:**

**أولاً: الكتب**


١- أبو حمد, رضا صاحب؛ قدوري, فائق مشعل, (٢٠٠٥م), **إدارة المصارف**, دار ابن الأثير للطّباعة والنّشر, الطّبعة الأولى, جامعة الموصل, العراق, ص١٧٩.

٢- باسيلي, مكرم عبد المسيح, (٢٠٠٨م), **المعاملات المصرفيّة: المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم الماليّة: رؤية استراتيجيّة**, المكتبة العصريّة, القاهرة, ص٣٦.

٣- البديري, حسين جميل, (٢٠٠٠م), **البنوك- مدخل محاسبي وإداري**, مؤسسة الوراق للنّشر والتّوزيع, عمان, ص٥٣-٥٤.

٤- جبر, هشام, (٢٠١٠م), **إدارة المصارف**, الشركة العربيّة المتّحدة للتّسويق والتّوريدات, القاهرة, مصر, ص١٩٢.

٥- الجمل, جمال جويدان, (٢٠٠٢م), **تشريعات ماليّة ومصرفيّة**, دار صفاء للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ص٦٠-٦١.

٦- الجنابي, هيل عجمي, (٢٠١٥م), **إدارة البنوك التّجاريّة والأعمال المصرفيّة**, دار وائل للطّباعة والنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, الأردن, ص٨١.

٧- حبش, محمد, (٢٠٠٦م), **مبادئ أساسيّة للعمليّات المصرفيّة**, مركز التّدريب والتّأهيل المصرفيّ, دمشق, سوريّة, ص٣٥-٣٦.

٨- حداد, أكرم؛ هذلول, مشهور, (٢٠٠٥م), **النّقود والمصارف(مدخل تحليليّ ونظريّ)**, دار وائل للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, الأردن, ص١٦٤.

٩- حسن, إياد منصور, (٢٠١٩م), **إدارة العمليّات البنكيّة والنّقديّة**, دار ابن النّفيس للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ٤٤-٤٥.

١٠- الحسيني, فلاح حسن؛ الدّوري مؤيد عبد الرّحمن, (٢٠٠٠م), **إدارة البنوك مدخل كميّ واستراتيجيّ معاصر**, دار وائل للطّباعة والنّشر والتّوزيع, عمان, الأردن, ص١٠٧.

١١- الحسيني, فلاح حسن؛ الدّوري, مؤيد عبد الرّحمن, (٢٠٠٨م), **إدارة البنوك (مدخل كميّ واستراتيجيّ معاصر)**, دار وائل للطّباعة والنّشر والتّوزيع, الطّبعة الثّالثة, عمان, الأردن, ص١١٧.

١٢- حنفي, عبد الغفّار؛ قرياقص, رسمية, (٢٠٠٤م), **الأسواق والمؤسّسات الماليّة بنوك تجاريّة-أسواق ماليّة-شركات التّأمين-شركات الاستثمار**, الدّار الجامعيّة, الاسكندريّة مصر, ص١٠٩.

١٣- الربيعي, حاكم محسن؛ راضي, محمد عبد الحسين, (٢٠١٣م), **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**, دار اليازوري العلميّة للنّشر والتّوزيع, عمان, الأردن, ص١٤٩.

١٤- رمضان, زياد سليم؛ جودة, محفوظ أحمد, (٢٠٠٠م), **الاتّجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**, دار وائل للطّباعة والنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, الأردن, ص٦٧-٦٨.
١٥- الزبيدي, حمزة محمود, (٢٠١١م), **إدارة المصارف (استراتيجيّة تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)**, مؤسّسة الوراق للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, ص١٥٥.
١٦- سلطان, محمد سعيد, (٢٠٠٥م), **إدارة البنوك**, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ص٢٨٩.
١٧- سمحان, حسين, (٢٠٠٠م), **العمليّات المصرفيّة الإسلاميّة: المفهوم والمحاسبة**, الطّبعة الأولى, مطابع الشّمس, عمان, الأردن, ص١٤.
١٨- السّيسي, صلاح الدّين حسن, (٢٠١١م), **الموسوعة المصرفيّة العلميّة**, الجزء الأوّل, ص١٢٤.
١٩- شفيق, أحمد عبد المنعم محمد, (٢٠٠٨م), **مدخل في إدارة البنوك**, جامعة بنها, كلّية التّجارة, مصر, ص٧٨.
٢٠- الشّماع, خليل, **أساسيّات العمليّات المصرفيّة**, الأكاديميّة العربيّة للعلوم الماليّة والمصرفيّة, ص٤٧٤.
٢١- الشّمري, صادق راشد, (٢٠٠٩م), **إدارة المصارف**, دار صفاء للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ص٣٥٥.
٢٢- الشّمري, صادق راشد, (٢٠١٤م), **إدارة العمليّات المصرفيّة: مداخل وتطبيقات**, دار اليازوري العلمية للنّشر والتّوزيع, عمان, الأردن, ص٤٣٢.
٢٣- الشّيخ, فهمي, (٢٠٠٨م), **التّحليل الماليّ**, الطّبعة الأولى, رام الله, فلسطين, ص٤٤.
٢٤- الصّائغ, نبيل, (٢٠١٨م), **الائتمان المصرفيّ**, دار الكتب العلميّة, الطّبعة الأولى, بيروت, ص٩٤.
٢٥- الصّيرفي, محمد, (٢٠٠٧م), **إدارة المصارف**, دار الوفاء للنّشر والتّوزيع, الاسكندرية, ص٣٨.
٢٦- العامريّ, محمد, (٢٠٠٧م), **الإدارة الماليّة**, دار المناهج للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ص١١٨.
٢٧- عبد الهادي, محمد سعيد, (٢٠٠٠م), **الإدارة الماليّة الاستثمار والتّمويل-التّحليل الماليّ** , دار الحامد للنّشر التّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ص٢٠٠.
٢٨- عقل, مفلح, (٢٠٠٦م), **مقدّمة في الإدارة الماليّة والتّحليل الماليّ**, مكتبة المجتمع العربيّ, عمان, الأردن, ص٣٠.
٢٩- غنيم, أحمد محمد, (٢٠٠٩م), **إدارة البنوك(تقليديّة الماضي والكترونيّة المستقبل)**, المكتبة العصريّة للنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, مصر, ص٥٨.
٣٠- كامل, أسامة؛ مصطفى, عبد الغنيّ حامد, (٢٠٠٦م), **النّقود والبنوك**, مؤسّسة الورد العالميّة للشّؤون الجامعية, الطّبعة الأولى, المنامة, ص١٠٧.
٣١- كنجو, كنجو؛ خلف, أسمهان, (٢٠١٢م), **الإدارة الماليّة: مدخل اتّخاذ القرارات**, منشورات جامعة البعث, ص٧٣.

٣٢- كنجو, كنجو؛ خلف, أسمهان, (٢٠١٤م), **إدارة المؤسّسات الماليّة**, مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة, منشورات جامعة البعث, كليّة الاقتصاد, ص١٢٣.
٣٣- كنعان, علي, (٢٠١١م), **النّقود والصّيرفة والسّياسة النّقدية**, ص١٦٧.
٣٤- كنعان, علي؛ حمرة, محمد, (٢٠١٦م), **إدارة المصارف**, جامعة دمشق, دمشق, ص٢٦.
٣٥- لطرش, الطاهر, (٢٠١٠م), **تقنيّات البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعيّة, الطّبعة السّابعة, الجزائر, ص٢٥.
٣٦- اللّوزي وآخرون, سليمان أحمد, (١٩٩٩م), **إدارة المصارف**, دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع, الطّبعة الأولى, عمان, ص١١٩.
٣٧- المرسي, جمال الدّين؛ اللحلح, أحمد, (٢٠٠٧م), **الإدارة الماليّة (مدخل اتخاذ القرارات)**, الدّار الجامعيّة, الاسكندرية, ص١٧٨.
٣٨- النّعيمي, عدنان تايه؛ التّميميّ, أرشد فؤاد, (٢٠٠٨م), **التّحليل والتّخطيط الماليّ**, دار اليازوري العلميّة للنّشر, عمان, ص١٠٢.
٣٩- هندي, منير إبراهيم, (٢٠٠٠م), **إدارة البنوك التّجاريّة: مدخل اتّخاذ القرارات**, المكتب العربيّ الحديث, الطّبعة الثّالثة, الاسكندرية, مصر, ص١٤٨.

**ثانياً: الدوريّات:**

١- الجمال, زكريا, (٢٠١٢م), "**اختيار النّموّذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائيّة**", بحث منشور, المجلة العراقية للعلوم الإحصائيّة, العراق , ص ٢٦٦-٢٨٥.
٢- حزوري, حسن, (٢٠١٨م), **العوامل المؤثّرة في ربحيّة المصارف (دراسة تحليلية على عيّنة من المصارف الخاصّة في سوريّة)**, مجلة جامعة الفرات, سلسلة العلوم الأساسية, المجلّد ١٠, العدد ٤٠, ص٨٠-٨١.
٣- زيود, لطيف؛ الأمين, ماهر؛ المهندس, منيرة, (٢٠٠٥م), "**تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التّحليل الماليّ "دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السّوريّ**", مجلة جامعة تشرين للدّراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصاديّة والقانونية, المجلّد٢٧, العدد ٤, ص١٤٩-١٨٠.
٤- سعيد, عبد السلام لفته, (٢٠٠٦م), **تحليل الودائع المصرفيّة-نموذج مقترح-**, مجلة كلّية بغداد للعلوم الاقتصاديّة, جامعة بغداد, العدد الحادي عشر, ص٢.
٥- السعيدي, ناصر, (٢٠٠٢م), **إصلاح القطاع الماليّ في سوريا, عامل التحديث والنّموّ الاقتصاديّ**, ندوة الثلاثاء الاقتصاديّة الخامسة عشر حول متى يبدأ الإصلاح المصرفيّ في سوريّة, جمعية العلوم الاقتصاديّة السّوريّة, المركز الثقافي العربي, المزة, دمشق.
٦- سلمان, عماد عبد الستار, (٢٠١٣م), **استخدام النسب الماليّة في تحديد العوامل المؤثّرة في ربحيّة**

**المصارف التّجاريّة (بحث تطبيقي في المصارف التّجاريّة)**, مجلة العلوم الاقتصاديّة, المجلّد ٨, العدد ٣٢, ص١٢٣.

٧- طقطق, محمد جمال؛ د.معلا, سلمان؛ والي, رنا محمد, (٢٠٢٠م), **أثر التّضخّم في ربحيّة المصارف المصارف التّجاريّة الخاصّة (دراسة حالة مصرف عودة سوريّة)**, مجلة جامعة حماة, المجلّد ٣, العدد ٤, ص٢٩.

٨- عابد, محمد نواف؛ زملط, إياد, (٢٠١٩م), "**أثر مؤشّرات السّيولة والرّبحيّة على مؤشّرات الأداء السّوقيّة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين**", مجلة العلوم الاقتصاديّة والتسيير والعلوم التّجاريّة, المجلّد ١٢, العدد ١, ص١١٩.

٩- علي, غذوان علي؛ العلي, أحمد حسن؛ ناصر, سالم كاسر, (٢٠١٩م), "**أثر هيكلّ الودائع المصرفيّة في عائد محفظة القروض "دراسة تطبيقية على المصارف التّجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة**", مجلة جامعة حماة, العدد الحادي عشر, المجلّد الثّاني, ص٩.

١٠- محمد, علي محمود؛ كنعان, علي, (٢٠١٤م), **سعر الفائدة وتأثيره في ربحيّة المصارف التّجاريّة (دراسة حالة مصرف سوريّة والمهجر)**, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونية, المجلّد ٣٠, العدد ١, ص٥٤٣.

١١- المركز الاقتصاديّ السّوريّ, (٢٠٠٧م), **القطاع المصرفيّ في سوريّة "واقع وآفاق"**, الشركة الوطنية للتأمين, دمشق, ص٣.

١٢- المهايني, محمد خالد, (٢٠٠٨م), **أهمّيّة دور المصارف في عمليّة التنمية والاستثمار في العالم العربي والتّحدّيات التي تواجهها**, ورقة عمل مقدّمة في المؤتمر المصرفيّ العربي, القاهرة, مصر.

١٣- نوي, طه حسين؛ حديدي آدم؛ لاخضر, غربي, (٢٠١٦م), **دور إدارة الودائع في التّوفيق بين هدفي السّيولة والرّبحيّة لدى البنوك التّجاريّة الجزائرية-دراسة استطلاعية لعيّنة من إطارات البنوك العمومية الجزائرية-**, مجلة البديل الاقتصاديّ, المجلّد الثّالث, العدد الخامس, ص١٣٧-١٣٨.

**ثالثاً: الرسائل العلمية**

١- أبو سمرة, رانية خليل حسان, (٢٠٠٧م), **تطوير سياسة الودائع المصرفيّة في ظل نظرية إدارة الخصوم "دراسة تطبيقية على المصارف التّجاريّة العاملة في فلسطين**", رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلامية, كلّية التجارة, قسم المحاسبة والتمويل, غزة, فلسطين, ص١١٧-١١٨.

٢- بوزيد, سليمان, (٢٠١٧م), **استخدام مخرجات تحليل القوائم الماليّة في قياس أداء البنوك التّجاريّة والتنبؤ بالتعثر المصرفيّ-دراسة عيّنة من البنوك التّجاريّة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥**, أطروحة دكتوراه, جامعة محمد بوضياف, كلّية العلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة وعلوم التسيير, الجزائر, ص٢٩.

٣- تاج الدين, عبد الدائم محمد, (٢٠١٩م), **أثر التّضخّم في حجم الودائع المصرفيّة في السودان**, رسالة

ماجستير, جامعة النيلين, كلّية الدراسات الاقتصاديّة والاجتماعية, قسم الاقتصاد, ص٣١.
٤- الحسيني, همام عبد الوهّاب, (٢٠١٠م), **أثر الودائع في تنشيط عمليّة الاستثمار المصرفيّ**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة كربلاء, العراق, ص١٩.
٥- الحميري, بشار عباس, (٢٠٠٥م), **إدارة التدفقات النّقدية وأثرها في الأداء المصرفيّ**, رسالة ماجستير, جامعة كربلاء, كلّية الإدارة والاقتصاد, ص٢٢.
٦- الخنيسة, خليل محمد, (٢٠١٦م), **أثر السّيولة والمخاطرة على ربحيّة المصارف العاملة في سوريّة (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة)**, رسالة ماجستير, جامعة تشرين, كلّية الاقتصاد, قسم العلوم الماليّة والمصرفيّة, ص٥٣.
٧- الرشدان, أيمن أحمد, (٢٠٠٢م), **محددات الرّبحيّة في المصارف التّجاريّة الأردنية**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, كلّية الاقتصاد والعلوم الإدارية, عمان, ص٥٥.
٨- الساعاتي, ضياء أحمد, ٢٠١٨م, **أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الأداء الماليّ للبنوك في بورصة فلسطين**, رسالة ماجستير, كلّية الاقتصاد والعلوم الإدارية, الجامعة الإسلامية بغزة, ص٣٠.
٩- السيد سيد احمد, معتز عصمت, (٢٠١٧م), **أثر الودائع المصرفيّة على النّشاط الاقتصاديّ في السودان دراسة حالة بنك فيص الإسلامي السوداني خلال الفترة٢٠٠٥-٢٠١٥**, رسالة ماجستير, جامعة النيلين, كلّية الدراسات العليا, الخرطوم, ص١٤.
١٠- السيد شهاب الدين, ابتسام, (٢٠١٦م), **الحصة السّوقيّة للتسهيلات المصرفيّة وأثرها على ربحيّة البنوك التّجاريّة الأردنية-دراسة اختبارية على البنوك التّجاريّة الأردنية للفترة بين (٢٠١٠-٢٠١٤)**, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, كلّية الأعمال, ص٥٦.
١١- خلف, سعود, (٢٠١٦م), **المخاطر الائتمانية وأثرها على الربحية المصرفية**, رسالة ماجستير, جامعة دمشق, ص٧٦.
١٢- صيام, وليد زكريا؛ خريوش, حسني علي, (٢٠٠٢م), **العوامل المؤثّرة على ربحيّة البنوك التّجاريّة في الأردن**, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الهاشمية, عمان, ص١٣١.
١٣-نبيلة, رقاقدة, (٢٠١٦م), **دراسة قياسيّة للعوامل المؤثّرة على ربحيّة البنوك التّجاريّة (حالة بنك سوسييتي جينرال الجزائر للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤)**, رسالة ماجستير منشورة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, قسم العلوم التّجاريّة, ص٤.
١٤- ندور, إلياس, (٢٠١٧م), **العوامل المؤثّرة على حجم الودائع في المصارف "دراسة تطبيقيّة على المصارف الخاصّة في سوريّة**, رسالة ماجستير, جامعة دمشق, كلّية الاقتصاد, قسم المصارف والتّأمين, سوريّة, ص٢٥.

**رابعاً: المؤتمرات والتقارير**

١- السعيدي, ناصر, (٢٠٠٢م), **إصلاح القطاع الماليّ في سوريا, عامل التحديث والنّموّ الاقتصاديّ**, ندوة الثلاثاء الاقتصاديّة الخامسة عشر حول متى يبدأ الإصلاح المصرفيّ في سوريّة, جمعية العلوم الاقتصاديّة السّوريّة, المركز الثقافي العربي, المزة, دمشق.

٢- المركز الاقتصاديّ السّوريّ, (٢٠٠٧م), **القطاع المصرفيّ في سوريّة "واقع وآفاق"**, الشركة الوطنية للتأمين, دمشق, ص٣.

٣- المهايني, محمد خالد, (٢٠٠٨م), **أهمّيّة دور المصارف في عمليّة التنمية والاستثمار في العالم العربي والتّحدّيات التي تواجهها**, ورقة عمل مقدّمة في المؤتمر المصرفيّ العربي, القاهرة, مصر.

**خامساً: المواقع الالكترونية**

١- www.dse.gov.sy

**المراجع الأجنبيّة:**

1- Aburime, Uhomoibhi,( 2014), **Determinants of Bank Profitability: Company Level Evidence From Nigeria**, University of Nigeria, Nigeria, P 10.
2- Badreldin, Ahmed Mohamed, (2009), **Measuring The Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios**, Faculty of Management Technology, Working Paper, No.16, P.5.
3- Baltagi, B.H. (2000), "**Econometric Analysis of Panel Data"**, 2nd Edition, Johan Wiley & sons, New York, USA.
4- Bashir, Abdel-Hameed M. (1999), **Risk and Profitability: The Case of Two Sudanese Banks, Islamic Economic Studies**, Vol.6, No.2, May, p11.
5- Brigham, E.F. Ehrhardt, M.C.( 2013), **Financial Management Theory And Practice 14th Edition**, South Western CENGAGE Learning, USA, p108.
6- Dawood, Usman, (2014), **Factors impacting portability of commercial banks in Pakistan for the period of(2009-2012)**, international journal of scientific and research publications, volume.4, issue.3, p3
7- Dilley, Deborah, (2008), **Essentials of Banking**, John Wiley and Sons, Inc, p46.
8- Dr. Aladwan, Mohammad, (2015), December, **The Impact of Bank Size on Profitability an Empirical Study on Listed Jordan an Commercial Banks**, European Scientific Journal , Vol.11, No.34, P 217.
9- IRFAN, Muhammad, MAJEED, YASIR, ZAMAN, Khalid, (2014), **The Performance and Efficiency of Islamic Banking in South Asian Countries**, Economic, Seria Management, Volume 17, Issue 2, P.226.
10- Kamugisha, E.T. (2017), **The Basic of Business Management –Vol L :**

**Leadership, Financial Management And Economics**, 1st edition, available on www.bookboon.com.pp55-56.
11- Namazi, Mohammad; Mahdi, Salehi,( 2010), **The Role of Inflation in Financial Repression Evidence from Iran**, World Applied Sciences Journal 11(6), p
12- Rose, Peter,( 2006), **Bank Management & Finacial Services,** North America, p391.
13- Rosly, A.R, and Abo Bakar, M.A, (2015), **Performance of Islamic and Mainstream Banks in Malaysia**, International Journal of Business and Social Science, Vol.2, No.15, P.1257.
14- Tariq, Waqas, Usman, Muhammad, Aman, Inam, (2014), **Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence From Pakistan**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.4, No.2, Pp10-22.
15- Vinicent, Machona; Nyasha, Kaseke, (2013), **Deposit-attracting Strategies in The Financial Sectors**, University Zimbabwe, Zimbabwe, vol 9, p 37.

# Abstract

This research aimed to study the impact of changing the deposit structure on the profitability of private commercial banks in Syria (an applied study on private commercial banks listed on the Damascus Stock Exchange), during the period extending from 2010 to 2022. The descriptive approach was adopted, in addition to obtaining data from Annual reports and financial ratios published in the Damascus Stock Exchange, where the research sample included (6) banks chosen randomly from private commercial banks in Syria, and an aggregate regression model was used to represent the relationship between the independent variables (current deposits, savings deposits, term deposits) And the dependent variable: (the rate of return on equity), and the random effects model was used to represent the relationship between the independent variables: (current deposits, savings deposits, time deposits) and the dependent variable: (the rate of return on assets). To test the research hypotheses, the statistical program Eviews was used, The statistical analysis and hypothesis testing concluded that there is a positive impact of the ratio of current deposits on both the rate of return on equity and the rate of return on assets in banks - the research sample - and the study concluded that there is a negative impact of savings deposits on the rate of return on equity, and that there is no It has an impact on the rate of return on assets, in addition to the presence of a negative effect of the rate of term deposits on both the rate of return on equity and the rate of return on assets.



**Keywords:** current deposits, savings deposits, term deposits, rate of return on equity, rate of return on Assets.

**Syrian Arab Republic**

**Ministry of Higher Education and Scientific Research**

**University of Hama**

**Faculty of Economics**

**Department of Economics (Finance and Banking)**

# " The Change in The Deposit Structure and its Impact on The Profitability of Private Commercial Banks in Syria "

## (An Applied Study on the Damascus Stock Exchange)

Scientific research submitted for a master's degree in finance and banking

Prepared By

**Lamya Abdul Rahim Jawad Albunni**

Supervision

**Dr.Othman Nakkar**
Assistant Professor
in department of Economics
Faculty of Economics-Hama University

**Prof. Dr. Kanjo Kanjo**
Professor in the Department of
Business Administration
Faculty of Economics-Hama University

**1446-1445هـ**

**2025-2024م**